المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية لسنة

2022

تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع

تقرير الميزانية القائمة
على النتائج
من منظور النوع

"... ويأتي هذا التطور الملحوظ، في سياق واعد، بعد تقديم اللجنة الخاصة للنموذج التنموي لمقترحاتها، التي تسمح بإطلاق مرحلة جديدة، لتسريع الإقلاع الاقتصادي، وتوطيد المشروع المجتمعي، الذي نريده لبلادنا.....

... وكما كان الشأن في مرحلة الإعداد، فإننا نعتبر تنفيذ هذا النموذج، مسؤولية وطنية، تتطلب مشاركة كل طاقات وكفاءات الأمة..."

مقتطف من الخطاب السامي
الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس نصره الله
إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد
31 يوليوز2021.

الفهرس

مقدمة عامة 1

I. تحليل تأثيرات جائحة كوفيد-19 حسب النوع بالمغرب 3

1. ولوج متباين للخدمات الصحية 3
2. بروز الفوارق من حيث الولوج للتعليم عن بعد 4
3. تفاقم الفوارق القائمة على النوع من حيث الولوج إلى الشغل 5

II. مساهمة تقليص ضعف استخدام اليد العاملة النسائية في تحسين مستوى المعيشة: تحليل بأثر رجعي واستباقي 8

1. مساهمة النساء في تحسين مستوى العيش في المغرب خلال الفترة 2008-2019 8
2 - تحليل استباقي في أفق سنة 2035 وفقا لتوصيات تقرير النموذج التنموي الجديد 16

III. الأسس القانونية والمؤسساتية لتعزيز المساواة بين الجنسين 19

1. القطاع المكلف بحقوق الإنسان 19
2. وزارة العدل 20
3. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج 23
4. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 25
5. وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة 26
6. وزارة الاقتصاد والمالية 31
7. القطاع المكلف بإصلاح الإدارة 34
8. القطاع المكلف بالاتصال 36
9. المندوبية السامية للتخطيط 37
10. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 39

IV. الجهود المبذولة لولوج عادل إلى الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية الأساسية 42

1. القطاع المكلف بالطاقة 42
2. القطاع المكلف بالتنمية المستدامة 43
3. القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة 44
4. القطاع المكلف بالماء 47
5. القطاع المكلف بالصحة 49
6. القطاع المكلف بالتربية الوطنية 53
7. القطاع المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي 56
8. القطاع المكلف بالتكوين المهني 58
9. القطاع المكلف بالشباب 60

V. الولوج العادل لعوامل الإنتاج من أجل تقوية التمكين الاقتصادي للمرأة 65

1. القطاع المكلف بالشغل 65
2. القطاع المكلف بالفلاحة 68
3. القطاع المكلف بالصيد البحري 71
4. القطاع المكلف بالصناعة والتجارة 73
5. القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي 74

الملحقات 77

مقدمة عامة

تم إعداد تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2022 في سياق خاص يتسم ببلورة النموذج التنموي الجديد لبلادنا والذي ينبني على خيارات استراتيجية جديدة للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية والجهوية والبيئية. ويضع هذا النموذج المواطن محوراً أساسياً في السياسات العمومية. وعلى هذا الأساس، جعل المساواة بين الجنسين في صلب هذه المحاور الأولوية، بهدف استكمال بناء مجتمع مزدهر ومنفتح ومتماسك.

ومن ثم، فإنه من المرتقب أن تعطي توصيات النموذج التنموي الجديد دفعة قوية وزخماً كبيراً للإصلاحات التي دشنتها بلادنا لكي تجعل من المساواة بين الجنسين دعامة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي وأداة فعالة لتوطيد أسس مجتمع عادل ومنصف. واليوم، بعد أن شهدنا حجم الآثار السلبية الناجمة عن أزمة كوفيد-19 على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، بات من الضروري الاستعجال بهذا الورش المهيكل الذي لا يمكن أن تستقيم من دونه المساواة بين الجنسين وأن تصل إلى هدفها المنشود.

وفي هذا السياق، وإدراكاً منه للرهانات التي تفرضها الفوارق بين الجنسين بشأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، فقد جعل النموذج التنموي الجديد المرأة في صلب التنمية الاقتصادية، سواء في الوسط الحضري أو القروي، وعاملاً رئيسياً لإعادة التوازن في العلاقات بين الجنسين، حتى تتمكن المرأة من تحسين ظروفها المعيشية، ومن التمتع بكامل حقوقها على النحو المنصوص عليه في الدستور، وأن تكون فاعلاً في مسلسل التنمية الذي تهدف إليه بلادنا.

ويدعو هذا المشروع ذو الحمولة الاستراتيجية جميع الأطراف المعنية إلى العمل بفعالية في اتجاه تفعيل الإصلاحات الأساسية، سواء كانت قيد الانجاز أو مبرمجة على المدى القصير، وذلك بإيلاء اهتمام خاص للإدماج الشامل لبعد النوع الإجتماعي في الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية، على المستويين الوطني والجهوي. وفي هذا المضمار، يتوجب توظيف الأدوات والآليات التي طورها المغرب بخصوص تطبيق واعتماد الميزانية المراعية للنوع بسلاسة ونجاعة بغية تحقيق طموح النموذج التنموي الجديد في هذا المجال.

ومن هذا المطلق، فإن النسخة السابعة عشرة من هذا التقرير تتناول، في جزئه الأول، تحليل آثار أزمة كوفيد-19 على وضعية الأسر و توسيع الهوة والفوارق بين الجنسين، بناء على نتائج الأبحاث التي تجريها المندوبية السامية للتخطيط. وفي جزئه الثاني، يهتم هذا التقرير بدراسة الآثار المحتملة، من حيث النمو الإضافي للناتج الداخلي الخام، التي يمكن أن تسفر عنها الزيادة في معدل مشاركة المرأة. كما يسلط الجزء الثالث من هذا التقرير الضوء على التقدم الذي أحرزته القطاعات الوزارية في مجال تطبيق البرمجة الميزاناتية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

I. تحليل تأثيرات جائحة كوفيد-19 حسب النوع بالمغرب

على أساس نتائج البحثين الميدانيين المنجزين على مستوى الأسر، خلال وبعد فترة الحجر الصحي[1]، قامت المندوبية السامية للتخطيط، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بإنجاز تحليل حسب النوع الاجتماعي لتأثير جائحة كوفيد -19 على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر. وشمل التحليل العديد من المواضيع ذات الأولوية، منها الولوج للصحة والتعليم والنشاط المهني والدخل.

بصفة عامة، خلصت الدراسة إلى أن الأزمة قد أثرت بشكل كبير على وضعية الأسر، سواء كان معيلها امرأة أو رجل. إلا أن تأثير الأزمة كان أشد وطأة على النساء، لا سيما من حيث الولوج لسوق الشغل.

1. ولوج متباين للخدمات الصحية

أبرزت نتائج البحثين الميدانيين حدة الإكراهات التي تعيق الولوج إلى الخدمات الصحية بالنسبة للأسر التي تعيلها نساء، خاصة بالوسط القروي، مقارنة بالأسر التي يعيلها رجال.

فيما يتعلق بالولوج للرعاية الصحية الإنجابية، لوحظ بالوسط القروي وجود فجوة كبيرة تناهز 46 نقطة مئوية بين الأسر التي تعيلها نساء وتلك التي يعيلها رجال (17% مقابل 63% على التوالي). ولوحظ نفس الشيء فيما يتعلق بالولوج لخدمات الرعاية ما قبل الولادة وما بعد الولادة. في المقابل، على مستوى الوسط الحضري، تمكنت ربات الأسر من الولوج بشكل كامل إلى الرعاية الإنجابية والرعاية ما قبل الولادة وما بعدها.

فيما يخص الأمراض المزمنة، تعتبر وضعية الأسر التي تعيلها نساء أكثر إيجابية بالوسط الحضري. إلا أنه بالوسط القروي، لا تزال هذه الأسر تعاني من ضعف الولوج إلى الرعاية الضرورية مقارنة بالأسر التي يعيلها رجال (39,8% مقابل 48,5% على التوالي). وتسود نفس الوضعية فيما يتعلق بالولوج لمراكز التلقيح (40,3% مقابل 57,5%).

	الأمراض المزمنة		الأمراض العابرة		خدمات التلقيح		خدمات الرعاية ما قبل وما بعد الولادة		خدمات الصحة الإنجابية	
	رجل	امرأة	رجل	امرأة	رجل	امرأة	رجل	امرأة	رجل	امرأة
الحضري	53,8	55,9	63,7	55,8	67,5	83,9	71,1	100	71,2	100
القروي	48,5	39,8	58,8	38,7	57,5	40,3	68,5	36,9	63,4	17,3

المصدر: "تحليل حسب النوع الاجتماعي لتأثير فيروس كورونا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر"، المندوبية السامية للتخطيط / هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فبراير 2021.

الجدول 1 : الولوج للخدمات الصحية حسب الجنس ووسط إقامة رب الأسرة (بـ %)

من بين الأسباب الكامنة وراء ضعف الولوج للرعاية الصحية، تجدر الإشارة إلى التخوف من عدوى كوفيد-19، والصعوبات في الولوج لأماكن الخدمات الصحية (عدم توفر وسائل النقل، والبعد الجغرافي،...) ونقص الموارد المالية.

[1] أنجز البحث الميداني الأول ما بين 14 و23 أبريل 2020 ، خلال فترة الحجر الصحي، في حين تم إنجاز البحث الميداني الثاني، ما بين 15 و24 يونيو 2020، بعد الرفع التدريجي للحجر الصحي.

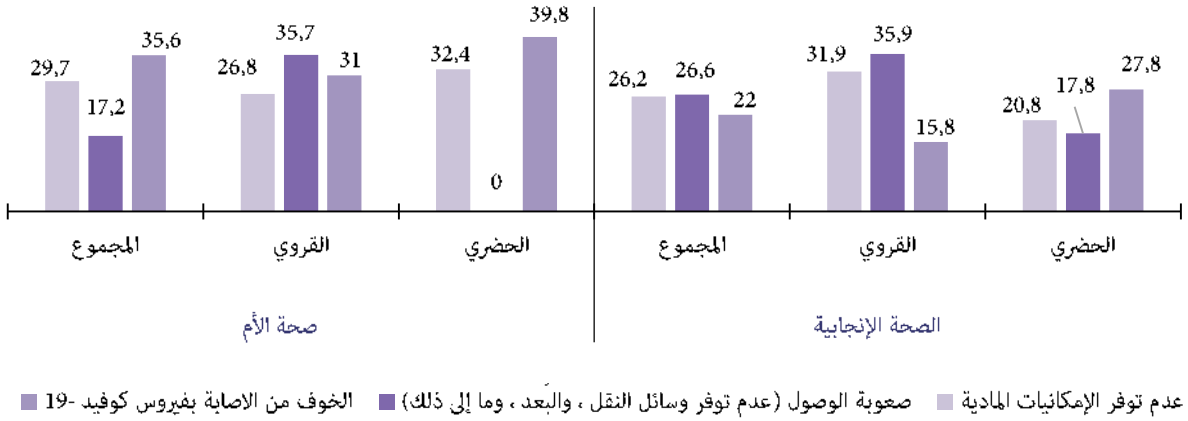

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، تحقيق كوفيد 19

مبيان 1 : العوامل الكامنة وراء ضعف الولوج للرعاية الصحية للأمومة والإنجابية

2. بروز الفوارق من حيث الولوج للتعليم عن بعد

تظهر نتائج الدراسة أن نسبة مهمة من الأطفال لم يتمكنوا من متابعة الدروس عن بعد أو تابعوها بشكل جزئي فقط خلال فترة الحجر الصحي (21% من تلاميذ الابتدائي و18% من تلاميذ الإعدادي). إن مراعاة بعد النوع الاجتماعي في تحليل الولوج إلى التعليم خلال فترة الحجر الصحي تشير إلى أنه بالنسبة للأسر المكونة فقط من إناث، هناك ما يقارب 22,3% من الفتيات المسجلات بالابتدائي لم يتابعن دروسهن. وتبلغ هذه النسبة 22,1% بالنسبة للفتيات المسجلات بالإعدادي. بالنسبة للأسر المكونة فقط من ذكور، تبلغ هذه النسب 21,1% و16% على التوالي. أما بالنسبة للأسر المكونة من إناث وذكور، فتبلغ نسبة عدم متابعة الدروس حوالي 18,8% بالنسبة للمستوى الابتدائي و13,2% بالنسبة للإعدادي، أي بمستويات أقل مقارنة بتلك المسجلة لدى الأسر المكونة فقط من إناث.

بالنظر لجنس رب الأسرة، لا يتابع عدد كبير من الأطفال المنتمين لأسر تعيلها نساء الدروس عن بعد. حيث أنه بالنسبة لنفس المستويات الدراسية، فإن نسبة الأطفال الذين لا يتابعون دروسهم هي أكثر أهمية لدى الأسر التي تعيلها نساء مقارنة بتلك التي يعيلها رجال. ويُعزى هذا التفاوت إلى صعوبات الولوج إلى المعدات اللازمة لمتابعة الدروس عبر الإنترنت (أجهزة الحاسوب، والربط بالإنترنت، ...). وهكذا، فإن ما يقارب نصف ربات الأسر (46%) لا يتوفرن على الوسائل أو المعدات التي تمكن أطفالهن المسجلين بالمستوى الابتدائي من الولوج إلى التعليم عن بعد.

يضاف إلى ذلك العنصر المتعلق بنسبة الأمية لدى النساء المغربيات، خاصة اللواتي يعشن بالوسط القروي، مما يحد من قدرتهن على ضمان مواكبة ومتابعة تمدرس أطفالهن. وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن ما يناهز نصف الأسر التي تعيلها نساء (47,5%) وجدت صعوبات في التنسيق مع المعلمين لضمان التتبع البيداغوجي لأطفالهن بالمستوى الابتدائي مقابل 34% بالنسبة لتلك التي يعيلها رجال. بالإضافة إلى ذلك، يعزى تدهور أو توقف التعليم عن بعد لدى الفتيات بشكل جزئي إلى الأعمال المنزلية الموكلة إليهن، مما يترك لهن وقتاً أقل للدراسة.

وعليه، يبدو أن الأزمة قد فاقمت من الفوارق على مستوى التعلم واكتساب المعارف بين أطفال الأسر التي تعيلها نساء مقارنة بأطفال الأسر التي يعيلها رجال. وتبقى الهشاشة المالية لربات الأسر، والتي تفاقمت بسبب آثار الأزمة الصحية لكوفيد -19، أحد القيود السائدة التي تعيق ولوج أطفال الأسر التي تعيلها نساء إلى التعليم.

3. تفاقم الفوارق القائمة على النوع من حيث الولوج إلى الشغل

تفاقمت وضعية النساء في الولوج إلى الشغل، وهي السمة السائدة قبل ظهور الأزمة الصحية[2] كوفيد-19، خصوصا مع فقدان مناصب الشغل جراء تداعيات الأزمة الصحية، مما ساهم في تدهور الوضعية المالية للنساء.

1.3. فقدان الشغل

تشير المعطيات المتحصل عليها من البحث الميداني الأول، المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط خلال فترة الحجر الصحي، إلى أن عددا كبيرا من ربات الأسر يعملن في القطاعات الأكثر تضررًا من الأزمة (القطاع غير المهيكل، والفنادق، والمطاعم، والسياحة...). وهكذا، فقد صرحت 73% من ربات الأسر اللواتي يزاولن التجارة أو الصناعة التقليدية أن فردا واحدا من أسرتهن قد توقف عن العمل في القطاع الخاص مقابل 68% بالنسبة لأرباب الأسر. ويلاحظ نفس الشيء بالنسبة للأنشطة الفلاحية بنسب 59% لربات الأسر مقابل 47% لأرباب الأسر. وينطبق الشيء نفسه على قطاع الخدمات بحصص 55% و48% على التوالي.

2.3. الحفاظ على الشغل

وكشفت البحوث الميدانية المنجزة أن 14% فقط من أفراد الأسر التي تعيلها امرأة يواصلون العمل في القطاع الخاص مقابل 22% لتلك التي يعيلها رجل. وتتجلى هذه الفجوة بشكل أكبر في قطاع التجارة حيث حافظ 5,6% فقط من أفراد الأسر التي تعيلها نساء على نشاطهم مقابل 28,2% لتلك التي يعيلها رجال.

ويلاحظ نفس التوجه في القطاعات الأخرى ولكن بحدة أقل. وهكذا، تمكن 36% من أفراد الأسر التي تعيلها امرأة من الحفاظ على نشاطهم في القطاع الفلاحي مقابل 40% لدى تلك التي يعيلها رجل. بالنسبة للأنشطة الصناعية، تبلغ هذه النسب 21% بالنسبة لربات الأسر و24% بالنسبة لأرباب الأسر، مقابل 18% و21% على التوالي على مستوى قطاع الخدمات.

وحسب وسط الإقامة، حافظ 19% من أفراد الأسر التي ترأسها نساء بالوسط القروي على نشاطهم في القطاع الخاص مقابل 27,5% لتلك التي يعيلها رجال. وعلى صعيد الوسط الحضري، تناهز هذه النسب حوالي 12,7% و19,6% على التوالي.

3.3. استئناف مزاولة النشاط

وفيما يتعلق باستئناف مزاولة النشاط، يُظهر البحث الميداني الثاني للمندوبية السامية للتخطيط، بعد نهاية فترة الحجر الصحي، استمرار الفوارق بين النساء والرجال بحدة أقل حسب قطاعات النشاط المزاول، والفئات السوسيو-مهنية، ومستوى معيشة الأسر. وهكذا تمكن 66% من التجار و56% من المستخدمين الذين توقفوا عن العمل خلال الحجر الصحي من استئناف نشاطهم مقابل 58,5% و49% على التوالي لنظرائهم من النساء. وأخذا بعين الاعتبار لمستوى معيشة الأسر، فإن 12,5% فقط من الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء لديها أفراد حافظوا على نشاطهم مقابل 20,7% للأسر التي يعيلها رجال من نفس الفئة. أما بالنسبة للأسر ذات مستوى معيشي متوسط وميسور، فهذه المعدلات تناهز على التوالي حوالي 16% لـربات الأسر و24,2% لأرباب الأسر.

هناك عدة عوامل تكمن وراء عدم استئناف النساء لنشاطهن بعد نهاية الحجر الصحي، من بينها التخوف من العدوى، ونقص الموارد المالية اللازمة لاستئناف النشاط المهني المزاول قبل التوقف، إضافة إلى تولي مسؤولية رِعاية الأطفال، لا سيما في سياق إغلاق المدارس، موازاة مع الأشغال المنزلية3. وتجدر الإشارة إلى أن التحليلات التي تم إجراؤها، بناء على المعطيات المنبثقة عن استقاءي البحث الميداني للمندوبية السامية للتخطيط، سلطت الضوء على أهمية مستوى تأهيل النساء كعامل محدد لإعادة إدماجهن في سوق الشغل في سياق الأزمة الصحية. حيث أن 71% من النساء ذوات المستوى التعليمي الثانوي استأنفن أنشطتهن مقابل 67,5%

[2] "التكاليف الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل بالمغرب"، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي، الاتحاد الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية، فبراير 2021.

[3] حسب البحث الميداني للمندوبية السامية للتخطيط، شعرت النساء بأن أعباءهن أكبر بثلاث مرات مقارنة مع الرجال جراء الأعمال المنزلية.

بالنسبة للرجال من نفس المستوى التعليمي. وبلغت هذه النسب 79% و77% على التوالي بالنسبة للنساء والرجال ذوي المستوى التعليمي العالي[4].

4.3. الوضعية المالية والولوج للمساعدات

تدهورت الوضعية المالية للنساء بشكل ملحوظ خلال الأزمة الصحية، ارتباطا بتفاقم الاكراهات التي تعيق ولوجهن سوق الشغل. فحسب قطاع نشاط رب الأسرة، فإن نسبة 72% من الأسر، تعيلها نساء تزاول بقطاع التجارة، وجدت نفسها دون مدخول مالي. وتصل هذه النسبة إلى 58% عند ربات الأسر العاملات بقطاع الصناعة، ثم 41% بقطاع الخدمات و36% بالقطاع الفلاحي. وبالنسبة للأسر التي يعيلها رجال، فقد بلغت هذه النسب 46% و53% و33% و32,5% على التوالي. وحسب الفئة السوسيو-مهنية، فقد تم تسجيل فقدان الدخل أساسا لدى الأسر التي تعيلها نساء من فئة إطار متوسط (51,7%) واللواتي يزاولن التجارة والصناعة التقليدية (57,6%) مقارنة بالأسر التي يعيلها رجال من نفس الهيأة المهنية، بنسب 28,3% و51,8% على التوالي (انظر الرسم البياني أسفله).

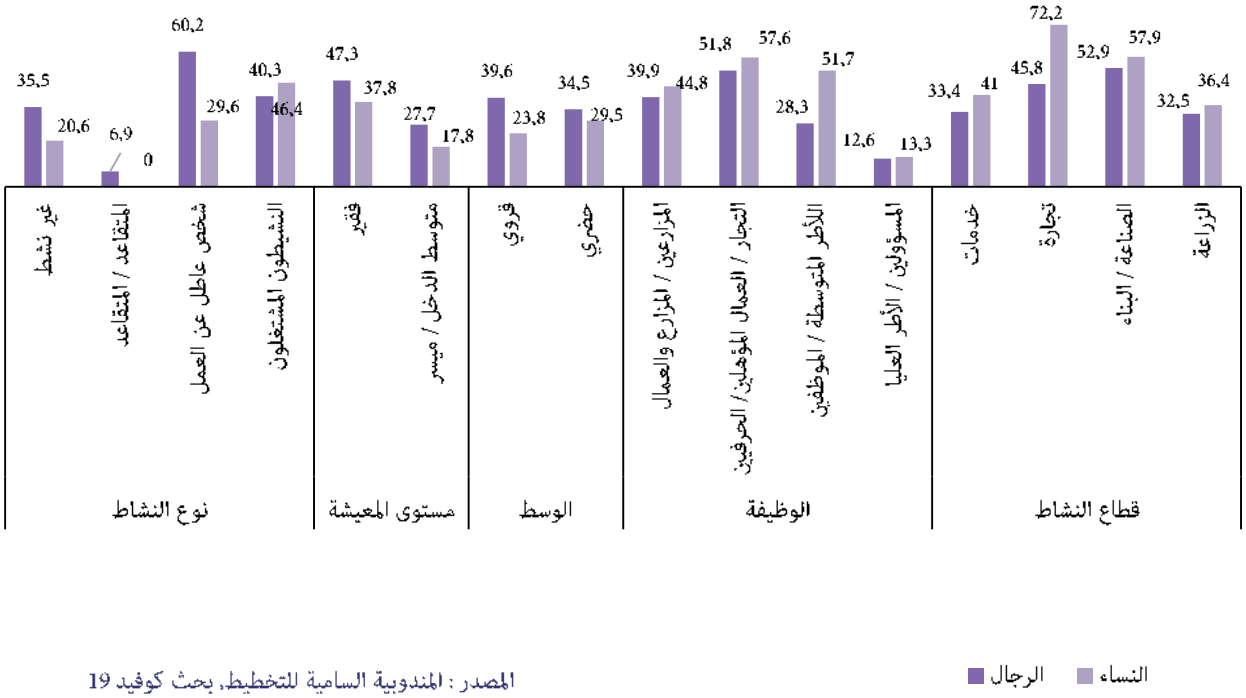

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، بحث كوفيد 19

مبيان 2 : حصة الأسر التي فقدت دخلها خلال الحجر الصحي (بـ %)

ولمواجهة هذه الوضعية التي تتسم بانخفاض حاد للدخل، لم تتمكن النساء المعيلات لأسرهن من اللجوء إلى الادخار سوى بشكل طفيف مقارنة بالرجال (16% مقابل 26%)، وذلك بسبب العدد المرتفع للنساء اللواتي يزاولن أنشطة هشة لا تساعدهن على توفير ادخار احتياطي.

وفي هذا السياق، وضعت السلطات العمومية، في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية[5]، نظام مساعدة لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة[6]. ويشير تحليل النوع الاجتماعي للمستفيدين من المساعدات المخصصة إلى أن 19,2% من الأسر التي يعيلها رجال أفادت

[4] تتوافق هذه الخلاصات مع تلك المتعلقة بدراسة "التكاليف الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل بالمغرب"، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي، الاتحاد الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية، فبراير 2021.

[5] تم تشكيل لجنة اليقظة الاقتصادية في 11 مارس 2020، استجابة للتوجيهات الملكية لاستباق التداعيات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للأزمة الصحية كوفيد -19 على الاقتصاد الوطني. ومن مهام هذه اللجنة التي تضم القطاعين العام والخاص، هناك من جهة، تتبع تطور الوضعية الاقتصادية عن كثب من خلال آليات تتبع وتقييم صارمة، ومن جهة أخرى، تحديد التدابير الملائمة لمواكبة القطاعات المتضررة.

[6] تم منح مساعدة قدرها 2000 درهم للمستخدمين المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذين تأثر نشاطهم بالجائحة. أما بالنسبة للأسر التي تعمل بالقطاع غير المهيكل سواء الخاضعين أو غير الخاضعين لنظام المساعدة الطبية، فقد تم تخصيص مساعدات مالية لها تتراوح ما بين 800 درهم و1200 درهم حسب حجم الأسرة. وقد تم تحمل كل هذه المساعدات من طرف الصندوق الخاص لتدبير جائحة فيروس كورونا والذي تم إنشاؤه تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

بأنها تلقت مساعدة تعويضية مقابل 15,9% للأسر التي تعيلها نساء. وتتفاوت هذه الفوارق حسب الفئة الاجتماعية، كما يتضح ذلك من خلال النسبة الضعيفة للأسر الفقيرة التي تعيلها امرأة (ما يناهز 17,9%) مقابل 23,5% عند نظرائهم الرجال. ويلاحظ نفس التوجه حسب قطاعات النشاط (انظر الرسم البياني أسفله).

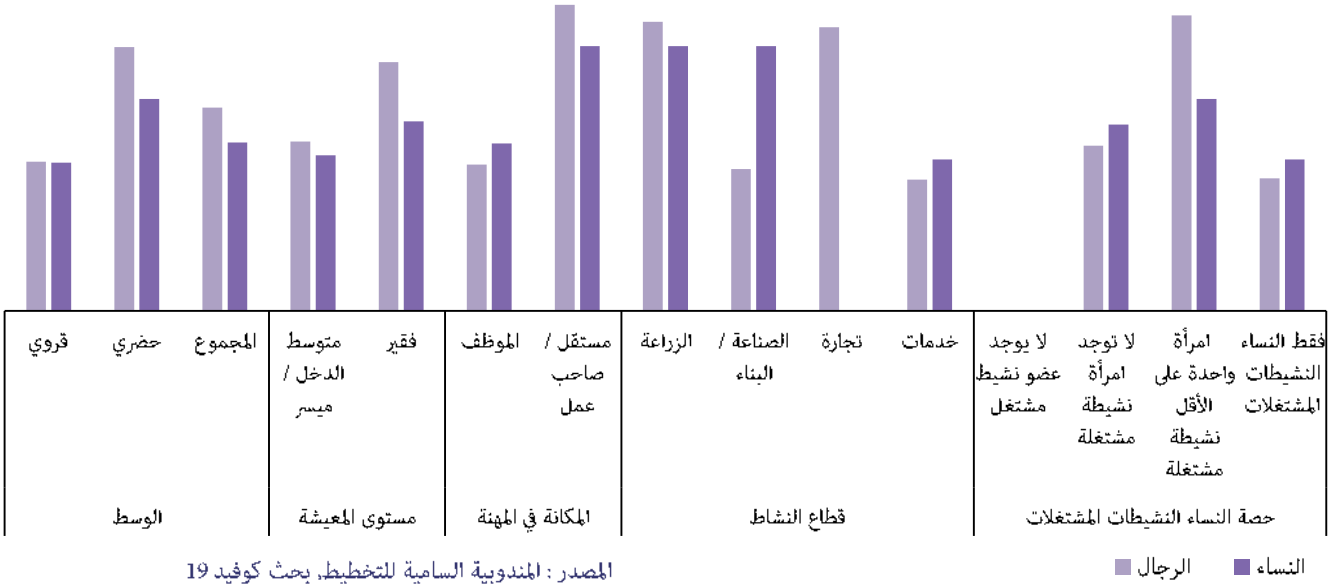

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط, بحث كوفيد 19

مبيان 3 : توزيع المساعدات الممنوحة لمواجهة آثار أزمة كوفيد -19 حسب الجنس على أساس مستوى المعيشة والنشاط المزاول

حسب نوع المساعدة، أفادت 25% من ربات الأسر اللواتي استفدن من آليات الدعم أنهن استفدن من المبالغ الجزافية الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مقابل 31% لأرباب الأسر. وحسب نتائج البحوث الميدانية للمندوبية السامية للتخطيط، فإن الولوج الضعيف للنساء إلى هذه المساعدات يفسر أساسا بالنسبة الضعيفة للنساء المسجلات بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

أما بالنسبة للمساعدات الممنوحة للأسر التي تعمل بالقطاع غير المهيكل، فقد أفادت جميع ربات الأسر بالوسط القروي، اللواتي شهدن فقدان منصب شغل واحد على الأقل داخل أسرهن، أنهن تلقين هذه المساعدات مقابل 63% بالنسبة لأرباب الأسر. وبالوسط الحضري، تلقت 70% من ربات الأسر هذه المساعدات مقابل 37% بالنسبة لأرباب الأسر. بالإضافة إلى ذلك، استفادت 28% من ربات الأسر من تحويلات من طرف أسر أخرى مقابل 13% فقط بالنسبة لأرباب الأسر. ويبين هذا أن النساء يشكلن فئة السكان المعرضة أكثر لعدم الاستقرار والهشاشة.

يتسخلص من التحليلات التي تم إنجازها أن وضعية النساء تدهورت خلال فترة الحجر الصحي وبعدها مباشرة. حيث تأثرت النساء ربات الأسر بفقدان مناصب الشغل وانخفاض الدخل. كما أنه بفعل حضورها الضعيف في دوائر النشاط المهيكل، استفادت النساء بدرجة أقل من المساعدات الممنوحة لمواجهة الأزمة عن طريق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مقارنة بحصتهن في تلك الممنوحة للأسر التي تزاول أنشطة غير مهيكلة، مما يدل مرة أخرى على هشاشة نسبة مهمة من النساء المغربيات.

يشكل تعزيز قدرات النساء وإدماجهن في أنشطة مهيكلة ولائقة رافعات قادرة على ضمان التنمية الشاملة التي يطمح إليها بلدنا. في هذا السياق، توفر خارطة الطريق الواردة في إطار تقرير النموذج التنموي الجديد استجابات استراتيجية وعملياتية لتحقيق هذه التطلعات بفعالية وكفاءة.

II. مساهمة تقليص ضعف استخدام اليد العاملة النسائية في تحسين مستوى المعيشة: تحليل بأثر رجعي واستباقي

قامت مديرية الدراسات والتوقعات المالية، في إطار الأبحاث التي تنجزها حول مسألة الفوارق القائمة على النوع وتأثيرها على النمو الاقتصادي في المغرب، بإعداد دراسة جديدة تروم إبراز المكاسب المحتملة من حيث تحسن مستوى المعيشة، من خلال الرفع من معدل النشاط النسائي الذي يتوخاه النموذج التنموي الجديد.

في هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى أن الرؤية الواردة في تقرير النموذج التنموي الجديد تحث على جعل التمكين الاقتصادي للنساء أولوية وطنية في كل من الوسطين الحضري والقروي. في هذا السياق، تتوخى خارطة الطريق المقترحة الرفع من مستوى مشاركة النساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولتحقيق ذلك، يجب الرفع من معدل نشاط النساء تدريجيا، باعتماد عدة رافعات، ليصل إلى 45% في أفق 2035 مقابل 19,9% سنة 2020.

في نفس السياق، أبرزت تقديرات مديرية الدراسات والتوقعات المالية، فيما يخص التكاليف الاقتصادية للفوارق القائمة على النوع، في سوق الشغل في المغرب[7]، أن التخلص التام من هذه الفوارق من شأنه أن يولد ارتفاعا محتملا في الناتج الداخلي الخام يتراوح بين 28% و38%.

وفي إطار هذا التحليل، تتوخى المقاربة المعتمدة، معرفة مساهمة اليد العاملة النسائية في تطور مستوى المعيشة في المغرب، من خلال تقسيم الناتج الداخلي الخام للفرد، باستخدام معدلات محاسباتية، إلى تأثيرين اثنين: تأثير الإنتاجية وتأثير استخدام اليد العاملة. فعلى أساس هذا التقسيم والمسار المشار إليه في تقرير النموذج التنموي الجديد، تم إجراء محاكاة حول تأثير الرفع من معدل مشاركة النساء على الناتج الداخلي الخام للفرد بحلول سنة 2035.

1. مساهمة النساء في تحسين مستوى العيش في المغرب خلال الفترة 2008-2019

1.1. المقاربة المنهجية المعتمدة: تقسيم الناتج الداخلي الخام للفرد

من أجل مقاربة مساهمة النساء في تحسين مستوى معيشة الساكنة، تم اعتماد تقسيم محاسباتي للناتج الداخلي الخام للفرد بإبراز تأثيرين : تأثير الإنتاجية وتأثير استخدام اليد العاملة.

التأثير الأول، الذي تمت مقاربته من خلال العلاقة بين الناتج الداخلي الخام والساكنة النشيطة المشتغلة، يتوافق مع البعد المكثف للنمو (زيادة القيمة المضافة المنتجة لكل وحدة عمل) ويبرز نجاعة استخدام عنصر العمل في عملية الإنتاج. أما بالنسبة للتأثير الثاني، فهو يتوافق مع البعد التوسعي للنمو (زيادة كمية العمل المستخدمة) ويمكن من قياس الكثافة التي يتم بها تعبئة عنصر العمل في عملية الإنتاج. كما يساعد قياسه على فهم مدى تأثير نجاعة أداء سوق الشغل على مستوى المعيشة.

ومن جانبه، يجمع تأثير استخدام اليد العاملة بين ثلاثة عوامل مترابطة، وهي العمالة والنشاط المزاول والديموغرافية (انظر الرسم البياني والإطار أدناه)[8].

[7] "التكاليف الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين في سوق الشغل بالمغرب"، دراسة أنجزت، في فبراير 2021 ، من طرف مديرية الدراسات والتوقعات المالية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وبدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية.

[8] يجب التذكير أن هذه المقاربة لها طابع محاسباتي وتخضع لتقسيم بعدي يعتمد على المعطيات الإحصائية المتاحة.

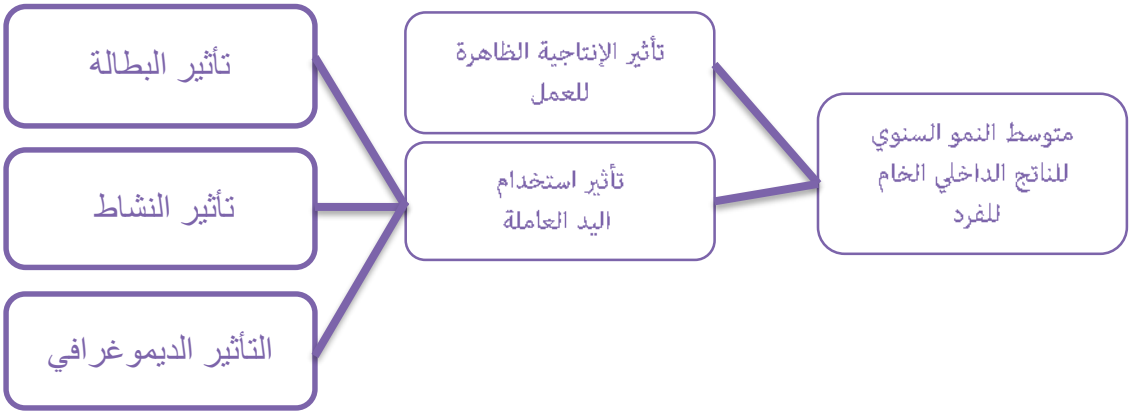

الشكل 1: تقسيم الناتج الداخلي الخام للفرد

إطار 1 : تقسيم الناتج الداخلي الخام للفرد

تسلط المعادلة رقم1 الضوء على تقسيم الناتج الداخلي الخام للفرد بين تأثير الإنتاجية الظاهرة للعمل وتأثير استخدام اليد العاملة :

$$(1)\frac{PIB}{POP_{tot}} = \underbrace{\left[\frac{PIB}{L}\right]}_{\text{الإنتاجية الظاهرة للعمل}} * \underbrace{\left[\frac{L}{POP_{tot}}\right]}_{\text{كثافة العمل}}$$

يمكن هذا العامل الأخير من قياس كثافة استخدام عنصر العمل في عملية الإنتاج، ويجمع بين ثلاثة عوامل مترابطة هي: عدد العمال المشتغلين، ومعدل النشاط (درجة المشاركة في سوق الشغل) وأخيرا التأثير الديموغرافي.

ويمكن تطوير المعادلة (1) باستخدام وصف مفصل لعرض العمل:

$$(2)\frac{PIB}{POP_{tot}} = \underbrace{\left[\frac{PIB}{L}\right]}_{\text{الإنتاجية الظاهرة للعمل}} * \underbrace{\left[\left[\frac{L_f+L_m}{PA}\right] * \left[\frac{PAF+PAM}{POP_{15+}}\right] * \left[\frac{POP_{15+}}{POP_{tot}}\right]\right]}_{\text{استخدام اليد العاملة}}$$

أي :

$$\frac{PIB}{P_{tot}} = \underbrace{\left[\frac{PIB}{L}\right]}_{\text{الإنتاجية الظاهرة للعمل}} * \underbrace{\left[\left(\frac{L_f}{PAF} * \frac{PAF}{PA}\right) + \left(\frac{L_m}{PAM} * \frac{PAM}{PA}\right)\right] * \left[\left(\frac{PAF}{PF_{15+}} * \frac{PF_{15+}}{P_{15+}}\right) + \left(\frac{PAM}{PM_{15+}} * \frac{PM_{15+}}{P_{15+}}\right)\right] * \left[\frac{P_{15+}}{P_{tot}}\right]}_{\text{كثافة العمل(تأثير استخدام اليد العاملة)}}$$

باعتبار :

Pib: الناتج الداخلي الخام الحقيقي

P_{tot} : الساكنة الإجمالية

L : الساكنة النشيطة المشتغلة (15 سنة فما فوق)

L_f : الساكنة النشيطة المشتغلة من النساء

L_m : الساكنة النشيطة المشتغلة من الرجال

PA : الساكنة النشيطة (15 سنة فما فوق)

PAF : الساكنة النشيطة من النساء (15 سنة فما فوق)

PAM : الساكنة النشيطة من الرجال (15 سنة فما فوق)

P_{15+} : الساكنة في سن النشاط (15 سنة فما فوق)

PF_{15+} : الساكنة من النساء في سن النشاط (15 سنة فما فوق)

PM_{15+} : الساكنة من الرجال في سن النشاط (15 سنة فما فوق)

2.1. أهم النتائج المستخلصة: ضعف أداء سوق الشغل بالنظر إلى المشاركة الضعيفة للنساء في الساكنة النشيطة

أبان تحليل تطور الناتج الداخلي الخام للفرد[9] خلال الفترة 2010-2019، عن تسجيل متوسط نمو سنوي بنسبة 2,4%. وشمل هذا الارتفاع ثلاث فترات مختلفة تمتد لثلاث سنوات. تميزت الفترة الأولى، التي امتدت من 2011 إلى 2013، بارتفاع الناتج الداخلي الخام للفرد بنسبة 3,2% في المتوسط. تلتها الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016 التي اتسمت بتباطؤ شديد في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد بلغ 1,7% سنويا. ثم الفترة الثالثة، التي امتدت من 2017 إلى 2019، والتي شهدت تحسنا في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد بلغ في المتوسط 2,4%.

وتبرز نتائج التقسيم المشار إليه أعلاه، أن تحسن مستوى المعيشة، خلال الفترة 2000-2019، يعزى أساسا إلى تأثير إنتاجية العمل بنسبة 96%، بينما تظل مساهمة استخدام اليد العاملة ضعيفة في المتوسط، حيث بلغت حوالي 4%.

ويجب الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن تأثير الإنتاجية يجمع بين مكونين: الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (PTF) وكثافة رأس المال. ويشكل هذا المكون الأخير، الذي يقارب بنسبة عنصر رأس المال إلى عنصر العمل، المساهم الرئيسي (بنسبة 99%)، بينما لا تساهم الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج إلا بنسبة ضئيلة، وفي بعض الأحيان تكون مساهمتها سالبة.

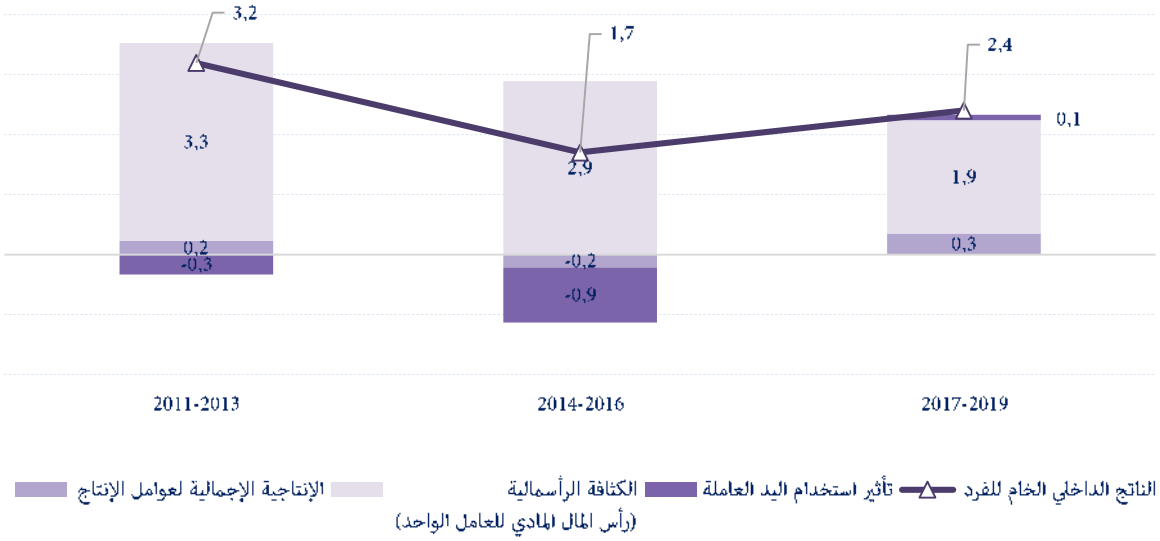

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 4: مصادر نمو الناتج الداخلي الخام للفرد

وسيركز باقي التحليل على مكون استخدام اليد العاملة (UMO) لمعرفة العوامل الكامنة وراء تطوره، وكذا إبراز الإمكانات التي لم يتم استغلالها بعد، خصوصا العامل المتعلق بعمل النساء.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن فترة الثلاث السنوات الأخيرة، من 2017 إلى 2019، شهدت تحسنًا في مساهمة استخدام اليد العاملة في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد (0,1 نقطة)، بعد أن كانت سالبة خلال فترتي 2011-2013 (0,3- نقطة) و2014 -2016 (0,9- نقطة). وأظهر تحليل مكوناتها الثلاثة التأثير الإيجابي للديموغرافية، وبدرجة أقل، الشغل، على نمو الناتج الداخلي الخام للفرد. في حين، أثر معدل النشاط سلبًا على الناتج الداخلي الخام للفرد على مدى الفترات الثلاث.

9 الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة.

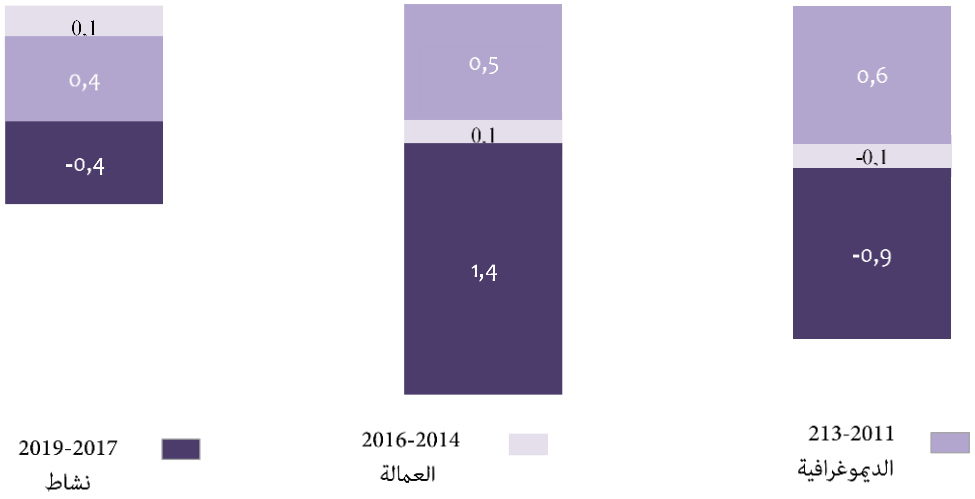

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 5: مساهمة المكونات الثلاث لاستخدام اليد العاملة في تحسين مستوى المعيشة

يبين التحليل القائم على النوع أن مصدر تحسن استخدام اليد العاملة بنسبة 55,9% في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد بين الفترتين الأخيرتين يرجع بالأساس لاستخدام اليد العاملة امن الرحال التي ارتفعت بنسبة 69%، مع انكماش في استخدام اليد العاملة من النساء بلغ 12,6%.

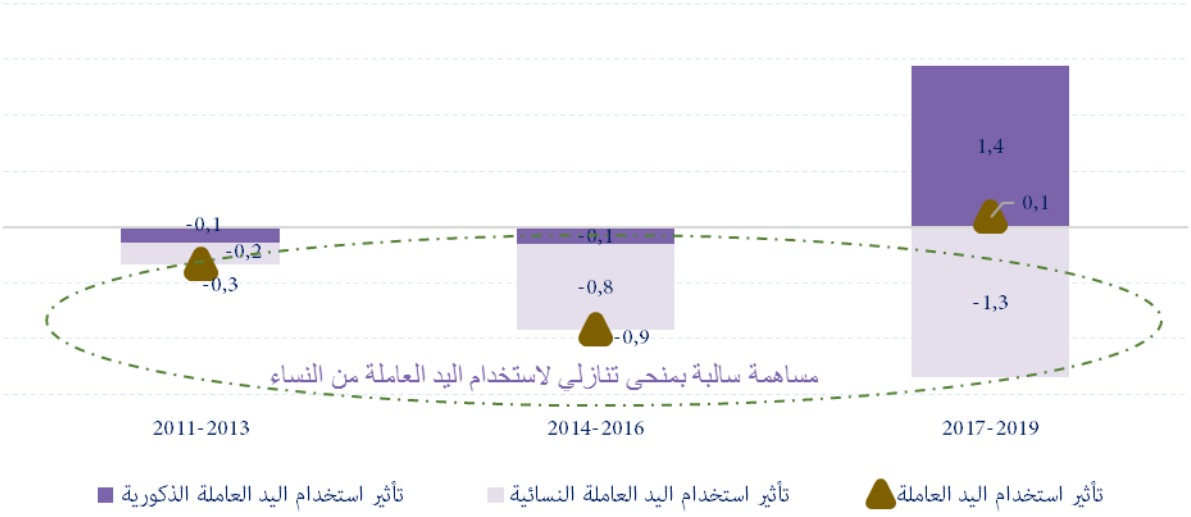

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 6: تأثير استخدام اليد العاملة على نمو الناتج الداخلي الخام للفرد

ويبين الشكل التسلسلي التالي، بشكل مفصل، مساهمة اليد العاملة في تحسين مستوى المعيشة، حيث تتميز هذه المساهمة بتطورات متباينة حسب الجنس والسن.

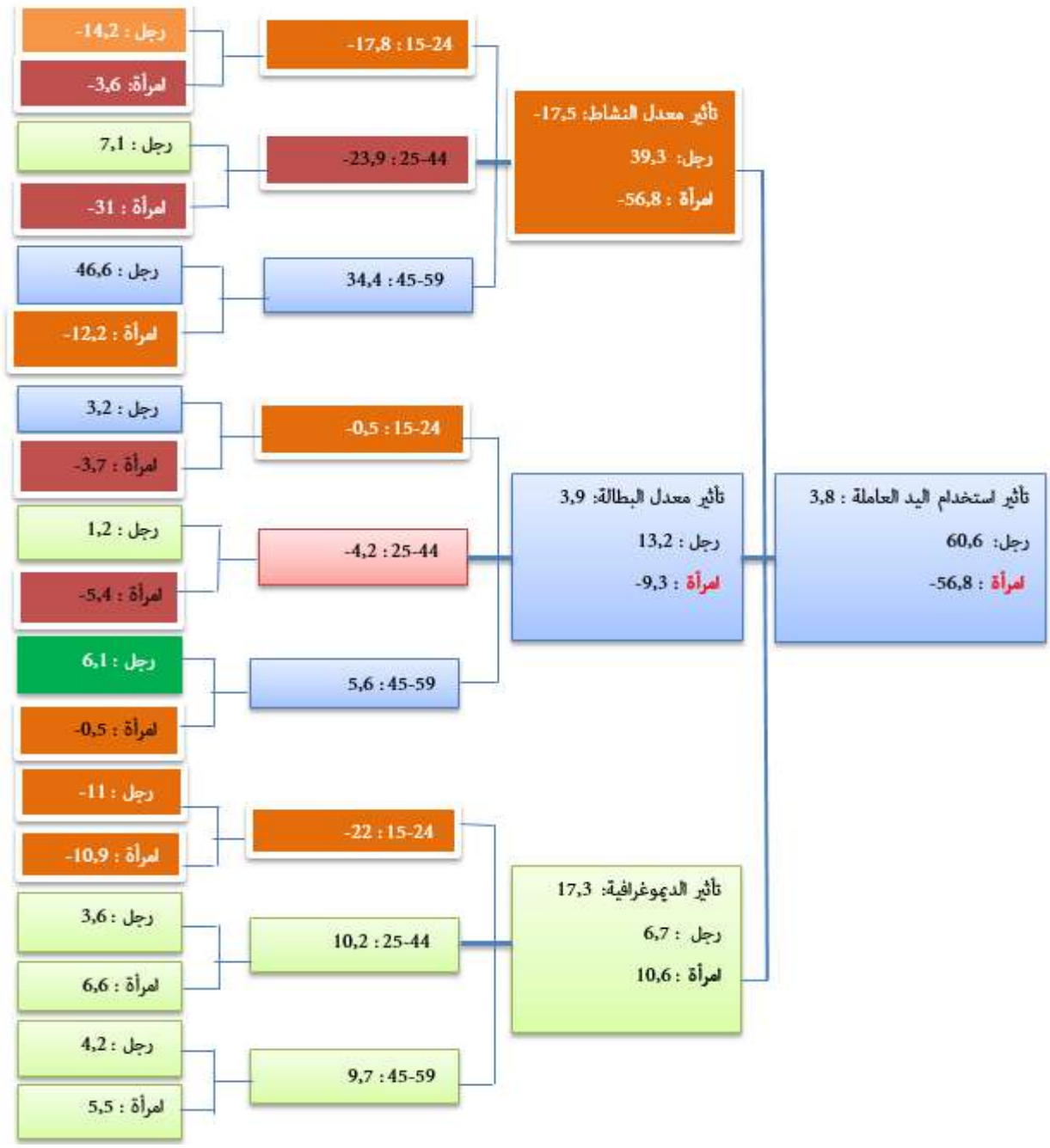

رمز اللون لقراءة الرسم البياني:

P1 : الفترة من 2014 إلى 2016

P2 : الفترة من 2017 إلى 2019

إيجابي وP2 > P1	إيجابي وP2 < P1	سلبي وP2 > P1
إيجابي P2 وسلبي P1	سلبي P2 وإيجابي P1	سلبي وP2 < P1

المصدر: حساب وإنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

الشكل 2: تأثيرات النشاط والبطالة والديموغرافية، حسب الجنس والفئة العمرية، على نمو الناتج الداخلي الخام للفرد (بالنسبة المئوية)

← تأثير سلبي ومهم لمعدل نشاط النساء على نمو الناتج الداخلي الخام للفرد

بصفة عامة، سجل معدل النشاط، منحى تنازليا، حيث انتقل من 49,6% سنة 2010 إلى 45,8% سنة 2019، بانخفاض قدره 3,8 نقاط في غضون 9 سنوات. يعكس هذا الانخفاض تزايد الساكنة في سن العمل (1,5% سنويا) بوتيرة أسرع من السكان النشطين (0,6% سنويا)، ولا سيما بالنسبة للفئة العمرية 15-24 سنة وبدرجة أقل، الفئة العمرية 25-44 سنة. أما بالنسبة لمعدل نشاط النساء، فقد انخفض بشكل مطرد خلال العقد الماضي (منتقلا من 25,9% سنة 2010 إلى 21,5% سنة 2019). في المقابل، بلغ معدل نشاط الرجال 70,7% سنة 2019 بعد أن سجل 74,7% سنة 2010.

يبين تحليل النتائج الإحصائية المستخلصة من التقسيم المذكور سابقا أن معدل النشاط كان له تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام للفرد خلال الفترة 2017-2019، بلغ 17,3-% مقابل 77-% خلال الفترة 2014-2016 [10]. ويعزى هذا التطور أساسا إلى الانخفاض المستمر لمساهمة معدل نشاط النساء، والذي تراجع بنسبة 56,8% خلال الفترة 2017-2019 بعد أن انخفض بنسبة 52% خلال الفترة 2014-2016. في المقابل، بلغ تأثير معدل نشاط الرجال 39,3% خلال الفترة 2017-2019، مسجلا تحسنا ملحوظا مقارنة مع الفترة 2014-2016 (26,1-%).

وحسب الفئة العمرية، دون احتساب الفئة العمرية 15-24 التي سجل مستوي نشاطها انخفاضا ارتباطا بارتفاع ولوج الشباب من النساء والرجال إلى التعليم والتكوين، فقد أثر معدل نشاط النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 25 و44 سنة سلبا وبشكل مهم على الناتج الداخلي الخام للفرد (31-% خلال الفترة 2017-2019). في المقابل، سجل معدل نشاط الرجال، بالنسبة لنفس الفئة العمرية، مساهمة إيجابية ومهمة (7,1+%). كما سجل معدل نشاط الرجال، الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و59 سنة، مساهمة إيجابية ومهمة في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد (46,6+%)، بينما لا زال معدل نشاط النساء، بالنسبة لنفس الفئة العمرية، يسجل مساهمة سلبية (12,2-%) بسبب ولوجهن المحدود لسوق الشغل مقارنة بالرجال. أما بالنسبة للنساء والرجال الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق، فإن مساهمتهم في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد تظل سلبية بنسبة 10-% و0,3-% على التوالي، والتي من المتوقع أن تتحسن خلال السنوات القادمة [11].

وعلى العموم، تحسنت مساهمة معدل النشاط ما بين الفترتين الأخيرتين (2014-2016 و2017-2019) بالرغم من تأثيرها الذي لا يزال سلبيا على الناتج الداخلي الخام للفرد. ويعزى هذا التحسن إلى تدعم تأثير معدل نشاط الرجال بين الفترتين، ولا سيما بالنسبة لمعدل نشاط الرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و59 سنة، يليه ذلك الخاص بالذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، مقابل تدهور في معدل نشاط النساء الذي يرجع في جزء كبير منه إلى الفئة العمرية 25-44 ، وبدرجة أقل إلى الفئة العمرية 15-24 سنة.

← تأثير معدل بطالة النساء على نمو الناتج الداخلي الخام للفرد

كان لتطور معدل البطالة تأثير إيجابي على الناتج الداخلي الخام للفرد بلغ 3,9+% خلال الفترة 2017-2019، بعد أداء سلبي بلغ 3,9-% خلال الفترة 2014- 2016. كما هو الحال لتطورات النشاط، يسجل تأثير معدل البطالة فوارق مهمة حسب الجنس والسن. وهكذا، تحسن معدل بطالة الرجال بمقدار 1,1 نقطة بين 2010 و2019 ليصل إلى 7,8%، بينما تراجع عند النساء بمقدار 3,9 نقاط في غضون 9 سنوات ، ليبلغ 13,5% سنة 2019. ويعادل هذا التراجع انخفاضًا في معدل إندماج النساء في سوق الشغل، الذي انتقل من 90,4% سنة 2010 إلى 86,5% سنة 2019 [12].

وانعكس هذا التمييز ضد المرأة في سوق الشغل على مساهمة تأثير معدل بطالة النساء على الناتج الداخلي الخام للفرد، والذي انخفض بنحو نقطتين (من 7,5-% خلال الفترة 2014-2016 إلى 9,3-% خلال الفترة 2017-2019). ويتناقض هذا الوضع مع مساهمة الذكور الذين تحسن تأثيرهم، الذي ظل إيجابيا، بشكل ملحوظ، بمقدار 9,6 نقاط، منتقلا من 3,6% خلال الفترة 2014-2016 إلى 13,2% خلال الفترة 2017-2019.

---

[10] بنسبة مئوية من نمو الناتج الداخلي الخام للفرد.

[11] أ.ضليعة وإ.الحوم" الاقتصاد الفضي في المغرب، تحدي اقتصادي ومجتمعي بفرص متعددة على مستوى الابتكار والمقاولة والإدماج"، مديرية الدراسات والتوقعات المالية ، يونيو 2021.

[12] يمثل معدل الإندماج في سوق الشغل نسبة النساء النشيطات المشتغلات اللائي يبلغن من العمر 15 سنة فما فوق من النساء النشيطات اللائي تبلغ أعمارهن 15 سنة فما فوق.

إلا أن هذه التطورات تخفي تباينات مهمة بين مختلف الفئات العمرية. فعلى عكس الرجال، ساهم تأثير معدل البطالة لدى النساء، بجميع الفئات العمرية، بشكل سلبي في تطور الناتج الداخلي الخام للفرد، خاصة بالنسبة للفئات العمرية 15-24 سنة و25-44 سنة، التي شهدت مساهماتهن انخفاضًا خلال الفترتين الأخيرتين. أما بالنسبة للرجال، فقد كان تأثير معدل البطالة إيجابيا بل وتحسن بين الفرتين 2014-2016 و2017-2019، باستثناء الفئة العمرية 25-44 التي انخفضت مساهمتها بشكل طفيف، رغم أنها كانت إيجابية.

← تأثير إيجابي لعامل الديمغرافية على الناتج الداخلي الخام للفرد، رغم تباطؤه

ساهم التأثير الديموغرافي بشكل إيجابي في تحسين المستوى المعيشي، مسجلا مساهمة بنسبة 17,3% خلال الفترة 2017-2019 بعد تأثير بلغ 29,1% ما بين 2014 و2016. وتنطبق هذه الملاحظة على جميع الفئات العمرية باستثناء الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة، والتي كان تأثيرها سلبيا على الناتج الداخلي الخام للفرد، سواء بالنسبة للنساء أو الرجال، حيث بلغ 10,9- % و11- % على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن ساكنة النساء في سن الشغل يساهمن أكثر من الرجال في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد بمساهمة إجمالية قدرها 10,6% مقابل 6,7% لساكنة الرجال، وهي ظاهرة معاكسة لتلك التي الملاحظة بالنسبة للمكونات الأخرى لاستخدام اليد العاملة (معدل الشغل ومعدل النشاط).

وتساهم النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 45 و59 سنة بنسبة 5,5% في تحسين مستوى العيش، تليهن النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 25 و44 سنة (6,6%) ، بينما تساهم النساء الأصغر سنًا بشكل سلبي (10,9-%). وتنطبق هذه النتائج أيضًا على ساكنة الرجال ولكن بدرجات أقل.

إطار 2: ماذا عن سنة 2020 ؟ ما هو تأثير الوباء على مساهمة النساء في النمو والرفاه في المغرب؟

	2020	
	بالنقاط	بنسبة مئوية
الناتج الداخلي الخام للفرد = (1)+(2)	-7,1	100
إنتاجية العمل لكل عامل نشيط = (1)	-2,4	34,3
تأثير استخدام اليد العاملة (2)= (3)+(4)+(5)	-4,8	67,4
الرجال	-2,3	32,3
النساء	-2,5	35,6
بما في ذلك تأثير البطالة (3)	-3,1	42,8
الرجال	-2,4	33,9
النساء	-0,6	8,5
بما في ذلك تأثير النشاط (4)	-2,2	31
الرجال	-0,1	1,2
النساء	-2,2	30,3
بما في ذلك تأثير الديموغرافية (5)	0,4	-5,8
الرجال	0,2	-2,7
النساء	0,2	-3,2

المصدر: حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية انطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط

الجدول 2: تقسيم معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد لسنة 2020 (بنسبة مئوية)

برسم سنة 2020، سجل الناتج الداخلي الخام للفرد انخفاضًا بنسبة 7,1% مقارنة بسنة 2019 جراء تداعيات جائحة كوفيد-19. ويعزى هذا الانخفاض إلى تقلص في الإنتاجية الظاهرة للعمل واستخدام اليد العاملة بمقدار 2,4- نقاط و8,4- نقاط على التوالي. وهكذا شهدت سنة 2020 قطيعة مع التطورات السابقة، لا سيما من حيث التأثيرات الناجمة عن نشاط وبطالة الرجال على الناتج الداخلي الخام للفرد، في حين أن تلك المتعلقة بالنساء فقد حافظت نسبيًا على نفس التطورات السلبية ولكن بكثافة أهم.

ونتيجة لذلك، فاقم معدل النشاط ومعدل البطالة لدى النساء من انخفاض الناتج الداخلي الخام للفرد، كما هو الحال بالنسبة للرجال، ولكن بحدة أكبر (على التوالي بنسبة 30,3% و8,5% لدى النساء مقابل 1,2% و33,9% لدى الرجال).

وقد سجل معدل نشاط النساء، الذي لم يتوقف في الانخفاض، أدنى مستوى له سنة 2020 منذ سنة 1999، أي 19,9% مقابل 21,5% سنة 2019 (وهو ما يعادل انخفاضًا قدره 1,5 نقطة مئوية). في المقابل، تراجع معدل نشاط الرجال بشكل طفيف قدر بحوالي 0,6 نقطة مئوية فقط، حيث انتقل من 71% سنة 2019 إلى 70,4% سنة 2020.

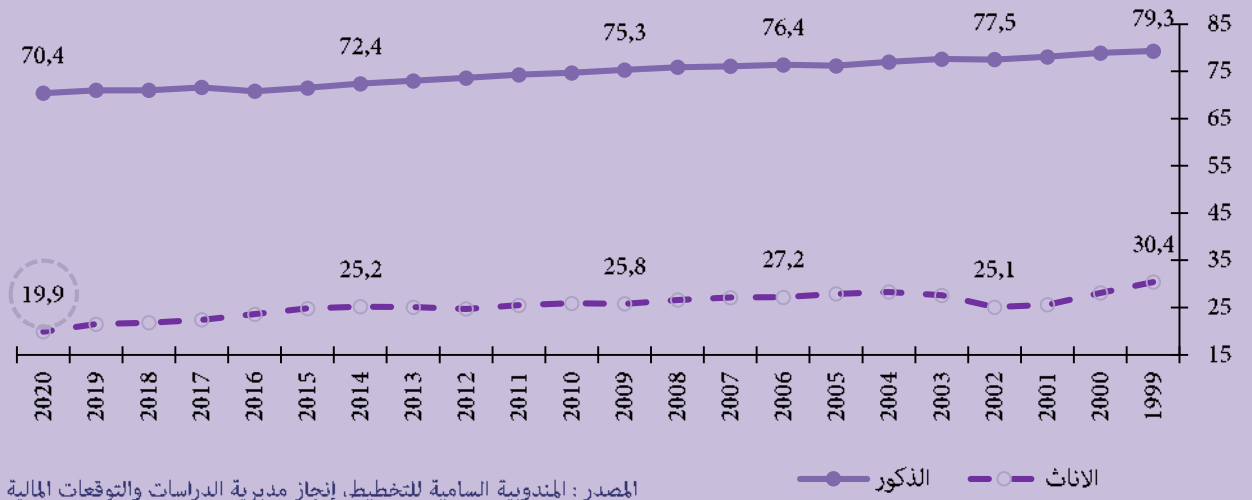

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 4: تطور معدل نشاط النساء والرجال في المغرب

وفيما يتعلق بمعدل بطالة النساء، والذي يظل أعلى في المتوسط من ذلك المسجل لدى الذكور، فقد ارتفع بنحو 2,7 نقطة مئوية ليبلغ 16,2% سنة 2020 مقابل 13,5% سنة 2019. أما بطالة الرجال فقد سجلت ما يقارب 10,7% سنة 2020 (متجاوزة عتبة 10% لأول مرة منذ سنة 2005) مقابل 7,8% سنة 2019.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن تدابير الدعم المتخذة من طرف السلطات العمومية في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية (CVE) للحفاظ على الشغل، قد أفادت الرجال أكثر من النساء، خاصة بالنسبة للتشغيل في القطاع المهيكل، من خلال منح مبلغ شهري جزافي قدره 2.000 درهم لصالح المستخدمين المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة الشركات المتضررة من جائحة كوفيد-19.

ووفقًا للبحوث الميدانية التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط، فإن 25% فقط من النساء المعيلات لأسرهن، واللائي استفدن من آليات المساعدات المقدمة من طرف السلطات العمومية، قد استفدن فعليا من التعويض الجزافي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك بسبب ضعف نسبة النساء المستخدمات المصرح بهن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي[13].

ولا تفسر المستويات المرتفعة لمعدل بطالة النساء، المسجلة خلال سنة 2020، فقط بفقدان الشغل الناجم عن توقف النشاط الاقتصادي خلال فترة الحجر الصحي، ولكن أيضًا باستمرار حالة عدم النشاط لدى حوالي 22% من النساء، بعد فترة الحجر الصحي، واللائي كن نشيطات قبلها، مقابل فقط 7% من الرجال. وبالتالي، فإن النساء يواجهن صعوبات أكثر للولوج إلى شغل

[13] التحليل القائم على النوع لتأثير جائحة كورونا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر، المندوبية السامية للتخطيط/ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فبراير 2021.

جديد، ويرجع ذلك أساسًا إلى عبء الأعراف الاجتماعية التي لازالت تعطي الأولوية للرجل، بصفته رب الأسرة، والذي يجب أن يتمتع بولوج تفضيلي إلى سوق الشغل عندما تكون فرص العمل محدودة[14].

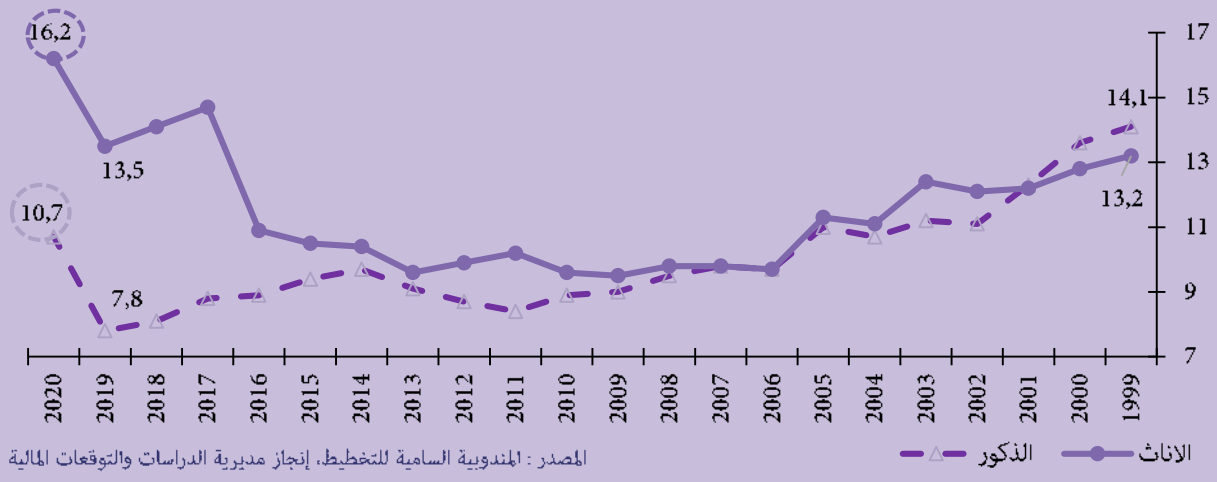

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 5: تطور معدل بطالة النساء والرجال في المغرب

2 - تحليل استباقي في أفق سنة 2035 وفقا لتوصيات تقرير النموذج التنموي الجديد

أظهر تحليل تأثير مكونات استخدام اليد العاملة، برسم الفترات الثلاث، الممتدة على ثلاث سنوات، أن استمرار الفوارق بين الجنسين من حيث الولوج لمزاولة النشاط والعمالة، له تأثير سلبي على تغير الناتج الداخلي الخام للفرد. كما زادت جائحة كوفيد-19 من حدة هذا التأثير السلبي ومن تفاقم هشاشة وضعية المرأة في الولوج إلى سوق الشغل.

في هذا السياق، أصبح من الضروري التوفر على الرافعات اللازمة لتعزيز مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، كفاعل إضافي في عملية النمو (إمكانات نمو إضافي قد تصل إلى 40% بالنسبة للمستوى الحالي للناتج الداخلي الخام للفرد شرط ضمان مبدأ المساواة بين الجنسين فيما يخص الولوج إلى سوق الشغل وتعزيز الرأسمال البشري النسائي[15]).

مراعاة لهذا الوضع، ووعيا بالتحديات المطروحة، يحث تقرير النموذج التنموي الجديد[16] إلى جعل التمكين الاقتصادي للمرأة أولوية وطنية، في الوسطين الحضري والقروي، باعتباره رافعة قوية للنمو ببلدنا.

كما تهدف خارطة الطريق، التي تؤطر التوجهات الرئيسية للنموذج التنموي الجديد، بلوغ مستوى عال من إدماج النساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال محاربة جميع أشكال الإقصاء والتمييز، وتحديد العديد من الأهداف التي يتعين تحقيقها في هذا المجال في أفق سنة 2035، أهمها :

- زيادة معدل النشاط لدى النساء ليصل إلى مستوى 25% سنة 2025 و45% سنة 2035 ؛
- زيادة عدد النساء في المناصب العليا إلى 20% سنة 2025 و35% سنة 2035 ؛
- إقرار المساواة في الأجور في القطاع الخاص، وتقليص فجوة الأجور بمقدار10 نقاط مئوية ليصل إلى 5% سنة 2035 ؛

[14] الورشة الثانية حول تأثير كوفيد-19 على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر، التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط، في الفترة ما بين 15 و24 يونيو2020، على عينة تمثيلية من 2.169 أسرة من أجل فهم تطور السلوك السوسيو اقتصادي والتدابير الوقائية في مواجهة هذه الجائحة وتقييم تداعياتها على مختلف شرائح الساكنة المغربية من حيث الولوج إلى المنتجات الأساسية والتعليم والصحة والشغل والدخل.

[15] "التكاليف الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين في سوق الشغل بالمغرب"، مديرية الدراسات والتوقعات المالية / هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي/ مندوبية الاتحاد الأوروبي/ الوكالة الفرنسية للتنمية، فبراير 2021 .

[16] تم تقديم تقرير اللجنة الخاصة للنموذج التنموي إلى جلالة الملك في 25 مايو 2021 في القصر الملكي بمدينة فاس.

- وضع النساء على قدم المساواة مع الرجال ومنحهن نفس الفرص فيما يخص الولوج للتعليم، مع حماية حقوقهن في التعليم الأساسي وفي الطفولة (لا لتشغيل الفتيات، اللائي لا يلجن المدرسة، ولا لزواج الفتيات القاصرات) ؛
- تعزيز محاربة الأمية بين النساء بغض النظر عن سنهن وخاصة في المناطق القروية.

إطار 3: ماهي المكاسب المنتظرة من الرفع من معدل نشاط النساء في خلق الثروة التي يتوخاها النموذج التنموي الجديد ؟

من أجل مقاربة المكاسب المحتملة التي يمكن أن تنتج عن الزيادة في معدل النشاط النسوي، تماشيا مع النموذج التنموي الجديد، تم وضع توقعات تتعلق بتطور الناتج الداخلي الخام للفرد في أفق سنة 2035، من خلال تطبيق منهجية قائمة على تقسيم الناتج الداخلي الخام للفرد.

وتشير النتائج المستخلصة إلى أن الزيادة في معدل النشاط بنسبة 4,4% في المتوسط، كي تصل إلى 25% سنة 2025، يمكن أن تنتج زيادة إضافية متوسطة في الناتج الداخلي الخام للفرد تصل فب المتوسط إلى 1,1 نقطة مئوية خلال الفترة 2022-2025. ويمكن أن تصل هذه الزيادة في الناتج الداخلي الخام للفرد إلى 1,9 نقطة مئوية، كنتيجة لارتفاع النشاط النسوي بنسبة 5,9% في المتوسط بين سنتي 2025 و2035.

ويمكن للناتج الداخلي الخام للفرد أن يكتسب 1,7 نقطة مئوية إضافية في المتوسط ، نتيجة تحسن النشاط النسوي البالغ في المتوسط 5,6%، خلال الفترة من 2022 إلى 2035.

	التغير بنسبة مئوية		
	2025-2022	2035-2025	2035-2022
الناتج الداخلي الخام للفرد	1,1	1,9	1,7
معدل النشاط لدى النساء	*4,5	*5,9	*5,6
تأثير استخدام اليد العاملة	1,1	1,9	1,7

المصدر: توقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية

* تم حساب هذه المتغيرات بناء على أهداف النموذج التنموي الجديد

الجدول 3: المكاسب المحتملة من نمو الناتج الداخلي الخام للفرد في أفق 2035 نتيجة تحسن معدل نشاط النساء في المغرب

ولتحقيق الأهداف التي حددها النموذج التنموي الجديد فيما يخص تعزيز المساواة بين الجنسين، وبالتالي الاستفادة من الثمار المحصلة عليها من نقاط النمو الإضافية والتنمية الشاملة، تم اقتراح مشروع يهم التمكين الاقتصادي للنساء، يتكون من ثلاثة مكونات مترابطة :

← المكون الأول: ولوج النساء للفرص الاقتصادية

- مراجعة مجموعة من التوصيات التنظيمية والتشريعية وملاءمتها مع متطلبات إنعاش تشغيل النساء؛
- منح تحفيزات ضريبية لفائدة الشركات التي تراعي أهداف التكافؤ في التشغيل؛
- مواءمة دفاتر التحملات الخاصة بتهيئة وتدبير المناطق الصناعية مع أهداف إنعاش تشغيل النساء؛
- تعزيز ريادة الأعمال النسائية؛
- توعية النساء بالتدبير المالي وثقافة التسيير وتعزيز قدراتهن في إقامة المشاريع.

← المكون الثاني: تعزيز قدرات النساء في مجال التكوين والتعليم

- تعزيز قدرات النساء في مجال التدريب والتعليم في الوسطين الحضري والقروي؛
- تفعيل برامج تحفيزية للنساء الأجيرات غير الحاصلات على أية شهادة ؛
- إطلاق حملات تحسيسية للتوعية بأهمية التعلم والتكوين المهني بالنسبة للفتيات ؛
- استخدام منصات للتعليم عبر الإنترنت التي تستهدف بالدرجة الأولى النساء اللواتي لهن مستوى تعليمي منخفض؛
- دعم التعاونيات النسائية.

← المكون الثالث: سياسة عدم التسامح مع العنف ضد النساء

- إصلاح القانون الجنائي وتعديل القانون 13-103 المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة وتوسيع نطاق تطبيقه ليشمل مختلف أشكال التحرش؛
- تنظيم حملات تحسيسية على الصعيد الوطني لشجب مختلف أشكال العنف ضد النساء؛
- وضع تطبيق للإبلاغ الفوري عن الاعتداءات التي تتعرض لها النساء في المجال العمومي؛

كما تلح اللجنة الخاصة للنموذج التنموي على الفرص التي يتيحها المشروع التنموي لبلدنا والذي يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع في استراتيجيات السياسات العمومية، لا سيما الاستراتيجيات القطاعية التي تشكل مجالات حيوية للاقتصاد الوطني (الصناعة، السياحة، التكنولوجيا الرقمية، الصيد البحري،...). كما أن ترسيخ ادماج بعد النوع الاجتماعي في هذه الاستراتيجيات من شأنه أن يساعد على الرفع من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية وجعلها رافعة لتسريع التنمية الشاملة المنشودة.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن التقدم الذي أحرزه المغرب في تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لا يمكن إلا أن يدعم ويساهم بشكل فعال في هذه الدينامية (الجزء الثالث من هذا التقرير يوضح بالتفصيل مستوى تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع من قبل القطاعات الوزارية).

في هذا السياق، وجب تشجيع المسؤولين عن البرمجة العمومية وكذا العاملين بالقطاع الخاص على استيعاب وتطبيق تقنيات البرمجة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي (GENDER MAINSTREAMING) .

يعتمد هذا النظام، الذي يمارس على نطاق واسع على المستوى الدولي، كشرط مسبق لتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، على القيام بتقييم آثار أي إجراء، سواء كان قانونيا أو تنظيميا أو مؤسساتيا أو برنامجيا على النساء والرجال، و يشمل ذلك جميع القطاعات وجميع مستويات العمل. كما توفر هذه الآليات إطاراً عمليا من شأنه تجسيد خارطة الطريق الواعدة التي قدمها النموذج التنموي الجديد والتي تعد مرحلة جديدة في المسار الذي اختاره بلدنا بغية تفعيل المساواة بين الجنسين.

III. الأسس القانونية والمؤسساتية لتعزيز المساواة بين الجنسين

يشمل هذا المحور القطاعات الوزارية التي تعمل على الإرساء المؤسساتي للمساواة بين الجنسين والولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية. وتضم هذه القطاعات قطاع حقوق الإنسان، وقطاع العـدل، والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والتضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، والاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة[17]. يتناول هذا المحور كذلك مساهمة بعض القطاعات الأخرى في تنفيذ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على غرار المندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

1.القطاع المكلف بحقوق الإنسان

يضطلع القطاع المكلف بحقوق الإنسان بمهمة تنسيق وتتبع تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان برسم الفترة 2018-2021، التي تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة، ومأسسة بعد النوع الاجتماعي.

1.1. تحليل القطاع من منظور النوع: نقطة الانطلاقة لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع الاجتماعي

في غياب تحليل يراعي بعد النوع الاجتماعي، تندرج المشاريع والأنشطة التي يقوم بها القطاع المكلف بحقوق الإنسان، لتعزيز حقوق المرأة وتكريس المساواة، ضمن استراتيجية عمله التي تهدف إلى إدماج وتنفيذ مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وكذا إلى مشاركة مواطنة.

2.1. توافق أولويات الحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والخطة الحكومية للمساواة II

تندرج المشاريع التي أطلقها القطاع المكلف بحقوق الإنسان لتعزيز المساواة القائمة على النوع في إطار خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان للفترة (2018-2021)، التي تحدد الإطار العملي لاستراتيجية القطاع. كما تتضمن هذه الخطة إطاراً برنامجياً يشمل جميع الوزارات قصد تعزيز مسلسل الإصلاحات السياسية ومأسسة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وكذا تشجيع جل المبادرات التي تساهم في انبثاق الديمقراطية التشاركية.

وتساهم خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان[18]، من خلال الأهداف والتدابير التي تتضمنها، في دعم وتفعيل الخطة الحكومية الثانية للمساواة، لا سيما فيما يخص التدابير الرامية إلى حماية النساء وتعزيز حقوقهن، وكذا مأسسة بعد النوع الاجتماعي. في هذا الصدد، يشير التقييم الأولي للخطة إلى تحقيق 14% من التدابير المدرجة في المحور الفرعي المتعلق بالحماية القانونية والمؤسساتية لحقوق المرأة، بينما توجد 63% من هذه التدابير قيد الإنجاز.

3.1. التعاون بين القطاعات: مدخل مهم لتقليص الفوارق بين الجنسين

بالنظر إلى تداخل القضايا المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، يعمل القطاع المكلف بحقوق الإنسان بتعاون وطيد مع جميع القطاعات الوزارية والمجتمع المدني، وفق مقاربة تشاركية. فبالإضافة إلى انخراطه في تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة، ساهم القطاع المكلف بحقوق الإنسان في إعداد البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق سنة 2030، وفي إعداد الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء (2020-2030). في نفس السياق، قام القطاع المكلف بحقوق الإنسان بإعداد برنامج عمل يخص المساطر والإجراءات الكفيلة لتعزيز حماية الأطفال من العنف، بشراكة مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

---

[17] يوضح الملحق 1: حضور النساء في الهياكل التنظيمية بالقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

[18] إضافة إلى ذلك، فإن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان تتماشى بشكل جيد مع آليات الأمم المتحدة للتنمية وأهداف التنمية المستدامة، خصوصا الهدف الخامس الذي يروم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. كما تتماشى هذه الخطة مع مخطط الإطار للأمم المتحدة حول المساعدة الإنمائية بالمغرب (2017-2021) والذي يتوخى إدماج وتنفيذ مبادئ حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين والمشاركة المواطنة المنصوص عليها في الدستور والالتزامات الدولية لبلادنا.

كما يعمل القطاع المكلف بحقوق الإنسان، طبقا لصلاحياته وللمهام المنوطة به، بتعاون وطيد مع القطاعات الوزارية في إطار عمليات التفاعل مع النظام الدولي لحقوق المرأة. في هذا الصدد، قدم القطاع المكلف بحقوق الإنسان، في سنة 2021، ردوده على ملاحظات وأسئلة اللجنة المكلفة بتتبع تنفيذ اتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDEF/CEDAW). كما ساهم القطاع المكلف بحقوق الإنسان في تطوير خطة العمل الوطنية حول "المرأة والسلام والأمن للفترة "2020-2022".

بالإضافة إلى ذلك، قام القطاع المكلف بحقوق الإنسان، في أكتوبر 2020، بتقديم الوثيقة الأساسية المشتركة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من تقارير الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعنى بالقضايا المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق المرأة.

4.1. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية الأداء المستجيب للنوع

يوضح الجدول أدناه سلسلة النتائج المستجيبة للنوع والتي تشمل الإجراءات التي اتخذها القطاع المكلف بحقوق الإنسان قصد تعزيز المساواة بين الجنسين، وذلك في إطار مهامه وصلاحياته ومقتضيات القانون التنظيمي للمالية :

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2020	قانون المالية 2021
حقوق الإنسان	تعزيز الشراكة والحوار مع جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية	عدد آليات التشجيع والحماية التي تم إنشاؤها بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني	عدد الآليات المتعلقة بحقوق المرأة	3	20
			عدد الجمعيات الشريكة التي أدمجت مقاربة النوع الاجتماعي[19]	4	30
	تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني في مجال التفاعل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان	معدل جمعيات المجتمع المدني المؤطرة	معدل مشاركة جمعيات حقوق المرأة[20]	28%	%45
			معدل مشاركة النساء[21]	%42	%45
	تعزيز التدبير وإرساء حكامة فعالة	معدل الولوج إلى التكوين	معدل ولوج النساء إلى التكوين	-	%50

المصدر : القطاع المكلف بحقوق الانسان، 2021

الجدول 4: سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاع المكلف بحقوق الإنسان

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار الإجراءات المتخذة لتعزيز الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني وتعزيز قدراتها، تم إنجاز ما يقرب من 39 مشروعًا، ضمنها 9 مشاريع مخصصة للقضايا المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. كما تم إنجاز 14 مشروعًا تهم الأبعاد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وذلك في إطار شراكات أبرمت مع منظمات غير حكومية وفقًا لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

2. وزارة العـدل

تواصل وزارة العدل جهودها الرامية إلى ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في برامجها وميزانيتها وذلك بهدف تعزيز حقوق النساء وولوجهن إلى نظام قضائي عادل وذي كفاءة عالية.

1.2. تحليل القطاع من منظور النوع : نقطة الانطلاقة لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

منذ سنة 2019، تتوفر وزارة العدل على تحليل قطاعي من منظور النوع الاجتماعي تم إنجازه في إطار المساعدة التقنية لبرنامج دعم الاتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة. وشمل هذا التحليل التفاوتات الموجودة بين الجنسين وكذا

[19] يتعلق الأمر بمعدل احترام حضور المرأة في هيئات صنع القرار للجمعيات الشريكة.

[20] يتعلق الأمر بالجمعيات الشريكة التي تعمل حصريًا في مجال حقوق المرأة، وكذلك تلك التي يشمل مجال تدخلها جميع قضايا حقوق الإنسان.

[21] يتعلق الأمر بمعدل مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة التي تنظمها الجمعيات في إطار مشاريع شراكة ممولة من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

أهم التدابير المتخذة لتجاوزها[22].

2.2. توافق الأولويات للحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية الوزارة والخطة الحكومية للمساواة II

تأخذ وزارة العدل بعين الاعتبار مقاربة حقوق الإنسان التي تراعي بعد النوع الاجتماعي في تحديث الترسانة القانونية والتنظيمية وذلك بهدف الاستجابة للتغيرات الاجتماعية وأحكام الدستور والاتفاقيات الدولية. وفي نفس الصدد، تعد حماية حقوق المرأة والطفل من بين أولويات وزارة العدل التي ترجمت بوضع نظام للمساعدة الاجتماعية (وحدة رعاية النساء والأطفال) والمالية (صندوق التكافل العائلي). كما تعمل وزارة العدل على إدماج بعد النوع الاجتماعي في تدبير كفاءات موظفيها والمساعدين القضائيين. وتشكل هذه الجهود المدعومة بمخطط العمل القطاعي للمدى المتوسط الخاص بالوزارة ،الإطار العملي لتنزيل التزامات الوزارة في إطار الخطة الحكومية الثانية للمساواة [23].

3.2. التعاون بين القطاعات : مدخل مهم للحد من الفوارق بين الجنسين

تعمل وزارة العدل بتنسيق مباشر مع العديد من المؤسسات العمومية والهيئات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان وضمان ولوج منصف للعدالة. ويتعلق الأمر خصوصا بوزارة الاقتصاد والمالية من أجل تنفيذ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي و قطاع إصلاح الإدارة فيما يخص إدماج بعد النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية. كما تنخرط كل من الوزارات المكلفة بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة وبالصحة والمديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي إلى جانب وزارة العدل في تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع المشتركة من بينها الخطة الوطنية للمساواة ورعاية النساء والأطفال ضحايا العنف. أما فيما يخص الدعم المالي المقدم للنساء المطلقات وأطفالهن، تعمل الوزارة إلى جانب صندوق الإيداع والتدبير لتسيير صندوق التكافل العائلي[24]. كما عقدت الوزارة شراكات مع مجموعة من المنظمات الدولية كصندوق الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة اليونيسيف...ومنظمات أخرى.

4.2. سلسلة النتائج القائمة على النوع : تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

وضعت وزارة العدل سلسلة النتائج التي تراعي النوع الاجتماعي بالنسبة لأربع برامج ميزاناتية تشمل الدعم والقيادة وأداء الإدارة القضائية وتحديث النظام القضائي والقانوني وكذا دعم الحقوق والحريات. وتعكس هذه السلسلة الجهود التي تبذلها الوزارة فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين، ومن بينها الإجراءات التي من شأنها تعزيز ولوج المرأة إلى التكوين وإلى مناصب المسؤولية، وتحسين ولوج المرأة إلى المساعدة القانونية ودعم وحماية النساء والأطفال ضحايا العنف، ووضع نظام معلومات يدمج البيانات المصنفة حسب الجنس (انظر الجدول أدناه).

[22] للمزيد من التفاصيل أنظر تقرير الميزانية القائمة على النتلئج من منظور النوع لسنة 2021

[23] نفس الملاحظة

[24] يستفيد من هذا الصندوق الأطفال الذين يستفيدون من النفقة خلال العلاقة الزوجية في حالة عسر المرأة وكذا الأطفال الذين يستفيدون من النفقة بعد وفاة الأم والأطفال المتكفل بهم الذين تستفيد الام من النفقة.

البرنامج	المؤشرات الفرعية	المؤشرات	الأهداف	إنجازات سنة 2020	قانون المالية 2021
الدعم والقيادة	تحسين كفاءة الموارد البشرية وتحسين تدبيرها	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس	نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين المستمر	%12	%26
			نسبة الموظفين الرجال المستفيدين من التكوين المستمر	%17	%29
	دعم الكفاءة وتعزيز المساواة بين الجنسين	عدد الموظفين المستفيدين من التكوين لشغل مناصب المسؤولية حسب الجنس	عدد الموظفات المستفيدات من التكوين لشغل مناصب المسؤولية		45
			عدد الموظفين الذين يتلقون التدريب على المهارات لشغل وظائف المسؤولية حسب الجنس		45
		نسبة المساعدات الاجتماعيات المستفيدات من التكوين في مجال قانون الأسرة			%40
		عدد المستفيدين من حصص تدعيم الكفاءة في مجال المساعدة القانونية والاجتماعية			220
أداء الإدارة القضائية	زيادة تنفيذ الأحكام المدنية	نسبة تنفيذ الأحكام المدنية	نسبة تنفيذ الأحكام المتعلقة بقضايا الأسرة	%94,86	87,25%
	تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة	عدد قرارات منح المساعدة القضائية	عدد النساء المستفيدات من المساعدة القضائية مقارنة بعدد الطلبات المقدمة		85%
			عدد الرجال المستفيدين من المساعدة القضائية مقارنة بعدد الطلبات المقدمة		82%
تحديث النظام القضائي والقانوني	توفير البرامج المعلوماتية مع تفصيل المعطيات المتوفرة حسب الجنس	نسبة البرامج المعلوماتية التي تمكن من تفصيل المعطيات حسب النوع			50%
دعم الحقوق والحريات	حماية حقوق النساء والأطفال	نسبة وحدات الرعاية المجهزة للنساء والأطفال		%82	%90
		معدل تطور عدد النساء والأطفال المستفيدين من صندوق التكافل العائلي			%37
		نسبة تغطية أقسام الأسرة بمساحات خاصة بالأطفال		%18,5	%12

*تجدر الإشارة إلى أنه منذ إحداث هذا الصندوق الذي تخصص له 160 مليون درهم سنويا، ارتفع عدد المستفيدات بشكل ملموس حيث بلغ 42.843 أمرأة في نهاية مايو 2021 بتكلفة إجمالية بلغت 501,8 مليون درهم.

المصدر : وزارة العدل،2021

الجدول 5: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف وزارة العدل

5.2. التقدم التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي للنهوض بالمساواة بين الجنسين

تواصل وزارة العدل جهودها في مسلسل تعزيز حقوق النساء عبر صياغة مجموعة من القوانين ووضعها في في مسطرة المصادقة، أهمها :

- ✓ مشروع القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي والذي يعمل على تعزيز بعد النوع الاجتماعي عبر مجموعة من المقتضيات خصوصا المادة 50 التي تحث على إحداث مراكز المساعدة الاجتماعية في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ؛
- ✓ مشروع القانون رقم 10.16 الخاص بالقانون الجنائي الذي جاء بتدابير لزجر جميع الأفعال التي تشكل انتهاكا لحقوق المرأة (المادة 3 من الفصل 231.18، الفصل 431.1، المادة 3 من الفصل 431.4، المادة 4 من الفصل 448.4، الفصل 449 والفصل 453.2). كما يتضمن هذا المشروع مجموعة من الفصول التي تؤكد على تعزيز دور المساعدات الاجتماعية في المجال الجنائي.

3. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

تواصل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج جهودها لإدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج عملها، والذي يشكل أحد المحاور الاستراتيجية لخطة عملها للفترة 2020-2022.

1.3. تحليل قائم على النوع: نقطة الانطلاقة لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تتوفر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على دراسة وحيدة أنجزت، ما بين 2017 و2018، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[25]. وقد شكلت هذه الدراسة أرضية لتنفيذ مجموعة من المشاريع والأنشطة تروم تعزيز المساواة بين الجنسين داخل المندوبية وكذا لفائدة نزلاء السجون.

2.3. توافق الأولويات للحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية الوزارة والخطة الحكومية للمساواة II

يعتبر إدماج بعد النوع الاجتماعي والبعد البيئي من بين الأهداف الاستراتيجية التي حددتها خطة عمل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج للفترة 2020-2022. ولتحقيق ذلك، وضعت المندوبية العديد من المشاريع التي تشكل سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي (انظر النقطة 4.3).

بالإضافة إلى ذلك، تساهم المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في تفعيل البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للمرأة في أفق سنة 2030 من خلال عدة رافعات، خصوصا، تنظيم تداريب لفائدة النزيلات ومواكبتهن في مجال إعداد المشاريع وإنشاء المقاولات. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم، في هذا الصدد، التوقيع على اتفاقية بين المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومؤسسة محمد السادس وتوجد مقتضياتها قيد التنفيذ. كما تهدف هذه الاتفاقية دعم النزيلات، بمجرد الإفراج عنهن، في إعداد وإنشاء مقاولاتهن الخاصة.

3.3. التعاون بين القطاعات : مدخل مهم للحد من الفوارق بين الجنسين

تعمل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بتعاون وثيق مع العديد من القطاعات الوزارية فيما يخص تعزيز المساواة بين الجنسين، ولا سيما وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ، وكذلك وزارة الاقتصاد والمالية في مجالات تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، وقعت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج اتفاقية مع مؤسسة بنكية بغية تحسين ظروف النساء النزيلات.

[25] للمزيد من المعلومات انظر التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2021.

4.3. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

قامت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بتطوير سلسلة النتائج المستجيبة للنوع (انظر الجدول أدناه) بناءً على التوصيات الناتجة عن التحليل القائم على النوع الذي أنجزته، وكذا على مواكبة مركز التميز للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي فيما يخص تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع طبقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية.

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات سنة 2020	قانون المالية لسنة 2021
السياسة العقابية لإعادة إدماج السجناء	تحسين ظروف الاعتقال	معدل إشغال المؤسسات السجنية حسب الجنس	معدل إشغال المؤسسات السجنية-رجال	%154	155%
			معدل إشغال المؤسسات السجنية- نساء	%88	%75
		متوسط مساحة السكن المخصصة للسجناء	متوسط مساحة السكن المخصصة للسجناء - رجال	1,95 م^2	1,93 م^2
			متوسط مساحة السكن المخصصة للسجينات - نساء	3,39 م^2	4 م^2
	تعزيز برامج التأهيل لإعادة الإدماج	معدل ولوج السجناء والسجينات للتعليم	معدل ولوج السجناء للتعليم-رجال	%70,5	%90
			معدل ولوج السجينات للتعليم- نساء	%79	%89
		معدل ولوج السجناء والسجينات للتكوين المهني	معدل ولوج السجناء للتكوين المهني - رجال	%62	%70
			معدل ولوج السجينات للتكوين المهني- نساء	%63	%70
		معدل ولوج السجناء والسجينات للتكوين الفني والحرفي	معدل ولوج السجناء للتكوين الفني والحرفي- رجال	8,03%	%18,8
			معدل ولوج السجينات للتكوين الفني والحرفي - نساء	14,86%	%5,26
		معدل ولوج السجناء والسجينات لبرامج محو الأمية	معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية- رجال	%80	%91
			معدل ولوج السجينات لبرامج محو الأمية - نساء	%80	%99
	تعزيز قدرات الإدارة	معدل الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس[26]	معدل الموظفون المستفيدون من التكوين المستمر- رجال	%18	%70
			معدل الموظفات المستفيدات من التكوين المستمر- نساء	%24	%64
	إدماج بعد النوع والبعد البيئي	معدل ولوج النساء لمناصب المسؤولية		7%	14%

المصدر: المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، 2021.

الجدول 6: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

اتخذت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مجموعة من الإجراءات، كأرضية لتفعيل المشاريع المتضمنة في سلسلة النتائج المستجيبة للنوع، تتجلى بالخصوص في:

- إعداد وتحيين المعطيات الإحصائية المستجيبة للنوع ؛
- تنظيم دورات تكوينية حول بعد النوع واحترام حقوق الإنسان؛
- إعداد وتنظيم دورات تكوينية متخصصة في القيادة لفائدة الموظفين نساء ورجالا على حد سواء؛

[26] يرتبط الانخفاض الملحوظ في مؤشر سنة 2020 بتداعيات وباء كوفيد-19 الذي أدى إلى تقلص عدد المستفيدين من التدريب.

- اعتماد، مبادئ تحظر كل أشكال العنف أو سلوك قد يسيئ لاحترام الموظفين نساء ورجال، وذلك ضمن مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك المهني،

4. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

تواصل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية استراتيجيتها المرتكزة على عدة برامج، بحيث تعطي الأولوية لإدماج النساء على قدم المساواة مع الرجال كفاعلين ومستفيدين. وفي هذا السياق، فالوزارة مطالبة ببدل المزيد من الجهد لتعزيز تطبيق مبادئ نهج الأداء المراعي للنوع الاجتماعي وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية.

1.4. تحليل القطاع من منظور النوع: نقطة الانطلاقة لبرمجة دمج بعد النوع

لا تتوفر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لحد الآن على تحليل قائم على النوع الاجتماعي في القطاع بما قد يمكن من ترسيخ ناجح لهذا البعد في البرمجة الميزاناتية المستجيبة للنوع.

2.4. توافق أولويات الحد من عدم المساواة بين الجنسين مع استراتيجية الوزارة والخطة الحكومية للمساواة II

تتضمن البرامج التي أطلقتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بعد النوع الاجتماعي، فيما يخص تدبير الموارد البشرية وتكوين المرشدات والمرشدين والتعليم التقليدي ومحو الأمية، وذلك من أجل إنجاح ورش تحديث الحقل الديني الوطني والذي يعتبر هدفا استراتيجيا في خطة عمل الوزارة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الوزارة تعد طرفا أساسيا في تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة، وذلك من خلال عدة إجراءات من بينها تلك التي تهدف إلى تعزيز قدرات المرشدات وتكوينهن على نشر الرسائل التي تضم مفاهيم المساواة بين الجنسين.

3.4. التعاون بين القطاعات: مدخل مهم للحد من عدم المساواة بين الجنسين

تتطلب الإجراءات التي اتخذتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، في إطار البرامج المذكورة سابقا والتي تصرح بتضمين بعد النوع الاجتماعي، تعاونا وثيقا مع مختلف القطاعات الوزارية، خاصة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وكذا وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة. وعلى نفس المنوال، تتعاون الوزارة وبشكل وثيق مع المجلس الأعلى للعلماء بالإضافة إلى المجالس العلمية المحلية[27].

4.4. سلسلة النتائج القائمة على للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

لا تتضمن سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي وضعتها الوزارة وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية جميع المبادرات التي يقوم بها القطاع لتعزيز المساواة بين الجنسين (الجدول أدناه). في هذا الصدد، يتطلب من الوزارة اعتماد تحليل قائم على النوع كشرط مسبق لبرمجة ميزاناتية ناجحة تستجيب لبعد النوع.

[27] تجدر الإشارة إلى أن كل مجلس محلي للعلماء يتكون من 11 عضوًا بما في ذلك 7 علماء و4 عالمات.

البرنامج	الهدف	المؤشر	المؤشر الفرعي	إنجاز 2020	قانون المالية 2021
الدعم والقيادة	تحسين أداء الموارد البشرية بالوزارة بطريقة عادلة	معدل الولوج إلى التكوين	حصة النساء المستفيدات من التكوين	-	%11
التأطير الديني	تحسين الوضع الصحي للقيمين الدينيين وذوي الحقوق	نسبة زوجات وأرامل رجال الدين المستفيدين من التأمين الصحي		%25,69	%48,9
التكوين والتعليم الديني	تكوين الأئمة المرشدين والمرشدات	حصة المرشدات الخريجات من معهد محمد السادس		32,09%	11%

المصدر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،2021

* تجدر الإشارة إلى أنه بموجب برنامج تكوين المرشدات، وضعت الوزارة خطتين من التكوين على مدى ثلاث سنوات، والذي يشمل مواضيع مختلفة (اللغات الفرنسية والإسبانية، ولغة الإشارات والقيادة ...) من أجل تحسين المهارات والمعرفة لدى المرشدات.

الجدول 7 : سلسلة النتائج القائمة على النوع الاجتماعي التي وضعتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

5.4. إجراءات تعزيز المساواة بين الجنسين ليست مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع

فيما يتعلق ببرنامج محو الأمية في مساجد المملكة، والذي لا يدخل حاليا ضمن إطار سلسلة النتائج المستجيبة للنوع، تميزت السنة الدراسية 2020_2021 باعتماد نظام التعليم عن بعد عبر التلفزيون والإنترنت، وذلك بالنظر للسياق الصحي وتداعيات جائحة كوفيد-19. فقد بلغت حصة النساء حوالي 91% من إجمالي المستفيدين سنة 2020_2021، أي ما يعادل 283.758 مستفيدة. وهكذا، فقد استفاد من هذا البرنامج، منذ انطلاقته سنة 2000، ما مجموعه 3.911.384 مستفيدا، تمثل منه النساء ما يعادل 88,5%. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه تم إبرام عقد- برنامج بالتعاون مع المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية من أجل تحسين نتائج وجودة البرنامج والرفع من أدائه.

5. وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

تواصل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ديناميتها لتعميم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جل السياسات العمومية. وتؤكد برامج الوزارة، بإشراك جميع القطاعات الوزارية ومنظمات المجتمع المدني، التزامها للحد من الفوارق بين الجنسين. ويتعلق الأمر بإطلاق العملية التشاركية لتقييم الخطة الحكومية للمساواة الثانية للفترة 2017-2021، وتنفيذ البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030، وكذا اعتماد سياسة جديدة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030...

1.5. التحليل القائم على النوع: نقطة الانطلاقة لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

بالتزامن مع نهاية الخطة الحكومية للمساواة الثانية وبداية عملية تقييمها سنة 2021، تواصل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة تصميم سلسلة النتائج المستجيبة للنوع استنادا إلى التوصيات المنبثقة من دراسة تحليل النوع[28] المنجزة سنة 2019، والتي ترجمت الى خطط عمل قطاعية على المدى المتوسط لتفعيل التزامات الوزارة. وفي هذا الصدد، تم إطلاق دينامية ترابية للخطة الحكومية الثانية للمساواة، من خلال إعداد تشخيص إقليمي كنقطة بداية، وكذا دراسة الفوارق الاجتماعية على مستوى كل جهة. ولقد تمت مواكبة جهة الرباط- سلا - القنيطرة في بلورة خطتها الجهوية للمساواة منذ سنة 2020[29].

[28] للمزيد من التفاصيل، انظر التقريرين للميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2020 و2021.

[29] في إطار إنجازات سنة 2021، مشروعين في إطار الإعداد: الأول يهم دعم التعاونيات النسائية والثاني يتعلق بدعم المقاولة النسائية بقيمة 14 مليون درهم تضم مساهمة الوزارة بحوالي 6 مليون درهم.

2.5. توافق أولويات الحد من عدم المساواة بين الجنسين مع استراتيجية الوزارة والخطة الحكومية للمساواة II

وضعت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة سلسلة النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي تتماشى مع أهداف الخطة الحكومية للمساواة الثانية. وفي هذا الصدد، تواصل الوزارة جهودها لتفعيل 61 تدبير متضمن ل 120 إجراء المنوطة بها في إطار هذه الخطة (انظر الجدول أسفله). كما أنهت الوزارة تقييم الخطة المذكورة سنة 2020 وقامت بإطلاق عملية التقييم الشامل للخطة بدعم من الاتحاد الأوروبي في يونيو 2021.

وإدراكًا منها بالإشكالية المرتبطة باستمرار الفوارق بين الجنسين، من حيث الولوج إلى الفرص الاقتصادية[30]، قامت الوزارة، منذ سنة 2020، بقيادة وتنسيق البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 "مغرب التمكين"[31]. ويشكل هذا البرنامج -الذي تم إنجازه بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب بإشراك مختلف الفاعلين على مستوى القطاعين العام والخاص، والذي يندرج ضمن إجراءات المحور الأول من الخطة الحكومية للمساواة الثانية، إطار مؤسساتي لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. ولهذا، يتوجب على القطاعات الوزارية المعنية إدراج الإجراءات المنوطة بها في برنامج "مغرب التمكين" ضمن عملياتها المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية (منشور رئيس الحكومة رقم 2021/04 بتاريخ 17 مارس 2021)، وكذا ملاءمة سلاسلها للنتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي مع البرنامج المذكور.

3.5. التعاون بين القطاعات: مدخل مهم للحد من الفوارق بين الجنسين

نظرا لتداخل الجوانب المتعلقة بالحد من الفوارق بين الجنسين، تعمل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على إشراك جميع الأطراف المعنية (القطاعات الوزارية والمجتمع المدني) في صياغة وتنفيذ جميع برامجها لتعزيز المساواة بين الجنسين والمتعلقة بالخطة الحكومية للمساواة الثانية ومغرب التمكين. ولهذا، وضعت الوزارة العديد من خلايا القيادة والتنسيق. ويتعلق الأمر باللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات، ومكتب تدبير مشاريع الخطة الحكومية للمساواة الثانية، ومجموعة للعمل المشترك (Task force) بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، وشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين ، ولجنة تتبع خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ....[32]

4.5. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

تعكس سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع ل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة أولوياتها فيما يتعلق بالحد من الفوارق بين الجنسين، والتي تتماشى مع برنامج الخطة الحكومية للمساواة الثانية وبرنامج "مغرب التمكين"، وفقًا للمنشور الأخير لرئيس الحكومة (رقم 2021/04 بتاريخ 17 مارس 2021).

ويعرض الجدول التالي سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع للوزارة :

30 للمزيد من التفاصيل، انظر الجزء الأول والثاني من هذا التقرير.

31 للمزيد من التفاصيل عن البرنامج "مغرب التمكين"، انظر تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2021.

32 تشارك وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة إلى جانب القطاعات الوزارية في إعداد التقارير الوطنية المقدمة في جميع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ويتعلق الأمر بتقرير الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة حول المشاركة الكاملة والفعّالة للمرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة (مارس 2021)، وتقرير نهاية العقد الأول للمرأة الإفريقية (2010-2020) ....

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجاز 2020	قانون المالية لسنة 2021
القيادة و الدعم	الرفع من كفاءة وحضور الموارد البشرية ، مع أخذ بعد النوع بعين الاعتبار	معدل ولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية			35
		عدد الإجراءات المنجزة لمأسسة آلية النوع		4	3
إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة	إعداد وتنسيق السياسة الحكومية للنهوض بالمساواة والإنصاف على المستوى الوطني والترابي والعمل على تنفيذها	معدل إنجاز أهداف وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، المبرمجة في الخطة الحكومية للمساواة 2 (2017-2021)		%85	%100
		معدل التغطية الترابية للفضاءات متعددة الوظائف للنساء المحدثة والمفعلة تبعا لدفاتر التحملات المرتبطة بها		%76	%64
		عدد مراكز الانصات و الإرشاد للنساء ضحايا العنف التي طورت خدمات عالية الجودة		180	188
	تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات	معدل إنجاز الإجراءات المبرمجة في مشروع "مغرب التمكين"		20	30
		عدد الجهات التي تتوفر على برنامج ترابي للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات		10	11
التنمية الاجتماعية و النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين	تقوية مشاركة الجمعيات ، بما فيها الجمعيات النسائية ، في تنفيذ السياسات العمومية التي تقودها الوزارة واستهداف النساء والفتيات	عدد مشاريع الجمعيات المدعومة	عدد مشاريع الجمعيات الخاصة بتمكين النساء والفتيات المدعومة من الوزارة في إطار السياسات العمومية	125	53
		عدد المستفيدين من برامج تطوير القدرات	عدد الجمعيات المدرجة في برنامج تقوية القدرات والتي تستهدف النساء والفتيات	80	90
	تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية الناجعة في مجال حماية الطفولة مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع	عدد المجالات الترابية التي قامت باعتماد الجهاز الترابي المندمج لحماية الطفولة لاسيما المجالات المستهدفة في خريطة الفقر		4	6
		عدد الفاعلين الذين أدرجوا معايير الجودة بالوحدات والخدمات المقدمة للأطفال وأسرهم ، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بالفتيان والفتيات		50	50
	حماية وتعزيز الأسرة والأشخاص المسنين	عدد مراكز الوساطة الأسرية المفعلة		30	48
		نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بالنساء والرجال المسنين		5	10
	النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال	نسبة المؤطرين والمهنيين المكونين في مجال التكفل بالتوحد حسب الجنس	نسبة المؤطرات والمهنيات المكونات في مجال التكفل بالتوحد	50	50

المصدر: وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، 2021

الجدول 8: سلسلة النتائج القائمة على النوع لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

ويبين الجدول أسفله تفاصيل المشاريع والأنشطة المتعلقة بمؤشر" معدل إنجاز أهداف الوزارة"، المبرمجة في الخطة الحكومية للمساواة الثانية (2017-2021)" الذي بلغ 85% سنة 2020 ويتوقع بلوغه 100% سنة 2021.

محاور الخطة الحكومية للمساواة "إكرام2"	إنجازات وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
المحور 1: تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا	- المصادقة على برنامج "مغرب التمكين" وإطلاق عملية تنفيذه على المستوى الوطني والمجالي؛ - إطلاق النسخة السادسة من جائزة "التميز" للمرأة المغربية تحت عنوان " المبادرات المتميزة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على النساء"؛ - إطلاق طلبات المشاريع لفائدة الجمعيات العاملة في مجال تمكين المرأة والفتاة؛ - تنفيذ برنامج دعم النساء الأرامل، في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي.
المحور 2: حقوق النساء في علاقتها بالأسرة	- وضع قاعدة بيانات حول الوساطة الأسرية؛ - إعداد دليل حول مرجع الأبوة في إطار مشروع "تعزيز المعايير الاجتماعية الحمائية" - تمويل 24 مشروعًا حول الوساطة الأسرية في إطار طلبات مشاريع؛
المحور 3: مشاركة النساء في اتخاذ القرار	- إنجاز تدريب نساء يتمتعن بإمكانيات عالية لفائدة ثلاثين موظفة و11 رئيسة مصلحة؛ - إطلاق البرنامج التكويني حول القيادة النسائية لصالح المرشحات في انتخابات 2021
المحور 4: حماية النساء وتعزيز حقوقهن	- المصادقة على السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030[33] في المجلس الحكومي بتاريخ 24 يونيو 2021. تتمحور هذه السياسة حول 4 محاور استراتيجية موضوعاتية، مدعومة بمحورين عرضانيين. وتعكس هذه المحاور رؤية شاملة ومندمجة لمعالجة اشكالية محاربة العنف ضد المرأة في مجملها مع الأخذ بعين الاعتبار الأشكال الجديدة للعنف مثل العنف الإلكتروني والعنف في ضل الأزمات. وتهم المحاورالموضوعاتية للاستراتيجية: ▪ ترسيخ الوقاية من جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات. ▪ تعزيز الحماية من العنف والتمييز ضد النساء والفتيات. ▪ تعزيز نظام رعاية النساء والفتيات ضحايا العنف. • تطوير وسائل التبليغ ومكافحة الإفلات من العقاب وإعادة تأهيل مرتكبي أعمال العنف وإعادة إدماجهم. - توقيع اتفاقية ثالثة سنة 2019 بشراكة مع التعاون الوطني لإنشاء 20 مؤسسة متعددة الوظائف خاصة بالمرأة. وبالتالي فإن العدد الإجمالي لهذه المؤسسات سيصل إلى 85 نهاية سنة 2021؛ - إعداد بروتوكول "حماية" كدليل مرجعي لرعاية النساء ضحايا العنف في الفضاءات متعددة الوظائف للنساء والفتيات؛ - إعداد برنامج "إيواء وتمكين" لثلاث سنوات، والذي يهدف إلى إنشاء وتفعيل مؤسسات متعددة الوظائف للنساء تعنى، من جهة، بسكنهن وتمكينهن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتكوين على مدى ثلاث سنوات للعاملين في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف من جهة أخرى. كما يهدف إلى توحيد خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف من خلال إعداد الأدوات اللازمة؛ - تفعيل السلك الأول من برنامج تكافل للتكوين لفائدة العاملين في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف، والذي شمل 450 شخص. - دعم سنوي لمراكز الاستماع الخاصة باستقبال وتوجيه ودعم للنساء ضحايا العنف. وفي هذا الصدد، لقد تم دعم 69 مركز لتوسيع فرص التكفل ومواكبة النساء ضحايا العنف؛ - تقديم الدعم التقني والمالي لأشغال اللجنة الوطنية لرعاية النساء ضحايا العنف؛ - مواصلة دعم منصة الاستماع ومواكبة النساء والفتيات في وضعية هشاشة "كلنا معك".
المحور 5: نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي	- تنظيم الحملة الوطنية للتوعية حول العنف ضد المرأة الثامنة عشر 2020؛ - إعداد التقرير الوطني للدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، التي تركز على المشاركة الكاملة والفعّالة للمرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة، والقضاء على العنف، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات (مارس 2021)؛ - المشاركة في العديد من التقارير الدولية والإقليمية والوطنية في إطار الاستراتيجيات الإقليمية والأممية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، (أفريقيا، جامعة الدول العربية، الإسكوا، الاتحاد من أجل المتوسط ، الأمم المتحدة)؛

[33] حسب البحث الميداني المندوبية السامية للتخطيط المنجز سنة 2019، 82,6% من النساء والفتيات ما بين 15 و74 سنة تعرضن على الأقل إلى شكل من أشكال العنف في حياتهن (83,1 % في المجال الحضري و81,6 % في المجال القروي). وتقدر كلفة العنف ضد النساء والفتيات على المستوى الوطني ب 85,2 مليار درهم، أي بمتوسط تكلفة 957 درهم للضحية الواحدة.

	- المشاركة في العديد من المؤتمرات الوطنية والدولية والإقليمية المتعلقة بتأثير كوفيد-19 على وضعية المرأة والاستجابة الوطنية للتخفيف من هذا التأثير (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، والإسكوا ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة المرأة العربية ، إفريقيا ، ، الإيسيكو ...).
المحور السادس: إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية	- مواكبة تفعيل ثمان خطط عمل قطاعية على المدى المتوسط في إطار الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2"؛ - دعم القطاعات الوزارية في هذا المجال.
المحور 7: التنزيل الترابي لأهداف الخطة الحكومية للمساواة.	- مواصلة مواكبة جهة الرباط-سلا-القنيطرة لإعداد خطتها الجهوية للمساواة؛ - إطلاق مشاريع إقليمية متعددة في إطار برنامج "مغرب التمكين"

المصدر: وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، يوليوز 2021

جدول 9: إنجازات وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في إطار الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2"

وفيما يتعلق بالمؤشر الخاص بعدد الجهات التي تتوفر على برنامج إقليمي للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، تم توقيع عدة اتفاقيات شراكة مع مجالس الجهات، مع مراعاة خصوصية كل جهة، وذلك من أجل إقامة مشاريع إقليمية للتأهيل والتمكين الاقتصادي للمرأة (انظر الجدول أسفله).

جهة/إقليم	البرنامج
الداخلة واد الذهب	- مشروع التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في وضعية هشاشة.
الرباط-سلا-القنيطرة	- دعم تصميم وتنفيذ الخطة الجهوية للمساواة؛ - مشروع دعم المقاولة النسائية؛ - مشروع تطوير التعاونيات النسائية.
طنجة-تطوان-الحسيمة	- مشروع التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في وضعية صعبة
جهة الشرق-إقليم الناظور	- تنفيذ صندوق دعم النساء في وضعية صعبة العاملات في مجال التهريب
جهة الشرق-إقليم جرادة	- دعم الأنشطة المدرة للدخل للنساء في وضعية الصعبة بإقليم جرادة
سوس ماسة	- مشروع التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في وضعية صعبة
كلميم-واد نون	- مشروع التأهيل والتمكين الاقتصادي للحرفيات ودعم التعاونيات الحرفية
فاس	- مشروع محاربة التسول بين النساء وحماية أطفالهن.
مراكش-آسفي	- مشروع التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء في وضعية صعبة ودعم التعاونيات النسائية في الجهة
فاس-مكناس	- مشروع التأهيل والتمكين الاقتصادي للحرفيات ودعم التعاونيات الحرفية
بني ملال-خنيفرة	- مشروع "ضمان الشغل" للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء المعيلات لأسرهن في وضعية الصعبة.
الدار البيضاء-سطات	- مشروع "بجانبك" للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات من خلال التكوين والادماج في سوق الشغل.

المصدر: وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، يوليوز 2021

الجدول 10: التقسيم المجالي لبرنامج "مغرب التمكين"

5.5. التقدم التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي للنهوض بالمساواة بين الجنسين

تميزت سنة 2021 بدخول القانون رقم 45.18، المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، حيز التنفيذ بعد صدوره بالجريدة الرسمية بتاريخ 9 غشت. ويحدد هذا القانون، التزامات وشروط ولوج مهنة العامل الاجتماعي والتأسيس لقواعدها. ويقدر عدد العاملين الاجتماعيين، في القطاعين العام والخاص، بحوالي 35.000 شخص بمعدل تأنيث يقارب 57%.

بالإضافة إلى ذلك، دخل المرسوم رقم 693.19.2، الذي ينفذ بعض أحكام القانون رقم 15.95 المتعلق بمؤسسات الحماية الاجتماعية، حيز التنفيذ بعد صدوره بالجريدة الرسمية بتاريخ مارس 2021، مما سيمكن من تحسين عملية التكفل بالآخر وتوسيع سلة الخدمات لتشمل أشكال إضافية للتكفل تخص المساعدة والوساطة الاجتماعية وكذا إعادة التأقلم التأهيل.

6. وزارة الاقتصاد والمالية

حققت وزارة الاقتصاد والمالية، بفضل الإجراءات التي سهر على تنفيذها مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، تقدمًا كبيرًا من حيث مواكبة القطاعات الوزارية من أجل تطبيق ناجح لميزانية النوع الاجتماعي. ويتضح ذلك من خلال تعميم إدماج بعد النوع الاجتماعي في سلاسل نتائج أغلب القطاعات.

وتلتزم الوزارة بمواصلة وتعزيز هذه الجهود من خلال التركيز على تقوية التناسق العمودي لميزانية النوع الاجتماعي، وتحسين ملاءمة وشمولية سلاسل النتائج المراعية للنوع الاجتماعي، ووضع آلية بين-قطاعية للتشاوروالتنسيق خاصة بميزانية النوع الاجتماعي وتقييم وتتبع النفقات المنجزة لتحقيق أهداف المساواة .

1.6. تحليل القطاع من منظور النوع: نقطة الانطلاقة لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

وعيا بأهمية التحليل من منظور النوع كشرط مسبق لتطبيق ناجح لميزانية النوع الاجتماعي، تعتزم وزارة الاقتصاد والمالية إنجاز تحليل قطاعي قائم على النوع خلال الأشهر المقبلة بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتوجد الشروط المرجعية لهذه الدراسة في طور الإنهاء.

2.6. توافق الأولويات للحد من الفوارق القائمة على النوع مع استراتيجية القطاع والخطة الحكومية للمساواة II

إن عملية ادماج بعد النوع الاجتماعي في برمجة وزارة الاقتصاد والمالية لا يمكن إلا أن تدعم جهودها من أجل أداء عمومي ناجع وفعال لفائدة جميع مكونات الساكنة دون تمييز. ويتماشى اعتماد وزارة الاقتصاد والمالية لمنهج النجاعة المستجيبة للنوع الاجتماعي ومواكبتها للقطاعات الوزارية من أجل تعميم تطبيقه مع الأهداف الاستراتيجية للقطاع.

وكما تتماشى هذه التعبئة مع التزامات الوزارة في إطار الخطة الحكومية الثانية للمساواة والتي تتعلق خصوصا بإضفاء الطابع المؤسساتي على إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسات العمومية[34]. وفي نفس السياق، تلتزم الوزارة كذلك بتنفيذ "مغرب التمكين" من خلال العديد من الإجراءات لصالح ولوج المرأة لمناصب صنع القرار وإلى الفرص الاقتصادية عبر تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات القطاعية.

3.6. التعاون بين القطاعات: مدخل مهم للحد من الفوارق بين الجنسين

باعتباره الهيئة المكلفة بتنفيذ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمغرب، يشتغل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي التابع لوزارة الاقتصاد والمالية بتعاون وثيق مع جميع القطاعات الوزارية المشاركة في الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وكذلك مع العديد من المؤسسات الدولية التي تربطه معها اتفاقيات شراكة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية).

في هذا الصدد، نظم مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، خلال سنة 2021، عدة دورات تكوينية عامة حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لفائدة وزارةالعدل والقطاعات المكلفة بالشغل وبالمياه والغابات والفلاحة والصناعة والاتصال والشباب والرياضة والمديرية العامة للجماعات الترابية. كما استفاد قطاعا التربية الوطنية والصيد البحري من دورة تكوينية خاصة مرتبطة بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. وقد اعتمد المركز مدعوما بالخبرة الدولية على نمط تكوين تفاعلي يجمع بين التكوين الحضوري وعن بعد، نظرا لظروف الجائحة . وتهدف هذه الدورات التكوينية، التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القطاعات الوزارية المعنية، إلى تعزيز المكتسبات العملية من أجل تنفيذ ناجح وموسع لميزانية النوع الاجتماعي.

[34] للمزيد من التفاصيل، انظر التقريرين للميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2020 و2021.

إطار 4: ما هي نسبة تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالقطاعات الوزارية؟

يبين تحليل مشاريع نجاعة الأداء من منظور النوع الاجتماعي المرافقة لقانون المالية انخراط 35 قطاعا وزاريا في منهج النجاعة المستجيبة للنوع الاجتماعي. ويبين تحليل البرامج المتعلقة بهذه القطاعات ما يلي:

- لم يحدد 53 برنامج أي أهداف أو مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي.
- يتضمن 55 برنامج هدفًا واحدًا على الأقل مراعيا للنوع الاجتماعي ومرتبطا بمؤشر واحد على الأقل يراعي الفوارق بين الجنسين.
- يهدف 14 برنامج إلى تعزيز المساواة بين الجنسين و/ أو تمكين المرأة.

ويبين الجدول التالي نسبة إدماج بعد النوع الاجتماعي في سلاسل النتائج التي وضعتها القطاعات المعنية:

السنة	عدد القطاعات	عدد الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي	نسبة الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي	عدد المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي	نسبة المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي	عدد المؤشرات الفرعية المراعية للنوع الاجتماعي
2021	33	125	30%	192	23%	200
2020	33	110	27%	178	22%	177

المصدر: مديرية الميزانية، يوليوز2021

الجدول 11: تتبع نسبة إدماج بعد النوع الاجتماعي في مشاريع نجاعة الأداء للقطاعات الوزارية

وفيما يتعلق بجودة المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاعات الوزارية، يُبين التحليل هيمنة مؤشرات الأداء (57%)، تليها المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية (41%) والمؤشرات المرتبطة بجودة الخدمة (4%).

وفيما يتعلق بتطبيق دورية رئيس الحكومة، التي تدعو للأخذ بعين الاعتبار توصيات التحاليل القطاعية من منظور النوع، وكذا التزاماتهم بموجب الخطة الحكومية الثانية للمساواة أثناء برمجة الميزانية، يبين التحليل تزايد عدد القطاعات التي تعرف استراتيجيتها توافقا مع الخطة الحكومية الثانية للمساواة. في حين، تم تسجيل استقرار في اعتماد الاستراتيجيات القطاعات الوزارية للنتائج وللتوصيات المنبثقة عن الدراسات التحليلية القطاعية من منظور النوع الاجتماعي.

وفي إطار الشراكة مع المنظمات الدولية، تم توقيع مذكرة تفاهم بين مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالة الفرنسية للتنمية في 30 يونيو 2021. وتهدف هذه المذكرة إلى مواصلة وتعزيز شراكة متعددة الأطراف غير مسبوقة لدعم الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالمغرب. من خلال هذه الشراكة، يلتزم كل من مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالة الفرنسية للتنمية بتعزيز الدعم المؤسساتي لصالح مختلف الفاعلين في مجال ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب من أجل تحسين مراعاة المساواة بين النساء والرجال في إعداد الميزانية وتنفيذ النفقات العمومية.

4.6. سلسلة النتائج القائمة على النوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

1.4.6. سلسلة النتائج القائمة على النوع الاجتماعي للقطاع

تعكس سلسلة النتائج المراعية للنوع التي وضعتها وزارة الاقتصاد والمالية وفقًا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية الجهود الحالية والمستقبلية من أجل تطبيق أفضل لميزانية النوع الاجتماعي، وتحسين ولوج المرأة لمراكز صنع القرار، وكذا تدبير فعال للموارد البشرية. غير أنه يمكن إثراء هذه السلسلة بنتائج التحليل من منظور النوع الذي تعتزم الوزارة إجراؤه قريبا (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الهدف	المؤشر	المؤشر الفرعي	إنجازات 2020	قانون المالية 2021
دعم وقيادة	تطوير مهارات الموارد البشرية للوزارة من خلال التكوين	نسبة الولوج للتكوين	نسبة ولوج النساء للتكوين	%33	%45
		عددالمستفيدين من التكوين المتعلق بميزانية النوع الاجتماعي		17	25
السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية	عدد القطاعات الوزارية التي اعتمدت ميزانية النوع الاجتماعي		33	35
	تحسين الدراسات التحليلية حول البيئة والتنمية المستدامة	عدد الدراسات المنجزة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي		3	4
	إدماج بعد النوع الاجتماعي في تعيين ممثلي الدولة داخل مجالس إدارة الشركات والمؤسسات العمومية	نسبة النساء في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات العمومية		46%	48%

المصدر :وزارة الاقتصاد والمالية، 2021

الجدول 12: سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي لوزارة الاقتصاد والمالية

2.4.6. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير المدمجة في سلسلة النتائج المراعية للنوع

في إطار عمل اللجنة الداخلية التي تم إحداثها بالوزارة سنة 2019 والمكلفة بوضع المرأة والتوفيق بين الحياة المهنية والشخصية، تم إنجاز دراسة حول المساواة بين الجنسين والتوفيق بين الحياة المهنية والشخصية للمرأة سنة 2020، كما تم نشر على نطاق واسع لنتائج وتوصيات هذه الدراسة سنة 2021. وقد تم وضع خطة عمل من قبل اللجنة المذكورة لتفعيل توصيات هذه الدراسة. ويعتبر تأسيس مرصد النوع الاجتماعي التابع لمديرية الشؤون الإدارية والعامة[35] من أهم الإجراءات المنبثقة عن هذه التوصيات والتي تم تفعيلها خلال سنة 2021.

5.6. التقدم المحرز في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي

تم اتخاذ العديد من الإجراءات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية سنة 2021 لتعزيز تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية. ويتعلق الأمر أساسا ب:

- دورية رئيس الحكومة رقم 2021/4 بتاريخ 7 مارس 2021 المتعلقة بإعداد المقترحات الخاصة بالبرمجة الميزاناتية لثلاث سنوات 2022-2024. وتحث هذه الدورية القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية على الانخراط الفعال في بلورة الخطة الحكومية الثالثة للمساواة وكذا تفعيل التدابير الخاصة بكل قطاع على حدة في إطار البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء.
- أخذ القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بعين الاعتبار في المذكرة التوجيهية لرئيس الحكومة المرسلة للقطاعات الوزارية لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022. وأكدت المذكرة على ضرورة الإشراك القوي للمرأة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما لدى الساكنة النشيطة نظرا للمكاسب المتاحة من حيث النمو الاقتصادي والتقدم.
- خلق قسم مكلف بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بمديرية الميزانية[36]. ويضم القسم الذي تم تأسيسه حديثًا ثلاث مصالح مكلفة بتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والشراكة في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وتدبير المعارف.

35 تم نشر القرار بالجريدة الرسمية 7008 بتاريخ 29 يوليوز 2021.
36 تم نشر القرار بالجريدة الرسمية 7008 بتاريخ 29 يوليوز 2021.

7. القطاع المكلف بإصلاح الإدارة

يواصل القطاع المكلف بإصلاح الإدارة جهوده لتعزيز المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية. ومن أهم الرافعات المعتمدة لبلوغ هذا الهدف، إحداث شبكة للتشاور بين الوزارات لمأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، واعتماد استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية منذ سنة 2016.

1.7. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

في سنة 2019، استفاد القطاع المكلف بإصلاح الإدارة، مثل العديد من القطاعات الأخرى، من المواكبة التقنية من أجل إجراء تحليل قطاعي، وذلك في إطار برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة .والهدف من ذلك هو تشخيص الفوارق بين النساء والرجال في الوظيفة العمومية من أجل تحديد أشكال وتجليات التمييز بين الجنسين في هذا الصدد. كما يتضمن هذا التحليل تحديد الوسائل الكفيلة لتخطي هذه الفوارق، والتي تم تنزيلها على شكل مخطط عمل قطاعي متوسط المدى يروم تفعيل التزامات القطاع في إطار الخطة الحكومية الثانية للمساواة[37].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن القطاع أجرى العديد من الدراسات التي سبقت التحليل القائم على النوع المنجز بدعم من الاتحاد الأوروبي. وتتجلى على الخصوص في دراسة التوازن بين العمل والأسرة بين النساء والرجال الموظفين ودراسة مكانة الموظفات في مناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية. وبالإضافة إلى ذلك، أعد القطاع دليلاً منهجياً لإدماج المساواة بين المرأة والرجل في إدارة الموارد البشرية.

2.7. توافق أولويات الحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والخطة الحكومية للمساواة II

تمت صياغة استراتيجية عمل القطاع وفق الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة للفترة الممتدة من 2018 إلى 2021، والتي تم تنزيلها وفق عدة مشاريع هيكلية بما في ذلك تفعيل استراتيجية إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية .وتهدف الاستراتيجية المذكورة، والتي تم تنفيذها من 2017 إلى 2020، إلى تعزيز الادراج الشامل والفعلي للإنصاف والمساواة في الوظيفة العمومية. وتشكل الاستراتيجية المدعومة من قبل مخطط العمل القطاعي المتوسط المدى، المتعلق بالقطاع المكلف بإصلاح الإدارة، الإطار العملي لتنفيذ التدابير والإجراءات التي يقودها القطاع في إطار الخطة الحكومية الثانية للمساواة.

3.7. التعاون البين قطاعي: مدخل مهم لتقليص الفوارق بين الجنسين

بناء على شمولية الأهداف المرتبطة باستراتيجية إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية والتي تهم الوظيفة والإدارة العمومية، فإن القطاع مدعو للعمل وإشراك جميع القطاعات الوزارية. للقيام بذلك، تم تكليف شبكة التشاور البين الوزارية التي تضم جميع القطاعات الوزارية بتصميم و تنفيذ وتنسيق هذه الاستراتيجية[38].

4.7. سلسلة النتائج القائمة على النوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

تشمل سلسلة النتائج التي تراعي مقاربة النوع المعتمدة من طرف القطاع المكلف بإصلاح الإدارة هدفًا واحدًا يدمج بشكل صريح بعد النوع الاجتماعي، مصحوبًا بمؤشر يتعلق بمستوى إنجاز استراتيجية إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية، الذي يتم استنباطه من مؤشر فرعي يتعلق بولوج النساء للوظائف السامية ومناصب المسؤولية في الإدارة العمومية. وتؤخذ أهداف أخرى بعين الاعتبار في سلسلة النتائج المذكورة رغم عدم تطرقها لمبدأ المساواة بين الجنسين، ولكن مؤشراتها الفرعية توفر معلومات حول استفادة المرأة من التكوين والمواكبة في ميادين مثل النزاهة ومكافحة الفساد والولوج للمواقع التجريبية.

---

37 لمزيد من التفاصيل، راجع النسخة 2021 من التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع.

38 منذ إحداثها سنة 2010، تضم شبكة التشاور بين الوزارات من أجل دعم المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية جميع القطاعات ا لوزارية، بهدف تعزيز التوافق والتكامل بين القطاعات من أجل إنجاح عملية دمج المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد البشرية .

البرنامج	الهدف	المؤشر	المؤشر الفرعي	إنجاز 2020	قانون المالية 2021
إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية	إرساء وظيفة عمومية تقوم على نظام الكفاءة	نسبة انجاز استراتيجية "إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية"	معدل ولوج المراة لوظائف ومناصب المسؤولية في الإدارة العمومية	%24,6	%24,5
	تحسين وتوسيع وتنويع الخدمات العمومية المقدمة	نسبة انجاز المواقع التجريبية وفقًا لميثاق الاستقبال لضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات العمومية	معدل التطبيق الفعال للمعايير المتعلقة بالنوع والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة على الحركة على مستوى مواقع الاستقبال التجريبية		%75
	تعزيز النزاهة والشفافية	نسبة انجاز مشاريع القطاعات كجزء من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	نسبة المستفيدات من برامج التكوين فيما يخص النزاهة ومكافحة الفساد في الوظيفة العمومية		%33
	تحسين إدارة الموارد	معدل الولوج لدورات التكوين	معدل ولوج المرأة لدورات التكوين		%58,5

المصدر: قطاع إصلاح الإدارة، 2021.

الجدول 13: سلسلة النتائج التي تراعي مقاربة النوع المعتمدة من طرف القطاع

وارتباطا بالحفاظ على دينامية المشاريع المدرجة في إطار خطة عمل استراتيجية " إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية"، تمت برمجة العديد من الإجراءات والأنشطة من قبل القطاع المكلف بإصلاح الإدارة خلال سنة 2021 [39] بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنتدى الاتحادات الكندي (انظر الجدول أسفله).

المحاور الاستراتيجية	الإنجازات
تأسيس وتعزيز المؤسسات التي تهتم بالمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية	- مواكبة وهيكلية فريق مرصد النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية؛ - دعم إنتاج ونشر تقارير مرصد مراقبة النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية؛ - تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء شبكة التنسيق المشتركة بين الوزارات والموظفات المؤهلات لشغل مناصب ذات مسؤولية على مستوى الخدمات اللامركزية؛ - بلورة دورات على الإنترنت للمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.
إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الإطار القانوني وخاصة في عملية تدبير الموارد البشرية	- تنظيم ندوات للتوعية والتواصل حول تطبيق الدليل المنهجي" مجموعة أدوات لممارسات الموارد البشرية المراعية للنوع الاجتماعي" على المستويين المركزي والجهوي.
ترسيخ المساواة بين الجنسين في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة	- تنفيذ استراتيجية التواصل وخطتها التكوينية لتعزيز ثقافة المساواة في الوظيفة العمومية: - نشر ميثاق المساواة في الوظيفة العمومية على المستوى المركزي والجهوي.

المصدر: القطاع المكلف بإصلاح الإدارة 2021.

الجدول 14: المشاريع المبرمجة خلال سنة 2021 في إطار استراتيجية "إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية"

5.7. التقدم التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي لتعزيز المساواة بين الجنسين

تميزت سنة 2021 باعتماد ميثاق الخدمات العمومية الذي يحدد، من بين أمور أخرى، مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة وكذلك قواعد تنفيذها. وتشمل هذه المبادئ احترام القانون والمساواة والاستمرارية في تقديم الخدمات والملاءمة والجودة في تغطية منصفة للتراب الوطني والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة والنزاهة والانفتاح.

[39] وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء الظروف الحالية المرتبطة بالأزمة الصحية ، فقد تأخر تنفيذ هذه الإجراءات عن المواعيد النهائية المحددة مسبقًا

8. القطاع المكلف بالاتصال

استمر قطاع الاتصال في إطلاق عدة برامج و مشاريع تنظيمية ترمي إلى النهوض بمبادئ الإنصاف والمساواة. ويندرج في هذا الإطار، تحسين صورة النساء وتمثيليتهن ومناهضة جميع أشكال العنف والتمييز ضدهن ضمن أولويات القطاع.

1.8. تحليل القطاع من منظور النوع: نقطة الانطلاقة لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

تم إنجاز تحليل قطاعي من منظور النوع لفائدة قطاع الاتصال في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تفعيل الخطة الحكومية الثانية للمساواة. وبناء على مخرجات وتوصيات هذا التحليل تمت صياغة مخطط عمل قطاعي على المدى المتوسط من أجل المساواة لتفعيل التزامات القطاع في إطار الخطة الحكومية الثانية للمساواة للفترة 2019-2021.

2.8. توافق أولويات الحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والخطة الحكومية للمساواة II

يتوافق تعزيز المساواة بين الجنسين على مستوى قطاع الاتصال وفي المؤسسات الإعلامية بشكل كامل مع خطة العمل الاستراتيجية للقطاع للفترة 2017-2021.

وتشكل أولويات قطاع الاتصال في مجال الحد من اللامساواة بين الجنسين، وخاصة في المجال الإعلامي، محور تدخل القطاع في إطار الخطة الحكومية الثانية للمساواة. فالقطاع يتدخل في عدة إجراءات تهم نشر مبادئ الإنصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة ومناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، وخاصة مناهضة الصور النمطية[40]. ومكن تحقيق هذا الالتزام سنة 2019 من صياغة ونشر دليل لمناهضة الصور النمطية على أساس الجنس في وسائل الإعلام بالمغرب. ويشكل هذا الدليل أداة لدعم عملية تنزيل المقتضيات القانونية المعتمدة التي تخص النهوض بثقافة المساواة والمناصفة بين الرجال والنساء في الإعلام ومناهضة الصور النمطية على أساس الجنس عبر توجيه مهنيي القطاع نحو إدماج منظور النوع في ممارستهم الإعلامية بشكل يومي ومستمر.

3.8. التعاون بين القطاعات: مدخل مهم لتقليص الفوارق بين الجنسين

ومن أجل إنجاح تفعيل إجراءات الخطة الحكومية الثانية للمساواة التي تقع على عاتق قطاع الاتصال، اعتمد القطاع مخطط عمله على المدى المتوسط إالذي يراعي التقاطعات مع القطاعات الوزارية الأخرى. وبالنظر إلى مهام وصلاحيات القطاع، فإن تحقيق التزاماته التي تهم النهوض بصورة المرأة في الإعلام ومناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الحقل السمعي البصري يستلزم تنسيقا ومشاورة مع مجموعة من الفاعلين (الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، مهنيو القطاع السمعي البصري: تلفزيون، إذاعات، صحافة مكتوبة وإلكترونية...)

4.8. سلسلة النتائج القائمة على النوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

تشمل سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف قطاع الاتصال (الجدول أدناه) آليات العمل المرتبطة بتسيير الموارد البشرية وتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام ومحاربة الصور النمطية في الإعلام الوطني.

[40] من باب التذكير، فإن قطاع الاتصال يلتزم في إطار الخطة الحكومية الثانية للمساواة بتفعيل عدة إجراءات منها الإجراء 5.5.1 الذي يهم '' تعزيز إجراءات توعية صناع القرار في وسائل الإعلام فيما يخص مكافحة الصور النمطية وتعزيز صورة المرأة في وسائل الإعلام''.

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجاز 2020	قانون المالية 2021
الاتصال وتطوير وسائل الإعلام والعلاقات العمومية	تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام ومحاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية	عدد الأنشطة المنظمة لمحاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام		-	1
	تطوير كفاءات العاملين وتحسين نجاعة تسيير الموارد البشرية	نسبة الولوج إلى التكوين	نسبة ولوج النساء إلى التكوين	33,93%	

المصدر: قطاع الاتصال، 2021.

الجدول 15: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف قطاع الاتصال

وتجدرالإشارة فيما يخص مؤشر عدد الأنشطة المنظمة من أجل محاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام إلى تنظيم ورشة تفكير لفائدة صناع القرار والمسؤولين عن المحتويات في وسائل الإعلام في شهر يوليوز من سنة 2021 وذلك في إطار تفعيل دليل محاربة الصورالنمطية في الإعلام الوطني. وتهدف هذه الورشة إلى مواكبة تنزيل المقتضيات القانونية الخاصة بمحاربة الصور النمطية في الإعلام الوطني.

9. المندوبية السامية للتخطيط

تتولى المندوبية السامية للتخطيط بإنتاج وتحليل ونشر المعلومات الإحصائية الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية على المستوى الوطني. كما تقوم المندوبية السامية للتخطيط بمجموعة من الإستقصاءات الإحصائية والدراسات السوسيو اقتصادية والديموغرافية، التي تساعد نتائجها على تعزيز الرؤية فيما يخص بلورة سياسات عمومية فعالة دون تمييز بين المواطنات والمواطنين. وبالتالي، فالمندوبية السامية للتخطيط لها دور أساسي في نجاح أي برمجة ميزاناتية قائمة على النوع الاجتماعي.

1.9. تحليل القطاع من منظور النوع: نقطة الانطلاقة لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

لا تتوفر المندوبية السامية للتخطيط على تحليل قائم على بعد النوع لمجالات عملها وأنشطتها. وبالرغم من ذلك، وباعتبارها المنتج الرئيسي للإحصاءات على المستوى الوطني، فإن البيانات التي تتوفر عليها والدراسات التي تنجزها تشكل أساس أي سياسة عمومية، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

2.9. توافق أولويات الحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية المندوبية السامية للتخطيط والخطة الحكومية للمساواة II

تعتبر المندوبية السامية للتخطيط القضايا المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين معيار جودة لأنشطتها، كما يتضح ذلك من خلال الإنتاج المنتظم للإحصائيات والتحليلات القائمة على النوع من خلال إنجاز العديد من البحوث الميدانية والدراسات. حيث تنشر المندوبية السامية للتخطيط مجموعة من التقارير والدراسات التي تهم مسألة النوع وإنتاج إحصائيات تراعي بعد النوع.

وفي إطار هذه الدينامية، يندرج برنامج دعم دمج النوع الاجتماعي في إنتاج الإحصائيات وتحليلها، الموقع بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويعتبر هذا البرنامج تتويجا لمساهمة المندوبية السامية للتخطيط في الخطة الحكومية الثانية للمساواة. ويهدف هذا البرنامج إلى نشر التحليلات القائمة على النوع على نطاق واسع لدعم السياسات العمومية وتتبع تنفيذ التزامات المغرب فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن المندوبية السامية للتخطيط هي المؤسسة الوطنية المسؤولة عن إنجاز التقارير وتتبع وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب، وذلك بغية

الحفاظ على وتيرة إنتاج ونشر وتحليل الإحصائيات والمؤشرات التي التي تأخذ بعين الاعتبار النوع من أجل تتبع فعال لتطور مؤشرات خطة التنمية المستدامة في أفق 2030.

3.9. التعاون بين القطاعات: مدخل مهم للحد من الفوارق بين الجنسين

وإدراكًا منها أن الحد من الفوارق القائمة على النوع لا يمكن معالجته دون توحيد الجهود التي يبذلها مختلف الفاعلين في هذا الميدان، تعمل المندوبية السامية للتخطيط بالتعاون الوثيق مع العديد من القطاعات الوزارية وكذلك المنظمات الدولية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، إلخ). وبالنظر إلى حضورها القوي على المستوى المحلي، تعمل المندوبية السامية للتخطيط أيضًا بالتعاون مع الهيئات المحلية في المجالات المتعلقة، من بين أمور أخرى، بالمساواة بين الجنسين.

4.9. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

تغطي سلاسل النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط بشكل أساسي الأهداف والمؤشرات المتعلقة بتسيير مواردها البشرية وتطوير المهارات (مستوى إدماج المرأة في التكوين والتشغيل والحصول على الشهادات). ومع ذلك، فإنها لا تشمل جميع آليات العمل والتدابيرالمتخذة والنتائج المحققة والمنتظرة، من حيث إنتاج البيانات والتحليلات والدراسات والتقارير التي تدمج البعد القائم على النوع (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات سنة 2020	قانون المالية لسنة 2021
القيادة والدعم	تعزيز الأنشطة المتعلقة باحترام مبدأ المساواة بين الجنسين	نسبة النساء المستفيدات من التكوين		%75	%53
		نسبة النساء ضمن موظفي المندوبية السامية للتخطيط		%46,12	%45
تكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم الإعلام	الاستجابة للطلب المتزايد في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم الإعلام	معدل الحصول على ديبلوم حسب الجنس	معدل النساء الحاصلات على ديبلوم المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	%48	%54
			معدل النساء الحاصلات على ديبلوم مدرسة علوم الإعلام	%66	%65
	تحسين جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة لطلاب المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	نسبة الرضا عن طلبات السكن الجديدة حسب الجنس	معدل الرضا طلبات السكن للطلاب الجدد	%100	%100

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2021

الجدول 16: سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط

5.9. إجراءات لتعزيز المساواة غير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع

لا تعكس سلسلة النتائج التي تراعي مقاربة النوع المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط المجهودات الحالية والمستقبلية التي تبذلها المندوبية من أجل إنتاج بيانات وتحليلات موثوقة تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط باشرت، خلال سنتي 2020 و2021، مجموعة من المشاريع والأنشطة في هذا المجال[41]. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بمايلي:

[41] هذه التحليلات متوفرة على الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط.

- وضع نظام للعمليات الإحصائية خلال سنة 2021 خاص بالبيانات المرتبطة بالنوع، يسمح بالتطرق لمختلف الأبعاد المتعلقة بالفوارق بين الجنسين بما في ذلك: إدماج وحدة تخص وضعية المرأة اتجاه سوق الشغل ضمن البحث الوطني حول التشغيل، إجراء بحث حول الهجرة الدولية، البحث الوطني حول انتشار العنف ضد النساء والرجال...؛
- نشر دراسة تحليلية لتأثير جائحة كوفيد 19 على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر من منظور النوع، خلال شهر فبراير2021 [42]؛
- نشر تقرير حول العنف ضد النساء والفتيات في يناير 2021؛
- إجراء بحثين وطنيين، خلال سنة 2020، حول تأثير جائحة كوفيد 19 على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر (مع مراعاة بعد النوع)؛
- نشر مذكرات خلال سنة 2020 بشأن التكلفة الاقتصادية للعنف ضد الفتيات والنساء؛
- إعداد التقرير الوطني للتنمية المستدامة (سنة 2020)، وكذا تقرير سنة 2021 الذي يوجد قيد الإنجاز. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن المندوبية السامية للتخطيط ستعمل على تحيين مختلف البحوث الإحصائية الميدانية وتوسيع مجالات تغطيتها الموضوعاتية، من خلال إدماج مواضيع جديدة تمكن من إنتاج المؤشرات الضرورية لقياس نسبة إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

10. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مؤسسة دستورية مستقلة، مكلفة بمهام استشارية حول الاختيارات التنموية الكبرى، والسياسات العمومية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة والجهوية المتقدمة. كما يأخذ المجلس بعين الاعتبار في مهامه الأسئلة المتعلقة بالحد من عدم المساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

1.10. تحليل قائم على النوع: نقطة الانطلاقة لإنجاح برمجة تستجيب لبعد النوع

بالرغم من غياب تحليل يراعي بعد النوع الاجتماعي، نجح المجلس، منذ إنشائه سنة 2011، في إصدار سلسلة من الآراء والتقارير وذلك من خلال الإحالات والإحالات الذاتية التي يقوم بها المجلس والتي تضم توصيات في قضايا المساواة بين الجنسين. ويغطي العمل الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في هذا الإطار، جميع حالات عدم المساواة، بما في ذلك السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بهدف المساهمة في الجهد الجماعي الوطني الهادف إلى الحد من عدم المساواة ورسم الطريق للتنمية الشاملة.

كما يأخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي في الاستراتيجية المتعلقة بتدبير موارده البشرية، من خلال إضفاء الطابع المؤسساتي للمساواة بين الجنسين في عملية التوظيف والتعيين في مناصب المسؤولية[43].

2.10. توافق أولويات الحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية المجلس والخطة الحكومية للمساواة II

كما تمت الإشارة إليه، وفي إطار مهامه وصلاحياته ومن خلال مشاوراته وتحليلاته وتقاريره وآرائه، يصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مجموعة من التوصيات والتدابير المقترحة لتوجيه الخيارات والقرارات نحو ترسيخ أفضل للقضايا المتعلقة

[42] يتم تناول النتائج الرئيسية لهذا التحليل في الجزء الأول من هذا التقرير.
[43] أنظر الملحق 1 للحصول على مزيد من التفاصيل حول المعطيات المتعلقة بتأنيث أطر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذلك معدل ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية.

بالمساواة بين الجنسين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وفي نفس السياق، يولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أهمية خاصة لحماية وتعزيز حقوق المرأة، من خلال الإصرار في دراساته على مكافحة العنف وجميع أشكال التمييز ضدهن (أنظر المحور 4.10).

3.10. التعاون البين قطاعي: مدخل مهم للحد من الفوارق بين الجنسين

بالنظر للمهام الموكلة إليه وتنوع الموضوعات التي يغطيها، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالمساواة بين الجنسين، يعد العمل التعاوني، الذي يمكن من إشراك العديد من الفرقاء، في قلب أشكال اشتغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. إذ يعتمد المجلس، في إطار الإحالات والإحالات الذاتية، على منهجية تشاركية تقوم على الإنصات والنقاش والتقريب بين وجهات نظر مختلف مكونات المجتمع والقوى الحية للبلاد. كما تعتبر التركيبة المتعددة لمكونات المجلس عنصرا أساسيا من شأنه إشراك جميع القوى الحية للبلاد في تطوير وتعزيز السياسات العمومية.

4.10. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

ينتمي المجلس إلى الموجة الرابعة للقطاعات التي اعتمدت مقاربة النوع الاجتماعي (دورية رئيس الحكومة بتاريخ 30 أبريل 2019)، مما يدل على تزامن قانون المالية 2022 مع السنة الثالثة من تطبيق مقاربة النوع الاجتماعي. وفي هذا الصدد، وضع المجلس سلسلة النتائج المستجيبة للنوع والتي تضم هدفا واحدا ومؤشرا واحدا يراعي النوع الاجتماعي. يقدم هذا المؤشر معلومات عن الدرجة التي يأخذ المجلس في الاعتبار بعد النوع في إنتاجاته (أنظر الجدول أسفله).

البرنامج	الهدف	المؤشر	إنجازات 2020	قانون المالية لسنة 2021
المساهمة في تحسين السياسات العمومية وتعزيز الديمقراطية التشاركية	تحسين جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية تطبيق توصياتها	نسبة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تراعي النوع الاجتماعي	%84	%40

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2021.

الجدول 17: سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه، بين 2020 و2021، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالعديد من الأعمال التي تعنى بالمساواة بين الجنسين. كما ذكر في سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي للمجلس، تتضمن حوالي 84 % من إنتاجاته البعد الاجتماعي سنة 2020. ويرجع ذلك لالتزام المجلس بالديناميكية التي ميزت الدولة من حيث الإنتاج والتحليل والتفكير في تقييم الآثار السوسيو-اقتصادية للأزمة الصحية وتحديد سبل الخروج منها وكذا ضمان تنمية شاملة لما بعدها. وفيما يلي أبرز الأعمال التي تم إنتاجها في هذا السياق :

- إعداد رأي حول موضوع " القضاء على العنف ضد الفتيات والنساء: استعجال وطني" (2020). من خلال هذا الرأي، قام المجلس بتشخيص الظاهرة وبتذكير التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية في هذا المجال. كما دعا المجلس إلى اتخاذ حزمة إجراءات من أجل إرساء منظومة حماية مندمجة وفعالة للفتيات والنساء ضحايا العنف، تشمل 6 توجهات استراتيجية و36 إجراء عمليا.

- إنتاج دراسة حول " الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا" كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها" (2020). تتضمن الدراسة ثلاث توصيات للحد من عدم المساواة بين الجنسين في سياق هذه الأزمة. وتشمل هذه التوصيات مكافحة العنف ضد المرأة وتعزيز استقلاليتها، والنهوض بأنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خاصة لفائدة النساء في الوسط القروي، وتقنين أنشطة التسويق الشبكي (عبر الأنترنت)، وذلك بالنظر لما يتيحه من إمكانيات استيعاب فئة النساء والشباب من الساكنة النشيطة.
- إجراء دراسة موضوعاتية حول التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية لوقاية وحماية الفتيات والنساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال فترة الحجر الصحي. وقد اقترح المجلس 10 إجراءات من شأنها الرفع من مدى تفاعل السلطات العمومية في هذا المجال.
- إعداد تقرير حول موضوع "السياحة رافعة للتنمية المستدامة والإدماج: من أجل استراتيجية وطنية جديدة للسياحة" (2020). من خلال هذا العمل، يهدف المجلس إلى تعزيز السياحة المستدامة والتي تدمج الساكنة المحلية، لاسيما النساء والشباب، في دينامية خلق الثروة والعمل اللائق. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يوصي المجلس بتفعيل ميثاق السياحة المغربية المستدامة الذي يمكن من حماية العاملين في القطاع غير المنظم والعاملين في وظائف غير مستقرة، لا سيما النساء في وضعية هشة والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة وكذا حماية الأطفال من كل أشكال الاستغلال الاقتصادي والجنسي.
- إصدار رأي حول الأسواق الأسبوعية من خلال دراسة "من أجل سياسة لتأهيل وتنمية الأسواق الأسبوعية بالوسط القروي" (2020). ويوصي هذا الرأي بالإدماج الفعلي لمقاربة النوع الاجتماعي في تدبير المرافق العمومية للقرب وفي التخطيط الترابي. كما توصي باتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق استقلالية المرأة القروية، ورفع العراقيل البنيوية والثقافية التي تحول دون ذلك، والقضاء على الممارسات التمييزية في حقها.
- إبداء الرأي في شأن مقترح القانون المتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي في المغرب (2020) والذي يتضمن توصيات بشأن الحد من عدم المساواة بين الجنسين، من خلال توسيع التمثيلية ضمن تركيبة هيئة المقاولات التي يجب إنشاؤها في كل مقاولة لتصبح المحاور الوحيد بين العمال وأرباب العمل.
- اقتراح توصيات لحماية وتعزيز حقوق المرأة ومحاربة جميع أشكال التمييز ضدها في سياق الرأي الصادر عن المجلس في مشروع قانون 18 - 45 بشأن تنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين (2020).
- إصدار رأي حول مشروع القانون 72-18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات (2020) الذي أكد على ضرورة مراعاة الحالات الغير المتكافئة التي قد تعيشها النساء والأطفال والأشخاص في حالة إعاقة داخل الأسرة.

IV. الجهود المبذولة لولوج عادل إلى الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية الأساسية

يتطرق هذا المحور إلى الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال الولوج العادل للخدمات الاجتماعية بالأخص البنيات التحتية الأساسية (الماء والكهرباء والسكن ووسائل النقل)، وكذا الولوج المتكافئ لبيئة سليمة وللخدمات الصحية وللتربية والتعليم العالي والتكوين المهني، وكذا الأنشطة المتعلقة بالشباب.

1. القطاع المكلف بالطاقة

يواصل القطاع المكلف بالطاقة بذل الجهود اللازمة لنجاح مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عمله، وذلك من خلال تعزيز سلسلة النتائج المراعية للنوع، بناء على قانون المالية لسنة 2021، باعتماد مؤشر جديد يمكن من تتبع مستوى إنجاز مأسسة بعد النوع الاجتماعي.

1.1. تحليل قائم على النوع: نقطة الانطلاقة لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

يتوفر القطاع المكلف بالطاقة ، منذ سنة 2019، على تحليل لبعد النوع الاجتماعي في إطار برنامج شراكة بين الوكالة الفرنسية للتنمية ومركز الامتيازالخاص بميزانية النوع الاجتماعي. ويستند إنجاز سلسلة النتائج المستجيبة للنوع للقطاع على التوصيات المنبثقة عن هذا التحليل[44] (انظر الفقرة **1.4**).

وفي هذا الإطار، وبهدف تعزيز إدماج موظفي القطاع في مسلسل مأسسة بعد النوع الاجتماعي في تسيير الموارد البشرية، تم إطلاق بحث في دجنبر 2020 برئاسة خلية النوع الاجتماعي[45]، يهدف إلى إجراء دراسة حول وضعية الفوارق بين موظفي وموظفات القطاع واقتراح الإجراءات التي يجب اتخاذها لمعالجتها. ويشمل هذا البحث الأبعاد المتعلقة بإمكانية الولوج إلى مناصب المسؤولية و التكوين و كذا تنمية المهارات.

2.1. توافق الأولويات للحد من الفوارق القائمة على النوع مع استراتيجية القطاع والخطة الحكومية للمساواة II

يحافظ قطاع الطاقة على ديناميته التي بدأت، منذ اندماجه في المجموعة الثانية للمرحلة التجريبية لتطبيق ميزانية النوع الاجتماعي سنة 2017، بهدف تعزيز مراعاة بعد النوع الاجتماعي في برامج عمله. وفي هذا الإطار، يعمل القطاع على وضع خارطة طريق لإضفاء الطابع المؤسساتي على هذا البعد في برامجها، على المدى المتوسط، وهذا بالشراكة مع وكالة الفرنسية للتنمية ومركز الامتيازالخاصب بميزانية النوع الاجتماعي. وكما، يشارك قطاع الطاقة في تنفيذ العديد من محاور الخطة الحكومية للمساواة[46].

3.1. التعاون بين القطاعات: مدخل مهم للحد من الفوارق بين الجنسين

كما تمت الإشارة سابقا، يعمل قطاع الطاقة بشكل وثيق مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي بدعم من وكالة الفرنسية للتنمية على ترسيخ إدماج بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عمله، من خلال وضع خارطة طريق في القريب.

---

[44] التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الدراسة تتعلق بمراعاة الأثر الاجتماعي والنوعي بشكل أفضل أثناء إنجاز البنى التحتية من خلال إشراك المزيد من النساء، وإدماج النوع الاجتماعي في دراسات الأثر وبرامج التدبير البيئي والاجتماعي؛ إدماج القضايا المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة ، ولا سيما من خلال إعادة هيكلة نشاط التعدين الحرفي، وتحديد الأهداف المتعلقة بنسبة ولوج المرأة وإدماجها في فرص الشغل التي يوفرها قطاع تطوير الطاقة المتجددة ودراسة مدى إمكانية دمج الأهداف والمؤشرات التي تراعي النوع الاجتماعي في برامج "الطاقة" و "الجيولوجيا و المعادن" للوزارة.

[45] صدور مذكرة داخلية سنة 2019 بشأن تعيين نقط ارتكاز النوع الاجتماعي للقطاع والتي تشكل وحدة النوع الاجتماعي للوزارة.

[46] يشارك قطاع الطاقة في إنجاز الخطة الحكومية للمساواة، من خلال المحور 1 الذي يتعلق بتعزيز تشغيل المرأة وتمكينها اقتصاديا، والمحور 6 الذي يتعلق بإدماج بعد النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج الحكومة.

4.1. سلسلة النتائج المستجيبة للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المراعي للنوع الاجتماعي

أحدث قطاع الطاقة، بمناسبة قانون المالية لسنة 2021، ومراعاة للتوصيات المنبثقة عن تحليل بعد النوع الاجتماعي للقطاع، مؤشرًا جديدًا ضمن سلسلة النتائج المستجيبة للنوع ويتعلق بـ "عدد الإجراءات المتخذة لمأسسة بعد النوع الاجتماعي". ويندرج هذا المؤشر، كباقي المؤشرات الأخرى، ضمن برنامج "القيادة والدعم" وتابع للهدف "تحسين وتعزيز الكفاءات بإنصاف" (انظر الجدول أسفله).

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2020	قانون المالية 2021
الدعم والقيادة	تحسين الكفاءات وتعزيز المساواة بين الجنسين	نسبة النساء في مناصب المسؤولية		%31,72	%31
		معدل المستفيدين من التدريب حسب الجنس	متوسط أيام التدريب للرجال سنويا	%1,34	% 10,22
			متوسط أيام التدريب للنساء سنويا	%2,26	%16,37
		عدد الإجراءات المتخذة لمأسسة بعد النوع الاجتماعي		-	2

المصدر: قطاع الطاقة، 2021

الجدول 18: سلسلة النتائج التي تراعي مقاربة النوع التي اعتمدها قطاع الطاقة

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار الإجراءات المتخذة لإضفاء الطابع المؤسساتي على المساواة بين الجنسين في قطاع التنمية الطاقة، تم افتتاح حضانة في 10 مارس 2020، لفائدة أطفال موظفي وموظفات الوزارة، وذلك بهدف ضمان التوفيق بين حياتهم المهنية والشخصية. ونظرا للإجراءات الصحية المرتبطة بوباء Covid-19 تم تأجيل افتتاحه.

2. القطاع المكلف بالتنمية المستدامة

يواصل قطاع التنمية المستدامة مجهوداته من أجل ترسيخ ناجح لبعد النوع الاجتماعي في برامج عمل القطاع وكذلك في إدارة موارده البشرية.

1.2. تحليل القطاع من منظور النوع: نقطة الانطلاقة لبرمجة تستجيب لبعد النوع

أنجز قطاع التنمية المستدامة بشراكة مع هيأة الامم المتحدة للمرأة، عملية تشخيص لبرامج العمل الثلاثة للقطاع والمتعلقة بالقيادة والدعم، وتعزيز الحكامة البيئية والتنمية المستدامة وتعبئة الفاعلين، وكذا تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ولقد شكلت توصيات هذه العملية أساس إعداد استراتيجية مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في القطاع للفترة الممتدة من 2018 الى 2021. .

2.2. توافق الأولويات للحد من الفوارق القائمة على النوع مع استراتيجية القطاع والخطة الحكومية للمساواةII

تهدف استراتيجية قطاع التنمية المستدامة إلى ترسيخ القضايا المتعلقة بتقليص الفوارق في الوظائف المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة[47] وكذلك في الإجراءات التي تهدف إلى إدارة الموارد البشرية في القطاع. حيث تتماشى محاور العمل مع مساهمة القطاع في الخطة الحكومية الثانية للمساواة وكذلك في البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030 [48]. وتجدر الإشارة إلى أن وحدة النوع الاجتماعي التابعة للأمانة العامة لقطاع التنمية المستدامة تتكفل بتتبع تنفيذ استراتيجية ادماج بعد النوع الاجتماعي في قطاع التممية المستدامة.

47 يتعلق الأمر بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والبرنامج الوطني للنفايات المنزلية والنهوض بالاقتصاد الدائري ومحاربة التغير المناخي،...

48 تتعلق مساهمة قطاع التنمية المستدامة في الخطة الحكومية الثانية للمساواة والتي تتماشى مع برنامج "مغرب التمكين"، بالمحور الأول المتعلق بتعزيز فرص النساء وتمكينهن اقتصاديا، والمحور الثالث المتعلق بمشاركة النساء في اتخاذ القرار، وكذا المحور السادس المتعلق بإدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية.

3.2. التعاون بين القطاعات: مدخل مهم لتقليص الفوارق بين الجنسين

ساهم الطابع العرضاني للقضايا المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنيين في مشاركة قطاع التنمية المستدامة في العديد من وحدات التنسيق. ويتعلق الامر بلجنة الرصد التقني التابعة للخطة الحكومية للمساواة بتنسيق مع وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، واللجنة الإقليمية للمساواة بين الجنسين بتنسيق مع وزارة الداخلية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة التشاور الوزارية للمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية بتنسيق مع القطاع المكلف بإصلاح الإدارة... وفيما يتعلق بالشراكة مع المنظمات الدولية، يستفيد القطاع من شراكة متميزة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

4.2. سلسلة النتائج القائمة على النوع: منهجية نجاعة الأداء المستجيب لبعد النوع

تشمل سلسلة النتائج القائمة على النوع لقطاع التنمية المستدامة مؤشرات تستجيب لبعد النوع في برنامجه المتعلق بالقيادة والدعم، بالإضافة إلى مؤشر آخر تابع لبرنامج تعزيز الحكامة البيئية والتنمية المستدامة وتعبئة الفاعلين. وفيما يخص المؤشر الخاص بمعدل المشاريع المنجزة لفائدة النوع الاجتماعي والبيئة، لم يعد مدرجا في سلسلة نتائج القطاع نظرا لبلوغه 100% من معدل انجاز البرامج المندرجة في خطة العمل المتصلة به (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الهدف	المؤشر	المؤشر الفرعي	إنجاز 2020	قانون المالية 2021
القيادة والدعم	تحديث وترشيد تدبير الموارد	نسبة الأشخاص المستفيدين من التكوين	حصة النساء المستفيدات من التكوين		%0
		نسبة النساء المرشحات لمناصب المسؤولية		%25	%26
تعزيز الحكامة البيئية والتنمية المستدامة وتعبئة الفاعلين	تعبئة الفاعلين الأساسيين وإنعاش التنمية المستدامة	نسبة المشاريع المنجزة من طرف الجمعيات النسائية			

المصدر: قطاع التنمية المستدامة، 2021.

الجدول 19: سلسلة النتائج التي تراعي مقاربة النوع التي اعتمدها قطاع التنمية المستدامة

وتماشيا مع سلسلة النتائج التي تراعي مقاربة النوع في قطاع التنمية المستدامة، تم دمج المساواة بين الجنسين في العديد من المشاريع وأنشطة القطاع. ويتعلق الأمر ببرامج التكوين المستمر، واتفاقيات الشراكة مع الجمعيات النشيطة في مجال البيئة والتنمية المستدامة، والبرامج الموجهة لفائدة بناء قدرات الجمعيات والجهات المحلية الفاعلة...

3. القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة

يقوم قطاع السكنى وسياسة المدينة بإدماج بعد النوع الاجتماعي تدريجيا في عمليات البرمجة المرتبطة بها، وذلك بهدف تحسين الولوج إلى سكن لائق في بيئة سليمة لفائدة جميع الشرائح الاجتماعية. وسينعكس هذا الإجراء إيجابيا على تلبية تطلعات مختلف مكونات الساكنة من حيث تحسين ظروفهم المعيشية، مما سيمكن بدوره من تحسين فاعلية ونجاعة التدخل العمومي في هذا المجال.

1.3. تحليل القطاع من منظور النوع: نقطة الانطلاقة لبرمجة تستجيب لبعد النوع

يتوفر قطاع السكنى وسياسة المدينة، منذ سنة 2019، على دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي لمشاريع سياسة المدينة التي تم تنفيذها بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد مكنت هذه الشراكة، والتي تهدف إلى الدمج الكلي لبعد النوع الاجتماعي انطلاقا من مرحلة التصور إلى مرحلة الإنجاز وكذا تتبع وتقييم مشاريع التهيئة الحضرية، من إرساء العديد من الإجراءات، أهمها:

- إجراء دراسة تحليلية للنوع الاجتماعي، خلال سنة 2019، لمشاريع التنمية الحضرية في ستة مدن، كعينة تمثيلية (الدار البيضاء وأكادير وفاس وتيفلت وتاونات ووجدة). وقد تميزت هذه الدراسة بانخراط ومشاركة الفاعلين المحليين والمجتمع المدني من الشباب والنساء.

- إعداد دليل مرجعي للتهيئة الحضرية يراعي مقاربة النوع الاجتماعي، بعنوان "دليل مرجعي من أجل فضاءات عمومية حضارية سهلة الولوج للنساء والفتيات"، والذي تم إطلاقه عبر حملات تواصلية واسعة النطاق (بمناسبة تنظيم ندوة دولية لتقديم الدليل في 8 مارس 2021، وبمناسبة تقديم دليل هيأة الأمم المتحدة حول المدن المستدامة والآمنة...). كما تم التخطيط لورش عمل أخر للتدريب والتوعية وبناء القدرات للجهات الفاعلة المحلية والمخططين الحضريين حول استخدام الدليل.
- إطلاق "دليل عملي من أجل فضاءات خضراء مستدامة للجميع" بالشراكة مع المديرية العامة للماء. ويهدف هذا الدليل إلى تقديم سلسلة من الإرشادات المتعلقة بتصميم وإعداد فضاءات خضراء مستدامة وسهلة الولوج.

وقد مكنت الشراكة بين قطاع السكنى وسياسة المدينة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الرامية لإرساء خارطة طريق من شأنها إنجاح عملية اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في مشاريع سياسة المدينة، من تحديد منهجية لمراعاة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وكذا تحفيز وعي واسع بأهمية دمج بعد النوع الاجتماعي في جميع هياكل ووظائف الوزارة.

وفي هذا الصدد، يبحث قطاع السكنى وسياسة المدينة سبل مأسسة مراعاة بعد النوع الاجتماعي في طرق اشتغالها ومشاريعها. ويتوخى من ذلك الأهداف التالية :

- إحداث وحدة مركزية مكلفة بمقاربة النوع الاجتماعي ؛
- تعيين منسق النوع الاجتماعي على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي، وكذا على مستوى العمالة والبنيات الفرعية ؛
- تعبئة مكتب خبرة للقيام بدراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي تهم جميع أقسام الوزارة ؛
- تحديد مؤشرات تستجيب لبعد النوع الاجتماعي ووضع سلسلة نتائج قائمة على النوع والتي تعد شرطًا أساسيًا لنجاح برمجة الميزاناتية المراعية للنوع الاجتماعي ؛
- الالتزام بمهمة التدقيق المستجيبة للنوع الاجتماعي بشكل دوري.

وفي انتظار إنجاز دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي لمشاريع السكن، شرع قطاع السكنى وسياسة المدينة، منذ سنة 2020، في إعداد دراسة تتعلق بوضع خطة للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في قطاع السكنى مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي. وتهدف هذه الدراسة إلى وضع خطط للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في قطاع السكن على مستوى المنطقة التجريبية (طنجة - تطوان - الحسيمة). ويتم الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي من خلال تحليل الفوائد المشتركة والآثار الاجتماعية للخطط المقترحة.

2.3. توافق الأولويات للحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والخطة الحكومية للمساواة II

يعتبر الحد من الفوارق بين الجنسين من أولويات استراتيجية عمل قطاع السكنى وسياسة المدينة فيما يتعلق بتطويرعرض سكني وخدماتي يلبي احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية من أجل تحسين ظروفهم المعيشية. وسيتم دعم تفعيل هذا الالتزام من خلال خارطة الطريق المنبثقة من الاستراتيجية المتعلقة بمأسسة اعتماد بعد النوع الاجتماعي في جميع أنشطة ومشاريع قطاع السكنى وسياسة المدينة.

وكما يتماشى انخراط القطاع في تنفيذ مقتضيات الخطة الحكومية للمساواة 2 مع هذا الالتزام. ويوضح الجدول التالي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في إطار هذه الخطة :

محاور الخطة الحكومية للمساواة 2	التدابير المرساة من طرف قطاع السكنى وسياسة المدينة
المحور 2 : حقوق النساء في علاقتها مع الأسرة	إحداث خدمة الطفولة الأولى داخل مقرات الوزارة. ويتعلق الأمر بإنشاء حضانة تتوافق مع المعايير التعليمية والصحية المتعلقة بالفضاءات المخصصة لها والنظافة المعمول بها ؛
المحور 3: مشاركة النساء في اتخاذ القرار	- اعتماد تدابيرعملية تتيح التمثيل المتساوي للرجال والنساء في لجان الاختيار للتوظيف والتعيين في مناصب المسؤولية والترقية عن طريق الامتحانات المهنية. وفي هذا الصدد، تتراس النساء عدة لجان في الوزارة. - تطوير وتعزيز منظومة التكوين لتنمية قدرات المرأة، وذلك من خلال الاعتماد على مكونين مهنيين في مجال النوع الاجتماعي. - تعيين ممثلي الوزارة في اللجان المتساوية الأعضاء في انتخابات 16 يونيو 2021، لضمان التمثيل المتساوي للنساء والرجال مع الممثلين المنتخبين.
المحور 4: حماية النساء وتعزيز حقوقهن	إعداد دليل مرجعي" لفضاءات عمومية سهلة الولوج للنساء والفتيات"، والدليل العملي " لفضاءات خضراء مستدامة وسهلة الولوج للجميع".
المحور 6: إدماج النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج الحكومية	- إطلاق عملية التشاور لوضع استراتيجية لماسسة اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في برامج قطاع الكنى وسياسة المدينة. - إشراك قطاع السكنى في تنزيل البرمجة الميزاناتية المراعية للنوع الاجتماعي.

المصدر: قطاع السكنى وسياسة المدينة، غشت 2020 و2021

الجدول 20: مساهمة قطاع السكنى وسياسة المدينة في تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة

3.3. التعاون بين القطاعات : مدخل مهم للحد من الفوارق بين الجنسين

وعيا منه بأهمية اعتماد منهجية بين قطاعية لتحقيق أهدافه بخصوص الحد من الفوارق بين الجنسين، قام قطاع السكنى وسياسة المدينة بإبرام العديد من الشراكات مع شركاء وطنيين ودوليين، ويتعلق الأمر :

- التوقيع سنة 2021 على اتفاقية تتعلق بإدماج بعد النوع الاجتماعي في مشاريع التهيئة بشراكة مع المديرية العامة للجماعات المحلية والجمعية المغربية لمجالس الجهات و العمالات و الجماعات ؛
- إبرام شراكة مع المديرية العامة للماء لوضع دليل عملي للفضاءات الخضراء المستدامة للجميع ؛
- توطيد التعاون مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي لتطبيق ناجح لبرمجة ميزاناتية تراعي بعد النوع الاجتماعي ؛
- مشاركة قطاع السكنى و سياسة المدينة في مختلف لجان تتبع تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة وكذلك في عمل شبكة التشاور البين وزارية لمأسسة بعد النوع في الوظيفة العمومية...

4.3.سلسلة النتائج المراعية للنوع : تطبيق منهجية الأداء المستجيبة للنوع

لا تعكس سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي التي اعتمدها القطاع ديناميته لمأسسة بعد النوع الاجتماعي في برامجه (إعداد دليل عملي يراعي بعد النوع ، تنظيم دورات تدريبية للاستخدام العام لهذا الدليل والالتزام بالشراكة على المستوى الترابي في هذا الصدد، وتعيين مراكز تنسيق النوع الاجتماعي،...)، حيث يتوفر القطاع على مؤشر واحد فقط يراعي بعد النوع الاجتماعي، المتعلق بولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الأهداف	مؤشر	إنجازات 2020	قانون المالية لسنة 2021
الدعم والقيادة	تحسين وتنمية كفاءات الموارد البشرية	معدل ولوج النساء لمناصب المسؤولية	%36	%40

المصدر: قطاع السكنى وسياسة المدينة، 2021.

الجدول 21 : سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي الخاصة بقطاع السكنى وسياسة المدينة

5.3.التقدم المحرز في تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي

في إطار تعزيز بعد النوع الاجتماعي في برامجها، قام قطاع السكنى وسياسة المدينة بإعداد مشروع دورية يوجد حاليا في طور المصادقة، والذي ينص على ضرورة إحداث وحدات داخل القطاع تتكلف بالتنسيق والتوجيه والتتبع التقني ومراقبة إدماج النوع على المستوى المركزي والجهوي والمحلي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى توفر القطاع ، منذ سنة 2019، على منسق مركزي لبعد النوع الاجتماعي.

4. القطاع المكلف بالماء

في إطار استراتيجية مأسسة ادماج بعد النوع الاجتماعي بقطاع الماء التي تم اطلاقها منذ سنة 2017، تتم مواصلة الأخذ بعين الاعتبار للمساواة بين النساء والرجال في السياسة المندمجة للموارد المائية بالمغرب. ويعد هذا المعطى ذي أهمية بالنظر لآثار التغيرات المناخية على الموارد المائية، والتي ستلحق الضرر في المقام الأول بالفئات الهشة وخاصة النساء بالوسط القروي.

1.4. تحليل النوع : نقطة الانطلاق من أجل إنجاح البرمجة المدمجة لبعد النوع الاجتماعي

ترتكز استراتيجية مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي بقطاع الماء التي تم إعدادها بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للنساء، على تحليل النوع الاجتماعي بقطاع الماء وذلك وفق مقاربة تشاركية تشمل جميع مؤسسات قطاع الماء، وكذا باعتماد منهجية تعتمد على الملاحظات والمعوقات والتحديات المتعلقة بالاستراتيجيات والبرامج وحكامة القطاع. كما شمل هذا التحليل الأبعاد المرتبطة بتمثيلية النساء بالقطاع وولوجهن لمناصب المسؤولية.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز دراسة تحليلية جديدة لبعد النوع الاجتماعي بالقطاع سنة 2019، وذلك في إطار شراكة مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية. وقد مكن هذا التحليل الذي تتلاءم استنتاجاته مع تلك المتعلقة بالتحليل المنجز مسبقا، من إثراء سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي الخاصة بقطاع الماء.

2.4. ملائمة أولويات القطاع بخصوص تقليص فوارق النوع الاجتماعي مع استراتيجية القطاع والمخطط الحكومي الثاني للمساواة

تتمحور استراتيجية مأسسة إدماج النوع الاجتماعي بقطاع الماء حول أربع محاور استراتيجية تتوافق مع استراتيجية القطاع. وتتعلق هذه المحاور بإدماج بعد النوع الاجتماعي بالمهن التابعة لقطاع الماء وبالبرامج المنجزة من طرف القطاع، مع تنمية القدرات المؤسساتية والوظيفية من أجل ترسيخ المساواة بين الجنسين بالقطاع، مع السعي لتحسين تمثيلية النساء في مناصب صنع القرار على مستوى القطاع. وتتوافق تماما هذه المحاور الاستراتيجية والتدابير المتعلقة بها مع المجالات الخاصة بقطاع الماء وذلك في إطار المخطط الحكومي الثاني للمساواة[49].

[49] تهم محاور تدخل قطاع الماء بالمخطط الحكومي للمساواة المحور الأول الذي يرتبط بتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للنساء وكذا دعم مشاركتهن بسوق الشغل، والمحور الثاني المتعلق بحقوق النساء المرتبطة بالأسرة، والمحور الثالث الذي يهدف لإشراك النساء في صنع القرار والمحور الرابع الذي يهم حماية النساء وتعزيز

3.4. التعاون بين القطاعات: مكون رئيسي لتقليص فوارق النوع الاجتماعي

يعتبر التعاون بين القطاعات ذي أهمية للحد من فوارق النوع الاجتماعي. وفي هذا الإطار، يعمل قطاع الماء بتنسيق تام مع وزارة الاقتصاد والمالية لتطبيق الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ومع قطاع إصلاح الإدارة لتنفيذ استراتيجية مأسسة بعد النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية. كما يتعاون قطاع الماء مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة لإنجاز المخطط الحكومي الثاني للمساواة.

وتتعاون وزارات أخرى مع قطاع الماء لإنجاز برامج مشتركة مدمجة للنوع الاجتماعي، ويتعلق الأمر بالوزارات المكلفة بالأوقاف والشؤون الإسلامية، بالتربية الوطنية ...

وعلاوة على ذلك، يستفيد قطاع الماء من شراكات تتعلق بقضايا تهم المساواة حسب النوع الاجتماعي مع العديد من المؤسسات الدولية، من بينها هيئة الأمم المتحدة للنساء والوكالة الفرنسية للتنمية.

4.4. سلاسل النتائج المدمجة للنوع الاجتماعي: تطبيق منهجية الأداء المراعية للنوع الاجتماعي

تدمج سلسلة النتائج المدمجة للنوع الاجتماعي التي تم وضعها من طرف قطاع الماء مؤشرين فرعيين يأخذان بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي (أنظر الجدول أدناه) ويرتبطان بالهدف المتعلق بالحد من التلوث والمشاركة في تقليص المخاطر الخاصة بالمياه. وبالرغم من ذلك، فإن سلسلة النتائج لا تعكس كل الجهود المبذولة من طرف القطاع من أجل إنجاح تنفيذ استراتيجية مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في المهن والبرامج المتعلقة بقطاع الماء.

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	انجازات 2020	قانون المالية 2021
الماء	الحد من التلوث والمشاركة في تقليص المخاطر المرتبطة بالمياه	نسبة الساكنة المستفيدة من مشاريع التطهير السائل بالوسط القروي	نسبة الفتيات بمدارس الوسط القروي المستفيدات من مشاريع التطهير	48%	49%
		نسبة المناطق المتضررة من الفيضانات المعالجة	نسبة النساء المستفيدات من الحماية من الفيضانات	%22,9	%50

المصدر: قطاع الماء،2021

الجدول 22: سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي التي تم وضعها من طرف قطاع الماء

5.4. الإجراءات المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين وغير مدمجة في سلاسل النتائج المستجيبة للنوع

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن العديد من الإجراءات المتخذة من طرف قطاع الماء بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المتبناة من طرفه. ونذكر من بين هذه المجهودات المبذولة تلك المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي بمشروع المخطط الوطني للماء (بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والاخد بعين الاعتباربعد النوع الاجتماعي بالنصوص التطبيقية لقانون الماء 15/36، والجهود المبذولة في مجال شرطة الماء، وكذا الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي بالمشاريع المتعلقة بتقييم أثر السدود على البيئة ومن الناحية السوسيو- اقتصادية.

ومن جهة أخرى، ستمكن التوصيات المنبثقة عن تحليل النوع الاجتماعي المنجز بدعم من مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية، من اقتراح سبل تحسين وإثراء سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي بقطاع الماء، وذلك بتوافق أوثق مع المجهودات المبذولة والإجراءات المتخذة في هذا المجال.

حقوقهن، وكذا المحور الخامس الذي يروم نشر مبادئ المساواة ومكافحة كافة أشكال التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي، وأخيرا المحور السادس الذي يتعلق بإدماج بعد النوع الاجتماعي بالسياسات والبرامج الحكومية.

5. القطاع المكلف بالصحة

يعد القطاع المكلف بالصحة من القطاعات التي تتواجد في الصفوف الأمامية لمواجهة جائحة كوفيد 19. في هذا الإطار، يجب تثمين الجهوذ التي بذلتها نساء ورجال القطاع في مواجهة الوباء مع ضرورة الحفاظ على هذه الدينامية.

في هذا الإطار، فإن إطلاق المشروع المجتمعي الهام، استجابة للتوجيهات الملكية السامية، لتعميم الحماية الاجتماعية في أفق سنة 2025، مع تعميم التغطية الصحية خلال 2021-2022، سيجعل من الضروري تقوية عرض البنيات التحتية الصحية والرفع من نسبة التأطير الطبي وإرساء عرض طبي ذي جودة يضمن ولوج جميع المواطنين للخدمات الصحية بشكل متكافئ وفي مجموع التراب الوطني. إن تعزيز ترسيخ المساواة بين الجنسين في برامج وميزانيات القطاع المكلف بالصحة سيدعم جهودها الرامية إلى إرساء قيم المساواة والنجاعة والفعالية.

1.5.تحليل القطاع من منظور النوع: نقطة الانطلاقة لبرمجة مدمجة لبعد النوع

قام القطاع المكلف بالصحة، ما بين 2019 و2020، وبدعم من مركز التميز للميزانية المستجيبة للنوع والوكالة الفرنسية للتنمية، بإنجاز تحليل لقطاع الصحة من منظور النوع الاجتماعي، وذلك من أجل تحسين وتثمين سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع الاجتماعي المتعلقة بالقطاع.

2.5. توافق الأولويات في مجال تقليص الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية قطاع الصحة والخطة الحكومية للمساواة II

يلعب القطاع المكلف بالصحة دورا محوريا في تفعيل التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتعميم التغطية الصحية. وينسجم دعم جهود الوزارة لإدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج عملها مع مقتضيات هذا الإصلاح الذي يهدف أساسا إلى تلبية حاجيات المواطنين في خدمات صحية ذي جودة.

ولدعم جهودها الرامية إلى تفعيل التزاماتها في هذا المجال، يمكن للقطاع المكلف بالصحة أن تستفيد من الدروس المستخلصة من تفعيل خطة العمل الاستراتيجية على المدى المتوسط 2019-2021 للوفاء بالتزاماتها في إطار الخطة الحكومية الثانية للمساواة[50].

و تجدر الإشارة، أنه في إطار جهودها المبذولة للحد من العنف ضد النساء، عمد القطاع المكلف بالصحة إلى مأسسة "البرنامج الوطني للصحة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف" منذ غشت 2017 والتي تتوافق أولوياته مع الجهود المبذولة من قبل القطاع لحماية ودعم حقوق النساء ومع تلك المسطرة في الخطة الحكومية الثانية للمساواة.
ويرتكز هذا البرنامج على أربع محاور للتدخل مع مجموعة من التدابير المزمع اتخاذها خلال خمس سنوات و هي:
المحور 1: تطوير خدمات صحية ذي جودة بمختلف مستويات النظام الصحي؛
المحور 2: تطوير الوقاية كرافعة مهمة للحد من عدد الحالات الجديدة؛
المحور 3: تشجيع البحث وتطوير المعارف والتقييم من أجل دعم المعارف العلمية في مجال العنف؛
المحور 4: تنسيق وتشجيع المساواة بين الجنسين.

3.5. التعاون بين القطاعات: خطوة أساسية لتقليص الفوارق بين الجنسين

لا يرتبط الولوج المتكافئ للعلاجات الصحية بعمل القطاع المكلف بالصحة فقط، بل يتأثر أيضا، بشكل مباشر أو غير مباشر، بعمل القطاعات الأخرى. لهذا، فإن قطاع الصحة تتعاون بشكل وثيق مع مجموعة من القطاعات (الإقتصاد والمالية والتعليم والتجهيز

[50] للمزيد من المعلومات حول هذه الخطة، راجع النسخة 2021 من التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع.

والتنمية المستدامة والماء والنقل...). وكما يستفيد القطاع من عدة شراكات مع مجموعة من المؤسسات الدولية في مجال تشجيع المساواة بين الجنسين (هيئة الأمم المتحدة للمرأة،...)

4.5. سسلة النتائج المراعية لبعد النوع الاجتماعي: تفعيل نهج الأداء المراعي لبعد النوع الاجتماعي

يبذل قطاع الصحة جهودا مستمرة لتحسين سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع الاجتماعي طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية. وهكذا، فإن سلسلة النتائج التي اعتمدها القطاع تترجم التدابير المتخذة من أجل ضمان ولوج عادل للنساء للعلاجات الصحية و تحسين تواجدهن في القطاع (انظر الجدول أسفله).

البرامج	الأهداف	المؤشر	مؤشرات ثانوية	إنجازات 2020	قانون المالية 2021
الموارد البشرية وتعزيز قدرات وزارة الصحة	تدبير أمثل للمؤسسات الصحية ولمواردها البشرية المؤهلة والمتحفزة من أجل تحسين عرض العلاجات	نسبة المناصب المخصصة للمجال القروي وللمناطق المعزولة	نسبة المناصب التي تشغلها النساء%))	75	75
			نسبة المناصب التي يشغلها الرجال%))	25	25
	تعميم رعاية المرضى من خلال الرفع من القدرة التدريبية الأساسية والمستمرة	عدد خرجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة	عدد خرجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة من الرجال	20	20
			عدد خرجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة من النساء	80	80
		عدد الموظفين المستفيدين من دورات التكوين المستمر	نسبة النساء (%)	58	61
			نسبة الرجال (%)	42	39
	تحسين ظروف عمل مهني الصحة مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي ودعم الأعمال الاجتماعية	حصة النساء/الرجال من التعيينات في مناصب المسؤولية (%) .		23	27
		نسبة الموظفين الذين استفادوا من حملة التوعية حول بعد النوع الاجتماعي.	نسبة النساء المستفيدات من التوعية%))	0,11	6
التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة	المساهمة في توسيع التغطية الصحية لجميع السكان	نسبة المستفيدين من من التأمين الإجباري عن المرض	نسبة النساء المستفيدات من التأمين الإجباري عن المرض%))		49,8
			نسبة الرجال المستفيدون من التأمين الإجباري عن المرض%))		50,2
		نسبة المستفيدين من "راميد" بالنسبة للساكنة المستهدفة	نسبة النساء المستفيدات من "راميد" بالنسبة للساكنة المستهدفة%))	52	52
			نسبة الرجال المستفيدون من "راميد" بالنسبة للساكنة المستهدفة%))	48	48
الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والساكنة ذوي الاحتياجات الخاصة	تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية	نسبة الولادات بالمؤسسات الصحية العمومية%))		62	75
		عدد النساء ضحايا العنف الجسدي والنفسي المتكفل بهن في الوحدات المندمجة للتكفل بالنساء ضحايا العنف الموجودة بالمستشفيات العمومية		22.991	21.500

الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض	ضمان الولوج المتكافئ للساكنة، النساء/الفتيات والرجال/الصبيان من جميع الفئات لخدمات الوقاية ومراقبة الأمراض السارية	نسبة الأشخاص (بالغين و أطفال) المتعايشون مع داء المناعة المكتسبة الذين يستفيدون من مضادات الفيروسات القهقرية	نسبة النساء المتعايشات مع داء المناعة المكتسبة اللواتي يستفدن من مضادات الفيروسات القهقرية%))	85	93
			نسبة الرجال المتعايشون مع داء المناعة المكتسبة الذين يستفيدون من مضادات الفيروسات القهقرية%))	66	78
			نسبة النساء المستفيدات من برامج الوقاية	55	73
			نسبة الرجال المستفيدون من برامج الوقاية	49	75
	تعزيز الحماية ورعاية المرضى من الأمراض غير المعدية عند النساء والرجال	نسبة النجاح في علاج مرض السل بجميع اشكاله	نسبة النجاح في علاج مرض السل بجميع اشكاله بالنسبة للنساء	88,7	90
			نسبة النجاح في علاج مرض السل بجميع اشكاله بالنسبة لرجال	88,7	90
		نسبة المشاركة في الكشف عن سرطان الثدي		13	40
		عدد الأشخاص المصابون باضطرابات الإدمان الذين تم التكفل بهم في مراكز محاربة الإدمان	عدد النساء المصابات باضطرابات الإدمان اللواتي تم التكفل بهن في مراكز محاربة الإدمان	921	15.000
			عدد الرجال المصابون باضطرابات الإدمان الذين تم التكفل بهم في مراكز محاربة الإدمان	10492	35.000
		عدد الحالات الجديدة لمرضى ارتفاع الظغط الدموي المتكفل بهن بالمراكز الصحية	عدد الحالات الجديدة (النساء) لمرضى ارتفاع الظغط الدموي المتكفل بهن بالمراكز الصحية	34.371	84.767
			عدد الحالات الجديدة (الرجال) لمرضى ارتفاع الظغط الدموي المتكفل بهم بالمراكز الصحية	16.934	45.645
		عدد مرضى السكري المتكفل بهم بالمراكز الصحية	عدد مرضى السكري (النساء) المتكفل بهن بالمراكز الصحية	620.826	634.000
			عدد مرضى السكري (الرجال) المتكفل بهم بالمراكز الصحية	371.845	349.000

المصدر: القطاع المكلف بالصحة ، 2021

الجدول 23: سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع الاجتماعي التي وضعهاالقطاع المكلف بالصحة

5.5. التقدم في المجال التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين

على الصعيد التنظيمي والمؤسساتي، تم إصدار مجموعة من القوانين واتخاذ إجراءات من أجل إدماج بعد النوع الاجتماعي في قطاع الصحة ولضمان الولوج المنصف للعلاجات الصحية، خصوصا تلك المتعلقة بتعميم التغطية الاجتماعية:

- مصادقة البرلمان في 15 مارس 2021 على مشروع القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية والذي يسطر المبادئ المؤطرة لإصلاح الحماية الاجتماعية بالمغرب؛
- التوقيع، بحضور جلالة الملك، على ثلاث اتفاقيات-إطار، في 14 أبريل 2021، لتعميم نظام التأمين الإجباري عن المرض ليشمل التجار والمهنيين ومقدمي الخدمات المستقلين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة ولنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة (800.000 مستفيد)، إضافة إلى حرفيي ومهنيي الصناعة التقليدية (500.000 مستفيد) و الفلاحين (1,6 مليون مستفيد)؛
- مصادقة مجلس الحكومة ل 29 أبريل 2021 على مشروع القانون 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- مصادقة مجلس الحكومة ل 27 ماي 2021 على مشروع القانون 33.21 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب من أجل استقطاب الأطباء الأجانب وكذا الأطر الطبية المغربية بالخارج لمزاولة الطب بصفة قارة بالمغرب.
- مصادقة مجلس الحكومة ل 27 ماي 2021 على مشروع القانون الذي يهدف إلى إضافة مهنيي الصحة العاملين بالقطاع العام إلى الفئات التي لا تخضع لأحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008 بمثابة النظام الساسي العام للوظيفة العمومية، وذلك حتى يتسنى إعداد نظام أساسي خاص بهم يحدد الالتزامات المهنية لهذه الفئات والحقوق التي تستفيد منها؛
- إطلاق وزارة الصحة لمنصة رقمية للتبليغ عن بعد عن حالات العنف ضد النساء والأطفال (دورية وزير الصحة رقم 2020/DP/54 بتاريخ 10 يوليوز 2020).
- مصادقة مجلس الحكومة ل 5 شتنبر 2019 على مشروعي مراسيم تطبيقية للقانون 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات القابلات ومهني الترويض (مشروع مرسوم رقم 2.19.719) وفئات العدول (مشروع مرسوم رقم 2.19.769)؛
- نشر دورية وزارية بتاريخ 21 شتنبر 2020 تحث المصالح الصحية على التكفل المجاني وبجودة عالية بالنساء والأطفال ضحايا العنف؛
- إطلاق وتفعيل (دورية وزير الصحة بتاريخ 10 يوليوز 2020) المنصة الإلكترونية لوزارة الصحة من أجل التبليغ عن بعد بحالات العنف ضد النساء والأطفال : https://stoplaviolence.sante.gov.ma

6. القطاع المكلف بالتربية الوطنية

يواصل القطاع المكلف بالتربية الوطنية جهوده لتفعيل القانون الإطار لإصلاح النظام التربوي الذي يطمح إلى مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة، والارتقاء بالفرد والمجتمع. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي في ممارسات البرمجة وميزانية قطاع التربية الوطنية من دعم هذه الدينامية التي يجب أن تتماشى مع التوصيات التي قدمها تقرير النموذج التنموي الجديد.

1.6. تحليل القطاع من منظور النوع: نقطة الانطلاقة لإنجاح البرمجة المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي

يتوفر قطاع التربية الوطنية على دراسة قطاعية تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي، والتي تم إنجازها خلال سنة 2019، في إطار برنامج دعم الاتحاد الاوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2"، بشراكة مع الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية والوكالة الفرنسية للتنمية. ولقد ساعدت هذه الدراسة على بلورة خطة عمل قطاعية على المدى المتوسط للمساواة بين الجنسين للفترة الممتدة ما بين 2019 و2021[51].

2.6. ملاءمة الأولويات المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والخطة الحكومية للمساواة II

تتكون الخطة الاستراتيجية لتنفيذ القانون الإطار رقم 51-17 والمتعلق بالنظام التربوي والتكوين والبحث العلمي من ثلاثة محاور استراتيجية وهي: المساواة وتكافؤ الفرص، وجودة التعليم والتكوين وكذلك الادارة والحكامة وتعزيز القيادة. وتعتبر القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من أجل ولوج الجميع إلى التعليم جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية والتي تهدف إلى تعميم التعليم والتكوين مع ضمان تكافؤ الفرص لجميع السكان والقضاء على جميع أنواع الفوارق سواء كانت خاصة أواجتماعية أوقائمة على البعد الاجتماعي.

ويدرج قطاع التربية الوطنية أهدافه المتعلقة بضمان ولوج عادل إلى تعليم جيد للجميع في صميم التزاماته في تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2"من خلال تجسيد خطة العمل القطاعية على المدى المتوسط للمساواة بين الجنسين المتعلق بالقطاع.

وفي نفس السياق، يشارك قطاع التربية الوطنية في تفعيل "مغرب-التمكين"، ولا سيما في المجالات المتعلقة بولوج الفتيات إلى التعليم ومكافحة الانقطاع عن المدرسة...

3.6 التعاون بين القطاعات: عنصر مهم لتقليص الفوارق بين الجنسين

يعمل قطاع التربية الوطنية بتعاون وثيق مع مجموعة من القطاعات الوزارية في إطار العديد من الآليات المشتركة بين الوزارات والتي تهدف إلى جمع وتنسيق جميع التدخلات الرامية الى تقليص الفوارق بين الجنسين. ويتعلق الأمر باللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة، وشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، والمرصد الوطني لمكافحة العنف ضد النساء... وبالإضافة إلى ذلك، أقام القطاع شراكات مع العديد من المنظمات الدولية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، ...) من أجل دعم جهوده في مجال مراعاة المساواة بين الجنسين في برامجه وميزانيته.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن القطاع قد استفاد سنة 2021، في إطار شراكته مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، من دورة تكوينية خاصة ومن ورشات الدعم في مجال تطبيق الميزانية المستجيبة لبعد النوع.

[51] تشمل النسخة السابقة (2021) من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع تحليلا مفصلا لهذه الخطة.

4.6. سلسلة النتائج المتعلقة بالبعد الاجتماعي: تطبيق نهج الأداء المراعي للنوع الاجتماعي

يواصل قطاع التربية الوطنية بذل الجهود اللازمة للتطبيق الناجح لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمراعاة البعد الاجتماعي. ونتيجة لذلك، تغطي سلسلة النتائج المتعلقة بالبعد الاجتماعي التي وضعها قطاع التربية الوطنية (أنظر الجدول أدناه) غالبية البرامج مع الأخذ بعين الاعتبار بشكل واضح البعد الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة الى أن برنامج "الإدارة والحكامة وتعزيز القيادة" يضم هدفا متعلقا بمأسسة البعد الاجتماعي في النظام التربوي والذي يشمل بدوره مؤشرين للأداء، وهما: "عدد فرق تدبير مقاربة النوع المحدثة على الصعيدين المركزي والجهوي[52]" و "نسبة مسؤولي المؤسسات التعليمية المستفيدين من التكوينات حول مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي ".

البرامج	الأهداف	مؤشرات	المؤشرات الفرعية	انجاز 2020	قانون المالية 2021
الإدارة والحكامة وتعزيز القيادة	مأسسة مقاربة النوع في المنظومة التربوية	عدد فرق تدبير مقاربة النوع المحدثة على الصعيدين المركزي والجهوي		13	13
		نسبة مسؤولي المؤسسات التعليمية المستفيدين من التكوينات حول مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي		4	5
الزامية التعليم مع ضمان الانصاف والجودة	تسريع تعميم التمدرس بالتعليم الأولي بالنسبة للأطفال ما بين 4 و5 سنوات	النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي (بين 4 و5 سنوات)	النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي (إناث)	%68,9	73,6%
			النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي (ذكور)	%75,9	80,6%
		نسبة التكافؤ	نسبة التكافؤ إناث / ذكور في التعليم الأولي	1	0,92
	تدريس جميع التلاميذ الى غاية نهاية السلك الابتدائي وتمكينهم من المهارات اللازمة	النسبة الصافية للتمدرس بالابتدائي	النسبة الصافية للتمدرس بالابتدائي (إناث)	%99,6	99,9%
			نسبة التكافؤ إناث / ذكور	0,96	0,97
		نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي (الداخليات والمطاعم المدرسية) بالابتدائي	نسبة المستفيدات من خدمات الدعم الاجتماعي بالابتدائي (إناث)	%37	30,4%
		نسبة الانقطاع عن الدراسة	نسبة الانقطاع عن الدراسة (إناث)	2,2%	0,5%
			نسبة الانقطاع عن الدراسة (ذكور)	1,9%	0,2%
		نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي	نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي (إناث)	98,51%	94,07%
			نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي (ذكور)	97,01%	90,54%

[52] تم تعيين منسقين لبعد النوع الاجتماعي على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي سنة 2019.

		النسبة الصافية للتمدرس بالاعدادي	النسبة الصافية للتمدرس بالاعدادى (إناث)	69,1%	75,3%
			النسبة الصافية للتمدرس بالاعدادى (ذكور)	64,5%	71,5%
			نسبة التكافؤ إناث/ذكور بالإعدادي	0,92	0,93
	تدريس أكبر عدد ممكن من التلاميذ بالتعليم الاعدادى وفقا لمستويات الكفاءات المطلوبة	نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعى (الداخليات والمطاعم المدرسية) بالاعدادي	نسبة المستفيدات من خدمات الدعم الاجتماعي بالاعدادي (إناث)	7,8%	7%
		نسبة الانقطاع عن الدراسة بالإعدادي	نسبة الانقطاع عن الدراسة (إنات)	8%	5,7%
			نسبة الانقطاع عن الدراسة بالاعدادي (ذكور)	12,4%	9,5%
		نسبة الحصول على شهادة التعليم بالاعدادي	نسبة الحصول على شهادة التعليم بالاعدادي (إنات)	92,35%	72,5%
التعليم التأهيلي وما بعد الثانوى للارتقاء بالفرد والمجتمع		النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم التأهيلي	النسبة الصافية للتمدرس التأهيلي (ذكور)	32,1%	38,9%
			النسبة الصافية للتمدرس التأهيلي (اناث)	43,1%	48,8%
		حصة التلاميذ المتأخرين	حصة التلميذات المتأخرات بسنة واحدة	31,5%	29,5%
			حصة التلميذات المتأخرات بأكثر من سنة إناث	25,2%	8,6%
	تمكين أغلب التلاميذ من مستويات الكفاءات المطلوبة فى نهاية التكوين الأساسى ومن الحصول على الشواهد المناسبة	نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعى (الداخليات) بالثانوي التأهيلي	نسبة المستفيدات من خدمات الدعم الاجتماعي بالثانوي التأهيلي إناث	7,5%	6,7%
		نسبة الانقطاع عن الدراسة بالثانوي التأهيلي	نسبة الانقطاع عن الدراسة بالثانوى التأهيلي (ذكور)	9%	10,6%
			نسبة الانقطاع عن الدراسة بالثانوى التأهيلي (إنات)	5,9%	8,3%
		نسبة الحصول على شهادة البكالوريا	نسبة الحصول على شهادة البكالوريا (ذكور)	74,67%	72,61
			نسبة الحصول على شهادة البكالوريا (إناث)	81,01%	80,45%

		نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة	نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بدون تكرار(إناث)	21,8%	29,9%
			نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بدون تكرار (ذكور)	6,6%	9,5%
			نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بالتكرار (إناث)	52%	65,3%
			نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة بالتكرار (ذكور)	27,9%	36,7%
		نسبة تلاميذ الشعب العلمية والتقنية	نسبة تلاميذ الشعب العلمية والتقنية (إناث)	63,5%	64,5%
			نسبة تلاميذ الشعب العلمية والتقنية (ذكور)	61,5%	62,5%

المصدر: قطاع التربية الوطنية، 2021

الجدول 24 : سلسلة النتائج المتعلقة بالبعد الاجتماعي التي وضعها قطاع التربية الوطنية

وهكذا، تعكس سلسلة النتائج التي اعتمدتها قطاع التربية الوطنية الجهود المبذولة وكذلك النتائج التي تم الحصول عليها من أجل تعزيز ولوج عادل للفتيات والفتيان إلى التعليم. وبالفعل، اتخذ قطاع التربية الوطنية مجموعة من الإجراءات لتشجيع وتعميم تمدرس الأطفال، وخاصة الفتيات في المناطق القروية، من خلال بناء المدارس الجماعاتية المجهزة بأماكن الإقامة والمطاعم ووسائل النقل المدرسية (تميزت هذه السنة ببناء 15 مدرسة جماعاتية). وفي نفس الإطار، يواصل قطاع التربية الوطنية جهوده لتعزيز تدابير الدعم الاجتماعي من أجل تشجيع الفتيات القرويات على الالتحاق بالمدارس والحد من الهدر المدرسي، من خلال توسيع قدرات استيعاب الداخليات في المناطق القروية وتحسين خدماتها، والاستغلال الأمثل للمطاعم المدرسية بالوسط القروي من خلال تقديم عدة خدمات تناوب في كل قاعة طعام، ووضع وسائل نقل مدرسية مناسبة للوسط القروي وتوزيع الحقائب المدرسية في إطار المبادرة الملكية "مليون حقيبة مدرسية".

7. القطاع المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي

يلتزم القطاع المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عمله، كما يتضح ذلك في العديد من مشاريعه المنفذة بهدف الحد من عدم المساواة بين الطالبات والطلبة من حيث الولوج إلى التعليم، والتكوين والبحث وكذلك تعزيز ولوج المرأة لمناصب صنع القرار.

1.7. تحليل القطاع من منظور النوع الاجتماعي: نقطة الانطلاقة لإنجاح البرمجة المستجيبة لبعد النوع

رغم أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لا يتوفر على تحليل قطاعي من منظور النوع الاجتماعي، إلا انه يعتمد أساسا على التوجهات الاستراتيجية لخطة عمله، للفترة الممتدة ما بين 2017-2021، لتحديد أهدافه من حيث الحد من عدم المساواة وتحديد الرافعات القادرة على تحقيق ذلك. ومع ذلك، فقد أجرى القطاع دراسة بعنوان " التعليم للإناث 2017-2021" ، نشرت في مارس 2021، بهدف تتبع الحد من مستويات عدم المساواة بين الجنسين، من خلال مؤشرات النتائج، المتعلقة بالولوج إلى التعليم العالي على المستوى الوطني وحسب الجامعات والمتعلقة بهيئة التدريس والإداريين وكذلك بالولوج لمناصب المسؤولية.

2.7. ملاءمة الأولويات المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والخطة الحكومية للمساواة II

تتماشى الإجراءات التي اتخذها القطاع لولوج عادل للتعليم العالي والبحث العلمي مع أحد أهداف استراتيجيته للفترة 2017-2030 والتي تهدف إلى تلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي بكافة مكوناته ولضمان تكافؤ الفرص للولوج للتعليم العالي بكافة مكوناته، ولضمان التوازن في توزيع العرض التعليمي بين الجهات. ويدعم هذا التوافق الالتزامات التي تعهد بها القطاع في إطار الخطة الحكومية الثانية للمساواة، و" مغرب- التمكين ".

3.7. سلسلة النتائج المراعية للنوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

لقد تم تعزيز سلسلة النتائج التي اعتمدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إدراج مؤشرات جديدة توفر معلومات إضافية حول مجهودات القطاع للحد من الفوارق بين الجنسين. وتتضمن السلسلة المذكورة هدفين يتعلقان بتلبية الطلب المتزايد عل التعليم العالي وتحسين الأداء الداخلي لنظام التعليم العالي وهما مصحوبان بمؤشرات أداء مراعية للنوع الاجتماعي (انظر الجدول أدناه). ومع ذلك، فإن سلسلة نتائج القطاع ستكتسب دقة أكبر من خلال دمج الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالاستفادة من خدمات الدعم الاجتماعي والخدمات الأخرى التي ينجزها القطاع بالإضافة إلى النتائج التي تم تحقيقها من حيث دمج النوع الاجتماعي في تسيير الموارد البشرية.

البرنامج	الأهداف	المؤشر	المؤشر الفرعي	إنجازات 2020	قانون المالية 2021
التعليم العالي	الاستجابة للطلب المتزايد للولوج للتعليم العالي	تطور عدد الطلاب المسجلين	نسبة الطالبات الجدد المسجلات في التعليم الجامعي العمومي		
		إجمالي عدد الطلاب في التعليم العالي العمومي	نسبة الطالبات في التعليم الجامعي العمومي	50,51%	50,1%
	تحسين الأداء الداخلي لنظام التعليم العالي	معدل التخرج بدرجة الإجازة في التعليم العالي الجامعي العمومي حسب النوع	معدل التخرج بإجازة للإناث		44,8%
			معدل التخرج بإجازة للذكور		41,1%
		المعدل العام للهدر في التعليم العالي الجامعي العمومي حسب النوع	المعدل العام للهدر للإناث		10,7%
			المعدل العام للهدر للذكور		11,1%

المصدر: التعليم العالي والبحث العلمي، 2021

جدول 25 : سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

مكنت المشاريع التي قادها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أجل تحقيق المساواة بين الطالبات والطلاب للوصول إلى معدل تأنيث بنسبة 50,1% في 2020، وهو ما يتوافق مع التكافؤ. وتجدر الإشارة أن نسبة الطالبات في بعض الشعب تفوق نسبة الطلاب (الطب (58,35%) والصيدلة (69,71%) وطب الأسنان (62,73%) والتجارة والإدارة (60,96%) والآداب (51,5%) والترجمة (52,23%)).

وفيما يتعلق بالعرض الاجتماعي الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار في سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي، تجدر الإشارة أن 61% من الطالبات استفدن من السكن في الأحياء الجامعية، و55% من المنح خلال الموسم الجامعي 2020-2021 .

4.7 المنظور التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي لتعزيز المساواة بين الجنسين

قام قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بمجهودات تنظيمية ومؤسساتية لتعزيز إدماج بعد النوع برامجه. ويتعلق الأمر بمايلي :

- إنشاء وحدة مركزية على مستوى إدارة الموارد البشرية تتولى تنسيق وتقييم ورصد أوضاع المرأة في القطاع.
- اعتماد مرسوم رقم 2.20.407 في يوليوز 2020 لتعديل وتكميل المرسوم الخاص بالمنح.
- التوقيع في 2020 على اتفاقية إطار التعاون والشراكة بشأن تعزيز التعليم الشامل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وزارة الصحة ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

8. القطاع المكلف بالتكوين المهني

يعد التكوين المهني عنصرا أساسيا في دعم ونجاح الاستراتيجيات القطاعية التي ينفذها المغرب. وتتطلب هذه الاستراتيجيات نظام تكوين مهني مرن وسريع الاستجابة ومرتكز بشكل كافي في الوسط المهني، فضلا عن تعبئة مكونين متشبعين بثقافة المقاولة. ولذلك، يعتبر إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج عمل قطاع التكوين المهني ذو منفعة كبيرة لضمان ولوج متساوي للنساء والرجال للتكوين والشغل في جميع القطاعات النشطة.

1.8. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

في إطار الاتفاق الثاني لمؤسسة تحدي الألفية (MCC)، تم إنجاز، خلال سنة 2017، دراسة تحليلية قائمة على النوع لنظام التكوين المهني على الصعيدين المركزي والجهوي. ومكن هذا التحليل الذي شمل مختلف مراحل التكوين من الولوج والتوجيه الى إدماج الخريجات والخريجين من التكوين المهني، من تحديد أهداف واضحة وإجراءات ترمي إلى مراعاة المساواة بين الجنسين في منظومة التكوين المهني. بالإضافة إلى ذلك، أنجز القطاع مرجعا للمعايير والقيم المتعلقة بالمساواة والمناصفة القائمة على النوع الاجتماعي في منظومة التكوين المهني .

استنادا إلى هذا التحليل والمرجع القائم على النوع الاجتماعي، فقد تم أيضا إجراء تشخيص قائم على النوع لصالح مؤسسات التكوين المهني .

وفي نفس السياق، تم إجراء دراسة تحليلية قائمة على النوع لقطاع التكوين المهني، في سنة 2019، من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، في سياق برنامج دعم الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بالمغرب قصد تحسين وتثمين سلاسل النتائج القائمة على النوع المعتمدة من طرف القطاع.

2.8. ملاءمة الأولويات المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والخطة الحكومية للمساواة II

تهدف استراتيجية العمل لقطاع التكوين المهني إلى ضمان المساواة والمناصفة فيما يخص الفرص المتاحة للولوج إلى التكوين المهني على الصعيد الوطني وفي جميع الجهات ولمختلف الشرائح السكانية مدى الحياة. ويندرج الحد من الفوارق بين الجنسين في صميم الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني.

ويتماشى هذا الالتزام مع مشاركة قطاع التكوين المهني في الخطة الحكومية الثانية للمساواة[53] وفي برنامج "مغرب التمكين".

3.8. التعاون بين القطاعات: عنصر مهم لتقليص الفوارق بين الجنسين

يقوم قطاع التكوين المهني بتنفيذ مهمة عرضانية لصياغة سياسة الحكومة فيما يخص التكوين المهني، وكذا تفعيل وتقييم الاستراتيجيات المنجزة لتطوير القطاع في جميع المجالات. وفي هذا النسق، يعمل القطاع مع كل الفاعلين في التكوين العمومي والخاص من أجل الحد من التمييز بين الجنسين. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى انضمام القطاع إلى الآليات المؤسساتية المكلفة بالتنسيق من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين (اللجنة البين وزارية لتتبع تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة، شبكة التشاور بين الوزارات لمأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية...). وفي هذا السياق، يستفيد القطاع من دعم مجموعة من المنظمات الدولية (حساب تحدي الالفية و الوكالة الفرنسية للتنمية...)، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الوطنية (مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي).

4.8. سلسلة النتائج المراعية للنوع: تطبيق منهجية الأداء المستجيب للنوع

تغطي سلسلة النتائج القائمة على النوع والتي اعتمدتها قطاع التكوين المهني البرنامجين المتعلقين بالدعم والخدمات المتنوعة وقيادة منظومة التكوين المهني. وقد تم اصطحاب هذه البرامج بأهداف ومؤشرات تأخذ بوضوح بعد النوع الاجتماعي بعين الاعتبار (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الهدف	مؤشر	تحت المؤشر	الإنجازات 2020	قانون المالية 2021
الدعم وخدمات متنوعة	ضما المساوات المهنية في القطاع	نسبة النساء في العدد الإجمالي للموظفين		%44	%44
		نسبة النساء في مناصب المسؤولية		%39	%39
قيادة منظومة التكوين المهني	ضمان التقارب ما بين الحاجة إلى المهارات وعرض التكوين مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي	عدد المستفيدين من التكوين المهني-المجموع-	نسبة الفتيات المستفيدات من التكوين المهني	%41	43%
		عدد المستفيدين من التكوين المهني: التكوين داخل المؤسسات	نسبة الفتيات المستفيدات من التكوين المهني : التكوين داخل المؤسسات	%44	%43
		عدد المستفيدين من التكوين المهني - التكوين بالتناوب-	النسبة المئوية للفتيات المستفيدات من التكوين المهني - التكوين بالتناوب-	%24	%23
		عدد المستفيدين من التكوين المهني - التكوين عن طريق التدرج-	نسبة الفتيات المستفيدات من التكوين المهني -التكوين عن طريق التدرج-	%53	%51
	توسيع إمكانية الولوج إلى القطاع للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال	عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المستفيدين من التكوين المهني	نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني	-	%6,5
		عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المستفيدين من التكوين المهني - تكوين السجناء-	نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني - تكوين السجناء-	%6	%5

[53] وتشمل مجالات تدخل القطاع في الخطة الحكومية الثانية للمساواة المجالات المعنية بتعزيز فرص عمل المرأة وتمكينها اقتصاديا وتشجيع مشاركة المرأة في صنع القرارونشر مبادئ المساواة ومكافحة التمييز واالصور النمطية .

		عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المستفيدين من التكوين المهني - تكوين ذوي الاحتياجات الخاصة	نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني - تكوين ذوي الاحتياجات الخاصة	%30	%36
		عدد المستفيدين من مساهمة الدولة في تكاليف التكوين في مؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة والمؤهلة	نسبة الفتيات المستفيدات من مساهمة الدولة في تكاليف التكوين في مؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة والمؤهلة	%52	%58
	تحسين جودة التكوين واداء الفاعلين مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي	معدل إدماج الحاصلين على شهادات التكوين المهني في النسيج الاقتصادي	نسبة إدماج خريجات التكوين المهني في النسيج الاقتصادي (%)	81%	%65,7

المصدر: قطاع التكوين المهني، 2021

الجدول 26 : سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي لقطاع التكوين المهني

يتبين من سلسلة النتائج القائمة على النوع لقطاع التكوين المهني أن معدل النساء المستفيدات من التكوين المهني بلغ حوالي 41% سنة 2020. وحسب نمط التكوين، تمثل المتدربات نسبة 53% من إجمالي المتدربين. بالرغم من أن قطاعات التكوين في الخدمات الصحة- التعليم -النسيج- الالبسة والجلد والصناعة التقليدية تظل قطاعات ذات غالبية أنثوية، يلاحظ ان الإناث بدأن التوجه أكثر فأكثر نحو قطاعات واعدة مثل السيارات (80%) المطاعم والفنادق (47%) وتكنولوجيا المعلوميات والاتصال (41%).

ويبين توزيع المتدربين حسب المستوى، أن هناك تكافؤ بين الجنسين فيما يخص الولوج إلى مستوى التقني المتخصص (50%) ويلاحظ أيضا وجود توجه نحو التكافؤ على مستوى التقني بنسبة تمثيلية للإناث تصل إلى 42%. من ناحية أخرى، لا يزال التكافؤ بعيد المنال بالنسبة لمستويات التأهيل والتخصص حيث تمثل الفتيات فقط 29% و30%على التوالي.

5.8. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج القائمة على النوع

في إطار شراكة مع حساب الالفية (MCC)، تم تقديم مساعدة للقطاع من أجل تعزيز البنية المؤسساتية والتنظيمية لمنظومة التكوين المهني في مجال النوع والإدماج الاجتماعي. ولهذه الغاية، تم إنجاز دراسة تحليلية قائمة على النوع، خلال سنة 2020 و2021، لقطاع التكوين. انبثقت عن هذه الدراسة العديد من التوصيات والاقتراحات من أجل إرساء بنية مؤسساتية وتنظيمية تتكلف بالمجالات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي على المستويين المركزي والجهوي.

9. القطاع المكلف بالشباب

يعتبر القطاع المكلف بالشباب المساواة بين الجنسين إحدى أولوياته الاستراتيجية، حيث يهدف إلى تعزيز وتثمين دور المرأة المغربية، من خلال إدماجها في الآليات والاستراتيجيات الكفيلة بتنمية وإزدهار الشباب.

1.9. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

يتوفر قطاع الشباب منذ 2019 على تحليل القطاع من منظور النوع الاجتماعي، وتم انجازه في إطار شراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية. وقد تطرق هذا التحليل للمجالات التالية:

- واقع الفوارق بين الجنسين في قطاعات حماية الطفل والرياضة والترفيه والأنشطة الاجتماعية والثقافية[54]؛

[54] أهم الفوارق المنبثقة عن الدراسة التحليلية القطاعية القائمة على النوع :
- 20% فقط من الفتيات مسجلات في مؤسسات رياضية رفيعة المستوى.
- تبلغ نسبة تمثيل المرأة في اللجان الرياضية 15%.
-تبلغ نسبة النساء الرياضيات الممارسات المفصولات 32%.
- يبلغ عدد النساء المشاركات في المسابقات الرياضية الرسمية 497 مقابل 1280 رجل.
- إصدار 4100 شهادة ودبلوم للمرأة في إطار تدريب أطر المخيمات الصيفية مقابل 9565 للرجال.
- تمثل المناطق القروية 10% من المناطق المستفيدة من أنشطة المخيمات.
- تشكل نسبة القوى العاملة بمراكز حماية الطفل 25%.

- أسباب الفوارق المبنية على النوع وعلاقتها بغياب الهياكل التي تستجيب لحاجيات المرأة، وانتشار الأحكام النمطية في مجال الرياضة، وغياب سيا سات رياضية وسوسيو ثقافية محلية، وبرامج القرب المراعية لبعد النوع، وتمثيليات النساء في الهيئات الإدارية...؛
- الاليات المعتمدة للحد من الفوارق بين الجنسين تكمن في تقوية التكوين الهادف إلى تعزيز ونشر ثقافة المساواة، وإنشاء مرافق تستجيب لحاجيات المرأة، وتقوية نظام المعلومات، ووضع أنظمة معلوماتية تراعي بعد النوع الاجتماعي.

2.9. توافق الأولويات المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والخطة الحكومية للمساواة II

استنادا على مهامها ومسؤولياتها، التي تعطي الأولوية لتعزيز ولوج المرأة والفتيات إلى التعليم والتكوين والثقافة ، يشارك قطاع الشباب في تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة. وفي هذا الصدد، فإن القطاع يعتبر فاعلا رئيسيا في العديد من التدابير المدرجة في إطار الخطة الحكومية المذكورة[55]. وفي توافق مع استراتيجيته والتزاماته الواردة في الخطة الحكومية الثانية للمساواة، يشارك القطاع في تفعيل برنامج "مغرب التمكين"[56].

يوضح الجدول أدناه تدابير وإنجازات القطاع فيما يتعلق بالتزاماته في إطار تفعيل الخطة الحكومية الثانية للمساواة وبرنامج "مغرب- التمكين".

المحور	الانجازات
تعزيز فرص الشغل للمرأة وتمكينها الاقتصادي	← تعليم الفتيات في الوسطين القروي والحضري: - تدريب الفتيات في المؤسسات النسائية (السنة الدراسية 2020-2021): - الالوسط الحضري: 6.999 ؛ - الوسط القروي: 1.297 ← إجراءات التي تم تنفيذها لصالح النساء والفتيات: - تدريب مهني: 8296 مستفيدة؛ - التكوين المهني: 3492 مستفيدة؛ - أنشطة التوعية: 42386 مستفيدة؛ - دورات محو الأمية: 528 مستفيدة. ← إنشاء 30 مشروع نشاط مدر للدخل
حقوق المرأة في علاقتها الأسرية	← الوساطة الأسرية والأبوية - الإشراف وتقديم البرامج التوعوية والتدريبية والتربوية في المراكز النسائية ومراكز التكوين المهني. - توعية النساء والفتيات بحقوقهن والتزاماتهن القانونية والأخلاقية من خلال تقديم دروس نظرية انطلاقا من "الدليل المرجعي للتعليم والتدريب في مجال الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان" ؛ - إنشاء برنامج للأباء وأولياء الأمور "مدرسة أولياء الأمور" لتسهيل التواصل بين الأسرة والطاقم التربوي في روض الأطفال. وبلغ عدد المستفيدين من هذه التجربة 31384 مستفيداً. ← التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية - إنشاء دار حضانة لفائدة موظفي القطاع؛ - دعم قسم شؤون المرأة بالقطاع للقطاعات الحكومية الأخرى الراغبة في إنشاء حضانات لفائدة موظفيها.

[55] تتجلى بالخصوص التدابير التالية: "مبادرات متعددة لمحو الأمية" ؛ "اتخاذ التدابير اللازمة لتوعية المرأة بحقوقها"؛ تطوير وتنفيذ برنامج لتحسيس وإشراك الرجال والفتيان في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي"

[56] ويشارك القطاع في تنفيذ عدة إجراءات: تنفيذ إجراءات تنظيم الوحدات الإنتاجية للنساء النشيطات في القطاع غير المهيكل ؛ تقديم الدعم للتعاونيات النسائية- باستخدام التكنولوجيا الرقمية للولوج إلى الأسواق؛ إنشاء وحدات تكوين مهنية مخصصة للمرأة القروية مع التركيز على محو الأمية الرقمية - استخدام الرقمنة للتكوين؛ إطلاق حملات توعية حول الآثار السلبية لزواج القاصرات - من خلال المجتمع المدني ووسائل الإعلام ؛ تعزيز آليات تنسيق عمل مختلف المتداخلين في سلسلة حزمة الخدمات المقدمة؛ تحسين جودة الرعاية للنساء ضحايا العنف على مستوى جميع مراحل سلسلة حزمة الخدمات المقدمة، وتعميم وإضفاء الطابع المهني على مؤسسات الحماية الاجتماعية المخصصة للنساء (مراكز النساء، مركز التكوين المهني، دور الشباب) وخصوصا في الوسط القروي.

مشاركة المرأة في صنع القرار	- تطوير مشروع مبتكر لتقوية القيادة والتسيير من خلال دعم وتشجيع المبادرات النسائية التي ستسمح للمرأة بالاستفادة من الدعم والتوجيه.
حماية المرأة وتعزيز حقوقها	← المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة العنف ضد المرأة - إنشاء وحدة مركزية لرعاية النساء ضحايا العنف وفقاً للقانون 130-13. - إنشاء مراكز استماع داخل المؤسسات النسائية وتدريب المديرين التنفيذيين لإثراء خبرتهم في المجالات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية وجمع البيانات. ← الإنجازات حتى الربع الأول من سنة 2021: - إنشاء 84 وحدة دعم محلية وجهوية للنساء ضحايا العنف. - إنشاء 120 نقطة للإستماع والإرشاد للنساء ضحايا العنف. - تنظيم اجتماع حول القانون 103.13 المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة لصالح 290 إطار ومسؤول من مختلف المديريات الجهوية التابعة لقطاع الشباب. - تنظيم أنشطة توعية حول مناهضة العنف ضد المرأة لصالح 7.000 امرأة و ذلك خلال الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة. - إبرام اتفاقية شراكة بين المديريات الإقليمية والجهوية للقطاع وشبكة التمكين لتحسين الخدمات المقدمة للنساء والفتيات لمكافحة العنف ضد المرأة. - نشر بيانات إلكترونية تحمل أرقام هواتف والبريد الإلكتروني للإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء والأطفال وإنشاء منصة إلكترونية لتسهيل التفاعل مع الشكاوى المقدمة. - تنظيم حملات توعية من خلال البرامج والندوات الرقمية لمكافحة التحرش الجنسي. - المشاركة في الحملة الوطنية حول دور الشباب والمراكز النسائية ومراكز التدريب المهني "شباب متحدين وللعنف ضد النساء رافضين"
نشر مبادئ الإنصاف والمساواة ومكافحة التمييز والصور النمطية	← مبادرات لتحسين الممارسات وتعزيز ثقافة المساواة بين المرأة والرجل - استمرار عمل لجنة النهوض بالرياضة النسائية (التي تأسست سنة 2011) بهدف توعية المرأة بأهمية ممارسة الرياضة، وكذلك لتعزيز وصولها إلى التكوين وتقلد مناصب المسؤولية. ← إجراءات تعبئة تهدف إلى محاربة الصور النمطية - تنظيم لقاءات ومؤتمرات لتغيير الصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمشاركة في الحملات الوطنية لمكافحة الصور النمطية. ← مبادرات تهدف إلى دمج مبادئ المساواة واحترام حقوق الفتيات والنساء في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. - بلغت شبكة الحضانات في قطاع الشباب (387) حضانة. وقد تم دمج مبادئ المساواة وكذلك احترام السلامة الجسدية والمعنوية للنساء والفتيات في الأنشطة ذات الصلة. وبلغ عدد المستفيدين من هذه الأنشطة 167.330 مستفيد منهم 84.790 ذكر و82.540 إناث. ← مبادرات التعبئة الاجتماعية لنشر مبادئ المساواة ومكافحة التمييز والعنف بين الجنسين من خلال الحملات الوطنية والجهوية - تنظيم المراكز النسائية لأنشطة وموائد مستديرة وندوات ومؤتمرات بهدف نشر مبادئ المساواة ومكافحة التمييز والعنف والقوالب النمطية.
إدماج بعد النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية	← إنشاء وحدة النوع الاجتماعي بالقطاع؛ ← تجميع واستعمال الإحصاءات القطاعية المراعية للنوع الاجتماعي؛ ← المشاركة في الدورات التدريبية لتعزيز قدرات أطر القطاع فيما يتعلق بميزانية النوع الاجتماعي الممنوحة من مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي؛ ← اعتماد سلاسل النتائج المراعية للنوع الاجتماعي؛ ← إنشاء مشاريع –رائدة -على المستوى الإقليمي في إطار الخطة الحكومية الثانية للمساواة بالشراكة مع المصالح اللامركزية والجماعات الترابية.

المصدر: قطاع الشباب، 2021

الجدول27 : أبرز إنجازات قطاع الشباب في إطار تفعيل الخطة الحكومية الثانية للمساواة وبرنامج" مغرب التمكين" ارتباطا بمجالات تدخلاتها

3.9.التعاون بين القطاعات: عنصر أساسي لتقليص الفوارق القائمة على النوع

يعمل قطاع الشباب، بحكم التزاماته التي تعهد بها في إطار الخطة الحكومية الثانية للمساواة و"مغرب التمكين"، بتعاون وثيق مع مختلف القطاعات والمنظمات الوطنية فيما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها.

4.9. سلسلة النتائج القائمة على النوع: تطبيق منهجية الأداء المستجيب لبعد لنوع

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، وضع قطاع الشباب سلسلة من النتائج المراعية للنوع والتي تشمل برامجه الميزاناتية التالية: "القيادة والحكامة" و"الشباب والأطفال والنساء" (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2020	قانون المالية 2021
القيادة والحكامة	ترشيد الموارد البشرية	نسبة الأطر النسوية العليا المستفيدة من "المبادرة من أجل تطوير روح القيادة لدى النساء"			%15
		نسبة الموظفين المستفيدين من دورات التكوين المستمر حسب الجنس	نسبة الموظفات المستفيدات من دورات التكوين المستمر	42,85%	%45
			نسبة الموظفين الرجال المستفيدين من دورات التكوين المستمر	57,14%	55%
		نسبة النساء بقطاع الشباب والرياضة من فئة الأطر والأطر العليا		43,52%	45%
	الانفتاح داخل العمل	نسبة رضى منخرطي مؤسسة الأعمال الاجتماعية حسب الجنس	نسبة رضى المنخرطين الرجال من خدمات المؤسسة	34,4%	37,2%
			نسبة رضى المنخرطات من خدمات المؤسسة	%25,6	30%
	مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى القطاع	نسبة الأنشطة المتعلقة بالنوع		%85	45%
الشباب والأطفال والنساء	تكوين ودعم قدرات أطر التخييم	عدد الشواهد والديبلومات حسب الجنس	عدد الشواهد والديبلومات المحصلة من طرف الرجال	14700	15375
			عدد الشواهد والديبلومات المحصلة من طرف النساء	6300	5125
	تعزيز التأهيل المهني للفتيات والفتيان الصغار لملاءمتها مع سوق الشغل	عدد المتخرجين المؤهلين مهنيا	عدد المتخرجات المؤهلات مهنيا	6640	6840
			عدد المتخرجين المؤهلين مهنيا	60	0
	الرفع من عدد الفرص المخولة للشباب من أجل اكتشاف حضارات وثقافات أخرى	نسبة المستفيدين من الأسفار الثقافية واللغوية المنظمة لفائدة الشباب حسب الجنس	نسبة المستفيدين من الأسفار الثقافية واللغوية المنظمة لفائدة الشباب	%52	%50

			نسبة المستفيدات من الأسفار الثقافية واللغوية المنظمة لفائدة الشباب	%48	%50
	تسهيل ولوج الأطفال للتعليم الأولي	عدد الأطفال المستفيدين من خدمات الحضانة المسيرة من طرف القطاع	عدد الأطفال الذكور المستفيدين من خدمات الحضانة	6.341	5444
			عدد الأطفال الإناث المستفيدات من خدمات الحضانة	5.862	5091

المصدر: قطاع الشباب ، 2021

جدول 28: سلسلة النتائج المراعية للنوع التي اعتمدها قطاع الشباب

5.9.إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج القائمة على النوع

بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذها قطاع الشباب لصالح المساواة بين الجنسين والتي تغطيها سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي، من المهم الإشارة إلى أن القطاع قد قام بالعديد من الإجراءات للحد من تأثير جائحة كوفيد -19 على النساء والفتيات. ومن هذا المنطلق، وحرصًا على استمرارية الخدمات المقدمة للنساء من حيث التكوين برسم السنة الدراسية 2021/2020، مع الحفاظ على صحتهن وسلامتهن، تقرر اتخاذ مجموعة من الإجراءات، من بينها ما يلي:

- إنجاز الدليل الصحي لدور النساء ومراكز التكوين المهني للوقاية من كوفيد -19؛
- إعداد البروتوكول الصحي اللازم تطبيقه في مؤسسات الحضانة الخاصة ورياض الأطفال للوقاية من كوفيد -19؛
- التكوين في مجال التوعية والوقاية من مخاطر كوفيد -19 (290 امرأة وفتاة مستفيدة)؛
- تنظيم اجتماعات تأطيرية وتنسيقية على مستوى كل مديرية إقليمية مع مراعاة كافة الإجراءات الاحترازية والوقائية ضد الجائحة؛
- مواصلة مواكبة النساء حاملات الشواهد بشراكة مع عدد من المقاولات؛
- تشجيع التشغيل الذاتي من خلال مواكبة أكثر من 200 من حملة المشاريع، مع خلق 40 تعاونية ومقاولات صغرى وأنشطة مدرة للدخل في الأماكن المخصصة لها في المؤسسات النسوية.

كما أطلق القطاع العديد من المبادرات والأنشطة لفائدة النساء خلال فترة الحجر الصحي، نذكر من بينها:

- تفعيل برنامج وطني للمسابقات الإبداعية بعنوان "لنتحدى فيروس كورونا معا" لصالح الأطفال والشباب على الشبكات الاجتماعية؛
- وضع أكثر من 1.320 مبادرة ذات طابع تعليمي وتفاعلي عن بعد، في إطار برنامج "البيت الرقمي للشباب" على مستوى المديريات الإقليمية لقطاع الشباب، بالإضافة إلى 9.600 نشاط ومبادرة عن بعد نظمتها الجمعيات تحت رعاية الفيدرالية الوطنية للمخيمات الصيفية؛
- تفعيل عملية "سلامة" بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب، والتي تهدف إلى توزيع ما مجموعه 1.367 عدة صحية فردية ومؤسساتية لصالح أطفال مراكز حماية الطفولة والفتيات المستفيدات من دور الفتيات، على مستوى مختلف المناطق القروية وشبه الحضرية بالمملكة.

V. الولوج العادل لعوامل الإنتاج من أجل تقوية التمكين الاقتصادي للمرأة

يتطلب ولوج النساء العادل لحقوق النساء الاقتصادية تحسين ولوجهن إلى سوق الشغل وإلى الأنشطة المذرة للدخل، وكذا تعزيز مساهمتها في اتخاذ القرار. ولذلك يستعرض هذا المحور الجانب الأفقي للتشغيل قبل التطرق للفرص القطاعية المتاحة للنساء لتعزيز تمكينهن الاقتصادي.

1. القطاع المكلف بالشغل

باعتباره القطاع الحكومي المكلف بإعداد وتنفيذ السياسات الحكومية في مجال الشغل والتشغيل ، يسهر القطاع المكلف بالشغل على تفعيل الأوراش الكبرى كتعميم التغطية الاجتماعية وتنزيل خارطة الطريق المتعلقة بالنموذج التنموي الجديد الذي جعل إنعاش تشغيل المرأة ضمن الأولويات الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الوزارة مدعوة لتعزيز جهودها لترسيخ المساواة بين الجنسين في مخططات عملها.

1.1. تحليل القطاع من منظورالنوع: مدخل لإنجاح برمجة تستجيب لبعد النوع

يتوفر قطاع الشغل، منذ سنة 2019 على دراسة تحليلية للنوع الاجتماعي، أنجزت في إطار برنامج الشراكة بين مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية من أجل تقوية تنفيذ الميزانية المراعية لبعد النوع الاجتماعي. وقد ساهمت نتائج هذا التحليل في تحسين وإغناء سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المتعلقة بالقطاع[57].

وفي نفس الإطار، وبالنظر إلى السياق الوطني والدولي المتعلق بتداعيات الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا والذي أثر سلبا على عمل النساء[58]، أطلق قطاع الشغل بشراكة مع وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب دراسة تهم تحديد أثر هذه الأزمة على مشاركة النساء في سوق الشغل والنهوض بالمساواة بين الجنسين في الوسط المهني.

2.1. توافق الأولويات للحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والخطة الحكومية للمساواة II

يعتبر تقليص التفاوت بين الجنسين في مجال الولوج للنشاط والشغل اللائق والحماية الاجتماعية من صلب الأهداف الاستراتيجية لقطاع الشغل. ولتحقيق ذلك، قامت القطاع بتفعيل مجموعة من الرافعات التي تهدف إلى تطوير فرص تشغيل المرأة وتمكينها الاقتصادي، وذلك عبر برامج سوق الشغل وإغناء الترسانة القانونية مع الاخذ بعن الاعتبار بعد النوع وتقوية دورمراقبة تطبيق قوانين الشغل التي تؤطر عمل المرأة الأجيرة وتوطيد التعاون مع المجتمع المدني في هذا المجال. وتتوافق هذه المجالات لتدخل القطاع مع مشاركته في تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة والبرنامج الوطني "مغرب- التمكين".

3.1. التعاون بين القطاعات : مدخل مهم للحد من الفوارق بين الجنسين

يرتكز إنجاز المشاريع والبرامج، بما فيها تلك المتعلقة بتقليص الفوارق بين الجنسين، على النجاح في تلاقي وانسجام السياسات والمخططات العمومية والقطاعية، وعلى تكامل جهود المتدخلين، خصوصا مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية ومع الجماعات الترابية وكذا المجتمع المدني، وذلك بالنظر لأفقية الإشكاليات المتعلقة بالتشغيل. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع ينخرط بشكل فعال في آليات التنسيق التي تم تنزيلها لتتبع تنزيل الخطة الحكومية للمساواة، والتي تضم مختلف الفاعلين في هذا المجال.كما تشتغل الوزارة بشكل وثيق مع مركز الامتياز لميزانية النوع.

---

57 لقد تطرقت هذه التحليلات للوضعية الحالية للفوارق بين الجنسين في مجال الشغل، ولمسبباتها وللرافعات الممكنة لتقليص هذه الفوارق، من خلال برمجة ميزانياتية تستجيب لبعد النوع الاجتماعي.

58 يقدم الجزءان الأول والثاني من هذا التقرير مزيدًا من التفاصيل فيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 على نشاط وتشغيل النساء في المغرب بالإضافة إلى الانعكاسات المحتملة على خلق الثروة على المستوى الوطني.

ومن جهة أخرى، ومن أجل تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية والصحية لفائدة العاملين والعاملات غير الأجراء، يشتغل قطاع الشغل وفق مقاربة مبنية على التشاور والتنسيق مع العديد من المتدخلين. ويتعلق الأمر بوزارة الصحة والوكالة الوطنية للتأمين الصحي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالإضافة إلى هيئات مهنية أخرى. كما يعمل القطاع بشراكة مع مجموعة من المنظمات الدولية في إطار هذه المشاريع والبرامج (وكالة تحدي الألفية، الوكالة الفرنسية للتنمية، الاتحاد الأوروبي...).

4.1. سلسلة النتائج القائمة على النوع: تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

تضم سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع الاجتماعي التي وضعها القطاع ثلاثة برامج تتعلق بمشاريع الدعم والقيادة، والتشغيل ورصد سوق الشغل والشغل. وقد تم إرفاق هذه البرامج بأهداف ومؤشرات مراعية لبعد النوع الاجتماعي تعكس المجهودات التي يبذلها القطاع من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين في مجال الولوج للتكوين و المقاولة النسائية في إطار مشروع "من أجلك"، بالإضافة لدراسات تحليلية لبعد النوع الاجتماعي والتعاون مع المجتمع المدني وتخصيص مكافآت لفائدة المقاولات الرائدة لتحفيز نشر ثقافة المساواة. ومع ذلك، فإن برنامج الحماية الاجتماعية للعمال لا يصاحبه هدف أو مؤشر يراعي بعد النوع الاجتماعي. ويشجع التزام بلدنا منذ سنة 2021 بتعميم التغطية الاجتماعية وجعلها أولوية وطنية على إغناء سلسلة نتائج القطاع بأهداف ومؤشرات تراعي المساواة بين الجنسين والتي من شأنها أن تعكس مستوى استفادة النساء من هذه الآليات المعتمدة.

برنامج	أهداف	مؤشرات	مؤشر فرعية	إنجازات 2020	قانون المالية 2021
الدعم والقيادة	تثمين الموارد البشرية وتقديم الدعم لأعمال الاجتماعية	نسبة النساء المستفيدات من التكوين	-	11%	30%
التشغيل ورصد سوق الشغل	دعم ومواكبة الوزارة من خلال التعاون الدولي والشراكة	عدد برامج التعاون الدولي التي تشارك فيها الوزارة	نسبة مشاريع التعاون الدولي المدمجة لبعد النوع الاجتماعي	84%	50%
		عدد المستفيدين من التكوين في إطار التعاون الدولي بالمغرب وبالخارج	عدد المستفيدات من التكوين في إطار التعاون الدولي بالمغرب	44	36
			عدد المستفيدات من التكوين في إطار التعاون الدولي بالخارج	01	13
	إنعاش التشغيل المنتج للجميع بما في ذلك النساء والشباب	عدد المقاولات المحدثة من طرف النساء والمواكبة في إطار مشروع "من أجلك"		437	500
الشغل	تطوير آلية تتبع سوق الشغل	عدد المنشورات (مذكرات إخبارية، تقارير...)	معدل المنشورات التي تتضمن إحصائيات حول بعد النوع	40%	25%
	حماية الفئات الخاصة في الشغل	عدد الجمعيات المتعاقدة في مجال إنعاش المساواة في الشغل		7	9
		عدد المقاولات المرشحة لجائزة المساواة المهنية[59]		72	56

المصدر: قطاع الشغل، 2021.

جدول29 : سلسلة النتائج المستجيبة لبعد لقطاع الشغل

[59] تستفيد سنويا المقاولات المرشحة التي تسجل تقدماً في مجال الإدماج والمساواة المهنية، بهدف تحسين ظروف ولوج المرأة للعمل واستمرارها في الوسط المهني، من شهادة " المساواة المهنية ".

1.4.1. إجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين غير مدمجة في سلاسل النتائج المراعية لبعد النوع

اعتمد قطاع الشغل إجراءات أخرى تهدف لحماية وتعزيز حقوق الشغيلات والتي لم يتم إدراجها بسلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي. ويتعلق الأمر بما يلي :

- تشديد *المراقبة على ظروف اشتغال النساء*: تم إجراء 5.156 زيارة من طرف مفتشي الشغل سنة 2020 بالرغم من الظرفية الصعبة التي فرضتها جائحة كوفيد-19، واستهدفت ظروف عمل النساء في مختلف الوحدات الإنتاجية؛
- *الوساطة في سوق الشغل*: قدمت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، من خلال شبكتها المكونة من 88 وكالة محلية سنة 2020، خدماتها (حضوريا أوعن بعد) للباحثين عن عمل، نساءً ورجالًا، على شكل معلومات وتوجيهات ومقابلات لتقييم الكفاءات وورشات البحث عن عمل. وتبعا لذلك، شكلت النساء 45% من إجمالي عدد الأشخاص المسجلين حديثًا في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات و44% من إجمالي عدد المستفيدين من مقابلات تقييم الكفاءات و51% من إجمالي عدد المستفيدين من ورشات البحث عن عمل.
- *البرامج الجهوية لإنعاش الشغل*: بالإضافة لمشروع دعم الإدماج المهني للشباب بجهة مراكش-أشفي، يتم حاليا إطلاق برامج جهوية جديدة لإنعاش الشغل تهم جهات الرباط-سلا-القنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة وسوس-ماسة بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي، وتراعي هذه البرامج بعد النوع الاجتماعي على مستوى العديد من أنشطتها.
- *برامج سوق العمل النشطة*: تهدف هذه البرامج إلى تسهيل الادماج وتحسين قابلية التشغيل لطالبي العمل، وكذا تقديم الدعم والمواكبة لحاملي المشاريع. وفيما يلي توزيع المستفيدين من هذه البرامج حسب النوع:

البرنامج	الهدف	نسبة النساء من مجموع المستفيدين
إدماج	تسهيل إدماج طالبي الشغل	49%
تحفيز	إنعاش التشغيل بالمقاولات والجمعيات والتعاونيات الحديثة التأسيس	32%
تأهيل	تحسين قابلية التشغيل لطالبي العمل	40%
التشغيل الذاتي	مواكبة حاملي المشاريع المقاولين في خلق المقاولات	22%

المصدر: قطاع الشغل، 2021.

الجدول 30 : نسبة النساء من مجموع المستفيدين من برامج التشغيل النشطة

5.1. التقدم المحرز في المجال التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي لتعزيز المساواة بين الجنسين

لضمان إعمال مقتضيات القانون رقم 19.12 المتعلق بتحديد شروط العمل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين، قام القطاع المكلف بالشغل بإعداد دليل عملي. و قام القطاع أيضا ببتوقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 28 شتنبر2020 مع رئاسة النيابة العامة، وذلك من أجل التنسيق والتعاون بين مفتشي الشغل وقضاة وأطر رئاسة النيابة العامة. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إلى غاية متم يونيو 2021 تسجيل حصيلة إيجابية من طرف المصالح الخارجية للقطاع بلغت 5.367 عقد عمل في هذا المجال منها 398 عقد عمل يخص العاملات والعمال الأجانب.

وبالإضافة إلى ذلك، وبغية مواءمة ترسانته القانونية الوطنية مع معايير العمل الدولية، قام قطاع الشغل سنة 2020 بدراسة حول إمكانية المصادقة على اتفاقية العمل الدولية رقم 189 لسنة 2011 المتعلقة بالحقوق الأساسية للعمال المنزليين وتوصيتها رقم 201، كما أطلق دراسة أخرى حول إمكانية المصادقة على اتفاقية العمل الدولية رقم 190 حول العنف والتحرش وتوصيتها رقم 206.

2. القطاع المكلف بالفلاحة

تشكل المساواة بين الجنسين وكذا مكافحة التمييزعنصراً أساسياً في سياسة التنمية التي ينهجها قطاع الفلاحة. وفي هذا الصدد يواصل هذا الأخير جهوده لتعزيز بعد النوع الاجتماعي في برامج عمله وهياكله التنظيمية، علما أنه يساهم منذ عدة سنوات في النهوض بالمرأة القروية اجتماعيا واقتصاديا.

1.2. التحليل القائم على النوع: مدخل لإنجاح برمجة مدمجة لبعد النوع

على غرار العديد من القطاعات، تلقى قطاع الفلاحة خلال سنة 2019 دعما من مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع في إطار شراكته مع الوكالة الفرنسية للتنمية ، من أجل القيام بتحليل لقطاع الفلاحة من منظور النوع الاجتماعي. وقد مكن هذا التحليل من إثراء وتحسين سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع لقطاع الفلاحة (انظر إلى النقطة 2.4).

2.2. توافق الأولويات للحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية الوزارة والخطة الحكومية للمساواة II

يشكل بعد النوع الاجتماعي مكونا هاما لمختلف استراتيجيات قطاع الفلاحة، بدءا من مخطط المغرب الأخضر إلى غاية الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030". وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد القطاع استراتيجية لإدماج بعد النوع الاجتماعي ترتكز على المحاور التالية:

المحور 1 : التعزيز المؤسساتي لبعد النوع الاجتماعي وللحكامة على مستوى السلاسل الفلاحية. وفي هذا السياق، تشكل مديرية التعليم والتكوين والبحث نقطة وصل لبعد النوع الاجتماعي في القطاع.

المحور 2 : تعزيز القدرات في مجال اعتماد بعد النوع الاجتماعي على مستوى السلاسل الفلاحية و ذلك عبرتزويد الموارد البشرية بالآليات والمنهجيات المتعلقة بمقاربة النوع.

المحور 3 : دمج بعد النوع الاجتماعي في تخطيط البرامج والمشاريع التنموية الفلاحية.

المحور 4 : تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا على مستوى مختلف السلاسل الفلاحية من خلال تشجيعها على ريادة الأعمال وكذا من خلال المواكبة والتكوين.

المحور 5 : تطوير الشراكة الوطنية والدولية بخصوص إدماج بعد النوع الاجتماعي.

المحور 6 : تتبع وتقييم مدى إدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى السلاسل الفلاحية، من خلال إنشاء مكتب لتدبير البرامج وإعداد التقارير الخاصة بها.

وتتماشى هذه الاستراتيجية تماما مع التزامات القطاع في إطار الخطة الحكومية الثانية للمساواة من حيث مأسسة ونشر مبادئ المساواة والإنصاف، وتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا، وكذا إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك القطاع في برنامج "مغرب-التمكين"، من خلال إجراءات الدعم والإرشاد والمواكبة والتنظيم المهني وتسويق المواد التي تنتجها المرأة.

3.2. التعاون بين القطاعات : مدخل مهم للحد من الفوارق بين الجنسين

يشتغل قطاع الفلاحة بتعاون مع عدة قطاعات وزارية ومع العديد من المنظمات الدولية لتعزيز المساواة بين الجنسين وذلك للطابع الأفقي نظرا للنطاق الواسع للمجالات المتعلقة بالتنمية الفلاحية والقروية.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنه وفقا لمشروع التعاون بين المغرب وكندا بشأن إصلاح التعليم من منظور مقاربة الكفاءة، شارك قطاع الفلاحة مع قطاع التكوين المهني في إحداث مرجع لمعايير وقيم المساواة والإنصاف بين الجنسين على مستوى مؤسسات التكوين المهني الخاص بالمهارات الفلاحية.

وفيما يتعلق بتنفيذ منحة الاستعداد لصندوق المناخ الأخضر، أجرت وكالة التنمية الفلاحية خلال سنة 2019 دراسة لتحديد سياستها لتعزيز بعد النوع الاجتماعي. وقد تم إعداد هذه السياسة وتحويرها حول 10 إجراءات تغطي أربعة مجالات استراتيجية، تتعلق بالحكامة، والإجراءات الداخلية، والتوعية وتعزيز القدرات.

ومن جهته، يهدف مشروع التنمية القروية المدمجة في المناطق الجبلية بالشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية، والذي يغطي الفترة من 2020 إلى 2025، إلى تنمية الحس المقاولاتي عند 3.000 امرأة وشاب من بين أفقر ساكنة جماعتين ترابيتين في تازة.

وفيما يتعلق بتدبير المياه، استفادت 361 امرأة من حصص إعلامية وتكوينية حول السقي والتنمية الفلاحية في إطار مشروع تحديث السقي الكبير الذي يموله البنك الدولي في الفترة 2016- 2022 على مستوى أربعة مكاتب جهوية للتنمية الفلاحية (تادلة والحوز والغرب ودكالة). وبالإضافة إلى ذلك، تم تكوين حوالي 130 امرأة من بين الأطر والتقنيين على تقنيات السقي الموضعي وتدبيرالسقي والبيئة.

ومن جهة أخرى، يشمل مشروع تنمية السقي و تكييف الفلاحة المسقية مع التغيرات المناخية بسافلة سد قدوسة، بالتعاون مع وكالة التنمية الفرنسية وصندوق المناخ الأخضر في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023، مكونا يخص التكيف مع تغير المناخ في الواحات مع إدماج مكون فرعي يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية.

4.2. سلسلة النتائج القائمة على النوع: تنفيذ منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع

تغطي سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي التي وضعها قطاع الفلاحة برنامجين اثنين يتعلقان بتطوير سلاسل الإنتاج وكذا التعليم والتكوين والبحث. وقد أرفقت هذه البرامج بأهداف ومؤشرات ومؤشرات فرعية تراعي بعد النوع الاجتماعي.

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2020	قانون المالية 2021
تطوير سلاسل الإنتاج	تطوير وضع العلامات وتحسين العرض من المنتجات المحلية	معدل إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج تطوير المنتجات المحلية		%49	%50
	تحسين تغطية الفلاحين المؤطرين من طرف المرشدين الفلاحيين	عدد الفلاحين المؤطرين من طرف المرشدين الفلاحيين	عدد الفلاحات المؤطرات من طرف مستشار فلاحي	1.227	195
			عدد الفلاحين المؤطرين من طرف مستشار فلاحي		1.105
التعليم والتكوين والبحث	توجيه تكوين الأطر العليا حسب حاجيات المهنيين	معدل إدماج خرجي التعليم العالي	معدل إدماج الخرجين من الذكور		
			معدل إدماج المتخرجات من الإناث		
	تشجيع الابتكار والبحث في مجال الفلاحة	معدل إصدار الباحثين والأساتذة الباحثين	معدل إصدار الباحثين والأساتذة الباحثين	%1,3	%1,5
			معدل إصدار الباحثات والأستاذات الباحثات	%1,3	%1,5
	تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي	معدل نجاح المتدربين	معدل نجاح المتدربين الذكور	%93	%94
			معدل نجاح المتدربات الإناث	%97	%96
	إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج التنمية الفلاحية	عدد المستفيدين من التكوين المدمج لبعد النوع	عدد النساء القرويات المستفيدات من التكوين		90
			عدد نقط الوصل وأطر قطاع الفلاحة المستفيدين من التكوين المدمج لبعد النوع		90

المصدر: قطاع الفلاحة، 2021.

الجدول 31 : سلسلة النتائج التي تراعي مقاربة النوع المعتمدة من طرف قطاع الفلاحة

يسلط الجدول التالي الضوء على الإجراءات المتخذة من طرف قطاع الفلاحة من أجل تحقيق أهداف النهوض بالمساواة بين الجنسين والتي أدرجت في إطار سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي السالفة الذكر.

وتوضح هذه السلسلة أن قطاع الفلاحة يبرمج بانتظام دورات لتعزيز قدرات التنظيمات المهنية الفلاحية النسوية، بالإضافة إلى التأطير الوثيق والمواكبة على المستوى التقني والإداري وريادة المقاولات. كما اتخذ القطاع العديد من الإجراءات الرامية إلى تحسين وتثمين المنتجات المحلية، وخاصة منها المنتجات النسوية، مع تقديم الدعم التجاري لترويج هذه المنتجات عبر القنوات الرقمية (إنشاء منصة إلكترونية للمبيعات عبر الإنترنت). في نفس السياق، اتخذ القطاع عدة تدابير لتعزيز تكافؤ فرص ولوج الفتيات والفتيان إلى التكوين المهني في المهن المرتبطة بالفلاحة والى الخدمات الاجتماعية.

المجالات	أهم الإنجازات
تعزيز قدرات التنظيمات المهنية الفلاحية	- منح 40 ترخيص لاستعمال العلامة الجماعية لفائدة 22 تجمع مهني منها 3 تجمعات نسوية - تهيئة 27 وحدة للإنتاج منها 17 لفائدة التعاونيات النسوية (63%) وتضم 414 عضوا منها 232 امرأة (56%)
تثمين المنتجات الفلاحية المحلية	- إنشاء 6 وحدات لإنتاج المنتجات المحلية منها 5 تضم النساء فقط و1 مختلطة تضم 87% من النساء - استهداف 159 تجمع مهني منها 88 تجمع نسوي (55%) ، تضم 5432 عضوا منها 3487 امرأة (64%)
المواكبة الرقمية	إنشاء 18 متجر الكتروني لفائدة تجمعات المنتجين منها 8 تضم النساء (44,5%)
التكوين المهني	- إحداث بنك للمحتوى التربوي لتعزيز رقمنة التكوين - تنظيم دورات تكوينية عن بعد لفائدة 212 إطار منهم 72 امرأة (34%)
الإرشاد الفلاحي	-التشجيع على الولوج لمهنة الإرشاد الفلاحي الخاص عبر التوعية والمواكبة والتكوين. منح حوالي 16 ترخيص للنساء من بين إجمالي 131 ترخيص (12%) في 2021

المصدر: قطاع الفلاحة، شتنبر 2021.

الجدول 32: الإجراءات الرامية لتعزيز مقاربة النوع المعتمدة من طرف قطاع الفلاحة

5.2. التقدم التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين

أحدث قطاع الفلاحة لجنة تقنية مكلفة بالنوع الاجتماعي، تتألف من نقط الوصل المتواجدة على مستوى جميع الهياكل التابعة للقطاع، وتتولى قيادتها مديرية التعليم والتكوين والبحث. وتعد هذه اللجنة آلية للتتبع وتبادل الأفكار ودعم إدماج بعد النوع في استراتيجيات عمل القطاع. وتجتمع هذه الجنة مرة واحدة في السنة على الأقل.

3. القطاع المكلف بالصيد البحري

يواصل القطاع المكلف بالصيد البحري مجهوداته لإدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى ممارسات البرمجة وفقا لأحكام للقانون التنظيمي لقانون المالية. وينبغي لهذا الانخراط أن يستفيد من الدراسة التحليلية للنوع الاجتماعي بالقطاع التي تم إنجازها بدعم من مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، الشيء الذي سيمكن من تحسين وإثراء سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي الخاصة بالقطاع.

1.3. تحليل القطاع من منظورالنوع: مدخل لإنجاح برمجة تستجيب لبعد النوع

في إطار المواكبة من طرف مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية، يتوفر قطاع الصيد البحري، منذ سنة 2019، على دراسة تحليلية للنوع الاجتماعي. وقد مكنت هذه الدراسة من جرد أبعاد ومدى الفوارق بين الجنسين بمختلف الأنشطة المتعلقة بالقطاع وكذا الحلول الممكنة[60]. وبالتالي، يمكن اعتبار تحليل القطاع من منظور النوع الاجتماعي قاعدة عمل لتحسين وإثراء سلاسل النتائج المراعية للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف الوزارة.

2.3. ملاءمة أولويات الوزارة للحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخطط الحكومي الثاني للمساواة

سيمكن الحد من الفوارق بين الجنسين بالنسبة للولوج إلى الموارد البحرية والعمل في جميع الأنشطة ذات الصلة باستغلال وحكامة هذه الموارد من دعم تحقيق التوجهات الاستراتيجية لمخطط أليوتيس[61] المتعلقة بالاستدامة والتنافسية وتعزيز الأداء. ولبلوغ هذا الهدف، تستمر وحدة النوع الاجتماعي والتنمية، والمحدثة على مستوى الكتابة العامة لقطاع الصيد البحري سنة 2001، في بذل المجهودات الضرورية لتأطير ومواكبة نساء وبنات الصيادين في المجالات المتعلقة بالدورات التحسيسية والتكوين المهني والمواكبة والمساعدة التقنية ودعم القدرات في مجال المقاولات والتشغيل.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن قطاع الصيد البحري منخرط بقوة في تفعيل الخطة الحكومية الثانية للمساواة من خلال التدابير المتعلقة بدعم مكانة المرأة على مستوى سلاسل إنتاج قطاع الصيد البحري والصناعات التحويلية التقليدية... ويعزز هذا الانخراط التزام القطاع في إطار برنامج "مغرب-التمكين".

3.3. التعاون بين القطاعات : مكون مهم للحد من الفوارق بين الجنسين

بالنظر لمهامه ولمختلف مسؤولياته التي تخص كافة حلقات سلسلة الإنتاج البحري، يعمل القطاع بشراكة مع العديد من الوزارات الأخرى والمؤسسات في العديد من القضايا بما في ذلك تلك التي تستهدف الحد من الفوارق بين الجنسين. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة فيما يخص المخطط الحكومي الثاني للمساواة وكذا برنامج مغرب-التمكين، ووزارة الصحة، والقطاع المكلف بالتكوين المهني، ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، وكذا مكتب التنمية والتعاون (ODECO) في إطار الإجراءات المرتبطة بتحسيس ومساعدة الجمعيات النسائية من أجل تنظيمها في إطار تعاونيات... وبالإضافة إلى ذلك، أبرم والإدماج الاجتماعي والأسرة الصيد البحري شراكات مع العديد من المنظمات الدولية النشيطة في هذا المجال (منظمة الأمم المتحدة للنساء، برنامج تحدي الألفية...).

4.3. سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي : تطبيق منهجية الأداء المراعي لبعد النوع الاجتماعي

تشمل سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي لقطاع الصيد البحري برنامجين أساسيين متعلقين بالتأهيل والدعم السوسيو-مهني وسلامة البحارة وكذا القيادة والحكامة. وقد أرفق كل برنامج بأهداف ومؤشرات تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. وتجدر

[60] النتائج الرئيسية والتوصيات المنبثقة عن الدراسة التحليلية للنوع الاجتماعي بقطاع الصيد البحري مفصلة في النسخة 2020 لتقريرالميزانية القائمة عل النتائج من منظور النوع الاجتماعي.

[61] من أجل مواصلة دينامية تنمية القطاع ورفع التحديات الحالية والمستقبلية، تعمل وزارة الصيد البحري حاليا على إعداد دراسة من أجل وضع استراتيجية متجددة وشاملة وطموحة لتحديث وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع في الفترة 2021-2030. وتغطي هذه الاستراتيجية جميع حلقات سلسلة القيمة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وتفتح آفاقا نحو توجهات جديدة للتنمية مع إدماج لبعد النوع الاجتماعي.

الإشارة إلى أن برنامج القيادة والحكامة يتضمن هدفا متعلقا بمأسسة إدماج مقاربة النوع على مستوى الوزارة والذي يتم تقييم مدى تحقيقه بواسطة مؤشرين يتعلق الأول بنسبة إنجاز مخطط مأسسة النوع الاجتماعي والثاني بعدد أطر القطاع الذين استفادوا من دورات التكوين حول النوع الاجتماعي (انظر الجدول أدناه).

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2020	أهداف 2021
التأهيل والدعم السوسيو-مهني وسلامة البحارة	توفر قطاع الصيد على عاملين مؤهلين مع مراعاة مقاربة النوع	معدل الخريجين نساء ورجالا المكونين من خلال برامج معتمدة على المقاربة المبنية على الكفاءة	معدل الخريجات المكونات من خلال برامج معتمدة على المقاربة المبنية على الكفاءة		%10
			معدل الخريجين الرجال المكونين من خلال برامج معتمدة على المقاربة المبنية على الكفاءة		%30
		نسبة إدماج الخريجين الذكور و الإناث 6 أشهر بعد حصولهم على الشهادة	نسبة إدماج الخريجات 6 أشهر بعد حصولهم على الشهادة	*	%51
			نسبة إدماج الخريجين الذكور 6 أشهر بعد حصولهم على الشهادة	*	%81
		معدل تكوين المؤطرين في مجال مقاربة النوع الاجتماعي			%20
	دعم التدابير الاقتصادية و الاجتماعية لفائدة مهنيي القطاع مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي	معدل دورات الإرشاد المنجزة لفائدة النساء والرجال من	معدل دورات الإرشاد المنجزة لفائدة النساء		%5
			معدل دورات الإرشاد المنجزة لفائدة الرجال		%8
		نسبة انخراط الرجال والنساء بتعاونيات الصيد	نسبة انخراط الرجال بتعاونيات الصيد		%87
			نسبة انخراط النساء بتعاونيات الصيد		%50
القيادة والحكامة	تقوية كفاءات الموارد البشرية للوزارة ودعم مساوات الجنسين	نسبة مشاركة الموظفين نساء ورجالا في برامج التكوين (الموارد البشرية للوزارة)	نسبة مشاركة الموظفات في برامج التكوين	%33	%30
			نسبة مشاركة الموظفين الرجال في برامج التكوين	%67	%70
	مأسسة إدماج دليل لمقاربة النوع على مستوى الوزارة	نسبة إنجاز مخطط مأسسة النوع الاجتماعي		%25	%60
		نسبة أطر الوزارة المستفيدين من التكوين الخاص ببعد النوع الاجتماعي		**	%20

المصدر : قطاع الصيد البحري، 2021.

*تجدر الإشارة إلى أنه بسبب الاضطرابات التي شهدتها مؤسسات التكوين البحري والناجمة عن تفشي جائحة كوفيد 19، عمدت مجمل مؤسسات التكوين إلى إجراء اختبارات التخرج خلال دجنبر 2020 باستثناء المعهد العالي للصيد البحري بأكادير ومركز التأهيل المهني بأكادير اللذان أجريا الاختبارات في يوليوز 2020 وشتنبر 2020 على التوالي. غير أن حساب المؤشر يتم على أساس فترة ستة أشهر بعد الحصول على شهادة التخرج، مما أدى إلى عدم توافر البيانات اللازمة لحساب معدل الانخراط في العمل.

**لم يتمكن القطاع من تنفيذ مخطط التكوين لسنة 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

الجدول 33 : سلسلة النتائج المراعية للنوع الاجتماعي والمعتمدة من طرف قطاع الصيد البحري

5.3.التقدم التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي لتعزيز المساواة بين الجنسين

تم منذ سنة 2019 دعم وحدة النوع الاجتماعي والتنمية (UGED) التابعة لوزارة الصيد البحري لتنفيذ المهام وذلك من خلال إنشاء لجنة النوع الاجتماعي التي تضم ممثلي المصالح المركزية واللامركزية للوزارة، وكذا ممثلي المؤسسات التي تشرف عليها الوزارة. وتتولى هذه اللجنة تنسيق الجهود المبذولة لإدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى عمليات التخطيط والبرمجة بالوزارة.

4. القطاع المكلف بالصناعة والتجارة

يتكلف قطاع الصناعة والتجارة بتصميم وتنفيذ السياسة الحكومية في مجالي الصناعة والتجارة، مما يضعه في طليعة المتدخلين في تنزيل خارطة الطريق التي تأطر النموذج التنموي الجديد والذي وضع التمكين الاقتصادي للنساء كإحدى الأولويات الوطنية. لتحقيق ذلك فالقطاع مطالب ببدل مزيد من المجهودات من أجل إدماج أوسع لبعد النوع الاجتماعي في إعداد برامجه وصياغة ميزانيته.

1.4.تحليل القطاع من منظور النوع: نقطة الانطلاقة لإنجاح برمجة مراعية لبعد النوع

يتوفر القطاع منذ سنة 2019 على تحليل قطاعي من منظور النوع تم إنجازه في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تنزيل الخطة الحكومية الثانية للمساواة. تفيد إحدى أهم خلاصات هذا التحليل أن صعوبة كبيرة تعترض إدماج بعد النوع في خطط عمل القطاع. وتكمن هذه الصعوبات في قلة المعطيات الإحصائية التي تراعي بعد النوع. ولتجاوزها قام قطاع الصناعة والتجارة بمجموعة من الإجراءات:

- *إطلاق دراسة حول تطوير المقاولة النسوية في قطاعي الصناعة والتجارة*: وتهدف الدراسة إلى تحديد أهم مكامن الضعف التي تحد من إنشاء وتطوير المقاولة النسوية وإلى التوفر على جرد للفاعلين والمتدخلين في مجال المقاولة النسوية في قطاعي الصناعة والتجارة بالمغرب واستنباط مخطط عمل للنهوض بهذه المقاولة.
- *إنجاز تدقيق من منظور النوع*: يهدف هذا التدقيق الذي يوجد في طور الإنجاز على تقييم الترتيبات التي تم اعتمادها فيما يخص النوع وتقدير الممارسات الداخلية للقطاع والتدابير المتخذة وتحديد النواقص والعراقيل واقتراح تدابير بهدف التحسين.

2.4. توافق أولويات الحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والمخطط الحكومي للمساواة II

يتماشى سير قطاع الصناعة والتجارة في طريق اكتساب أدوات تمكنه من إدماج ممنهج لبعد النوع في برمجته مع انخراطه في تفعيل الخطة الحكومية الثانية للمساواة[62].

كما أن القطاع طرف في برنامج "مغرب التمكين" عن طريق مساهمته في الإصلاحات التشريعية الضرورية، كتحضير مشروع قانون حول إدماج تدابير تشجع تشغيل النساء في دفاتر التحملات لتجهيز وتسيير المناطق الصناعية (كالحضانات والنقل المؤمن إلخ). بالإضافة إلى ذلك، قام القطاع بصياغة مشروع القانون رقم 19.20 الخاص بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 الخاص بالشركات المجهولة الإسم الذي يؤكد على ضرورة إنشاء تمثيلية متوازنة للنساء والرجال في هياكل إدارة هذه الشركات. ودخل هذا القانون حيز التنفيذ في شهر يوليوز 2021 حيث تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 21 يوليوز 2021 [63].

[62] يشمل تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2021 على التفاصيل المتعلقة بانخراط قطاع الصناعة والتجارة في الخطة الحكومية الثانية للمساواة.

[63] وتجدلا الإشارة في هذا الصدد أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في نيويورك قامت بتهنأة المغرب على هذا التقدم المحمود في سبيل إرساء المناصفة في هياكل إدارة الشركات.

3.4. التعاون بين القطاعات: عنصر مهم لتقليص الفوارق بين الجنسين

ونظرا لالتزاماته في إطار تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة وبرنامج "مغرب التمكين"، يعمل قطاع الصناعة والتجارة، وخاصة الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، في شراكة وثيقة مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على تنزيل تلك الالتزامات. ويستفيد القطاع من مواكبة مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي من أجل تنزيل الميزانية المراعية لبعد النوع والتمكن منها.

4.4. سلسلة النتائج القائمة على النوع: تطبيق منهجية الأداء المراعي للنوع

لم يتمكن بعد قطاع الصناعة والتجارة من تنزيل بُعد النوع في مقاربته البرمجية كما تدل على ذلك سلسلة النتائج المستجيبة للنوع التي اعتمدها القطاع، فهذه السلسلة تشمل برنامجا واحدا يخص الدعم والقيادة يصاحبه مؤشر فرعي واحد يراعي بعد النوع و يخص استفادة موظفات القطاع من التكوين (الجدول أدناه). وعليه يجب على القطاع إغناء سلسلة نتائجه المستجيبة للنوع لتتماشى مع المجهودات المبذولة، حاليا والمنتظرة مستقبلا، للنهوض بالمساواة في قطاع الصناعة والتجارة.

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجازات 2020	قانون المالية 2021
الدعم والقيادة	تحسين المهارات وترشيد الموارد	عدد أيام التكوين لكل مستخدم	معدل مشاركة النساء في التكوين	%30	%50

المصدر: قطاع الصناعة والتجارة، 2021

الجدول 34 : سلسلة النتائج المستجيبة للنوع المعتمدة من طرف قطاع الصناعة والتجارة

5.4. التقدم المحرز على المستوى التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي للنهوض بالمساواة بين الجنسين

يتوفر حاليا قطاع الصناعة والتجارة على "لجنة للبرمجة والأداء" مكون من ممثلين عن كل البرامج. وتشمل هذه اللجنة "خلية الميزانية ومراقبة التسيير" التي تتكلف ضمن مهامها بإدماج مقاربة النوع في سلسلة النتائج الخاصة بالقطاع.

5. القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

يعتبر تطوير الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي رافعة قادرة على تقوية التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار التنمية الشاملة التي تتطلع إليها بلادنا. ولتحقيق ذلك، يعمل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي على تكثيف مجهوداته من أجل إدماج ممنهج لبعد النوع في برامجه وميزانياته.

1.5. تحليل القطاع من منظور النوع: مدخل مهم لإنجاح برمجة تدمج بعد النوع

على الرغم من التزام القطاع بالعديد من الإجراءات لتعزيز دور المرأة كمنتجة ومقاولة في مجال الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، فإن هذا الأخير لا يتوفر بعد على تحليل أو تشخيص للفوارق بين الجنسين في نطاق عمله.

2.5. توافق أولويات الحد من الفوارق بين الجنسين مع استراتيجية القطاع والخطة الحكومية للمساواة II

اتخذ قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي عددا من التدابير والأنشطة لصالح النساء الحرفيات والتي تنبثق عن استراتيجية عمله. ونذكر من بين هذه التدابير تطوير برامج تشغيل المرأة القروية وتشجيع القطاع الخاص لضمان تأطير جيد والرفع من تمثيلية المرأة وتعديد أشكال دعم روح المقاولة لدى النساء وإعادة تنظيم القطاع غير المهيكل... ويتوقع أن تكون استراتيجية تطوير الصناعة

التقليدية الجديدة الممتدة لغاية سنة 2030 شاملة ومتكاملة ومدمجة لجميع الفاعلين في القطاع، بما في ذلك النساء، وجميع مكوناته.

وفي نفس السياق، ستراعي الاستراتيجية الجديدة لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي، التي يتم وضعها حاليا والممتدة لغاية 2030، بعد النوع من خلال تعزيز روح المقاولة الاجتماعية وتقوية مكانة المرأة في مختلف الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التابعة للاقتصاد الاجتماعي، وذلك للمساهمة في تمكين المرأة اقتصاديا وخاصة في العالم القروي.

وتتماشى الالتزامات الحالية والمستقبلية لقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مع مجالات تدخله في إطار تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة وبرنامج "مغرب التمكين".

3.5. التعاون بين القطاعات: خطوة مهمة للحد من الفوارق القائمة على النوع

على ضوء الطبيعة الأفقية لمهامه وصلاحياته، يعتمد قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، كجزء من نهج عمله، على شراكات مع العديد من القطاعات الوزارية والجماعات المحلية والغرف المهنية، فضلاً عن المنظمات الوطنية والدولية النشيطة في المجالات المتعلقة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي أبرم عدة شراكات مع الجامعات لإحداث ماجستير في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخلق حاضنات بداخلها. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل هذا القطاع بشراكة مع المجالس الإقليمية لدعم مشاريع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، بما فيها تلك التي تقودها النساء.

وفيما يتعلق بالشراكات الدولية، اعتمد القطاع عدة مبادرات في هذا الاتجاه. نذكر منها:

- توقيع اتفاقية شراكة مع الوزارة الكندية للشؤون الخارجية والتجارة والتنمية من أجل تمكين المرأة ودعم روح المقاولة المستدامة في منطقة مراكش-آسفي.
- توقيع بروتوكول تعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي لتمكين المرأة والشباب من تعزيز روح المقاولة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك في 4 مناطق (الدار البيضاء - سطات، سوس - ماسة، الشرق وطنجة - تطوان - الحسيمة)؛
- توقيع اتفاقية شراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية لإعادة هيكلة وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتأطير إنشاء أقطاب ترابية في هذا المجال مع مراعاة بعد النوع.

4.5. سلسلة النتائج القائمة على النوع: تطبيق منهجية أداء يستجيب للنوع

تشمل سلسلة النتائج المراعية لبعد النوع التي وضعها قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي البرامج الميزانية الثلاثة للقطاع (الدعم والقيادة، والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي). وتقترن هذه البرامج بأهداف لا تراعي، بشكل واضح، بعد النوع إلا أنها مرتبطة بمؤشرات فرعية مستجيبة لبعد النوع الاجتماعي. وتقدم هذه الأخيرة معلومات عن نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين في قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، ونسبة النساء الحرفيات اللاتي يتلقين الدعم واللاتي يستفدن من البنية التحتية المخصصة والتي تم إنشاؤها وكذا نسبة النساء المستفيدات من الدورات التدريبية المرتبطة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني (انظر الجدول أدناه).

البرنامج	الاهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	إنجاز 2020	قانون المالية 2021
الدعم والقيادة	تحسين قدرات الموارد البشرية	عدد أيام التكوين للشخص		[64]	1400
الصناعة التقليدية	تشجيع الجودة والابتكار وإنعاش منتوجات الصناعة التقليدية	عدد الوحدات التي خضعت للتدقيق	نسبة الوحدات النسوية التي خضعت للتدقيق	[65]	%20
	تحسين أدوات الانتاج ومواكبة الفاعلين بالقطاع	عدد المستفيدين من الدعم	حصة النساء المستفيدات من الدعم	37%	25%
		عدد البنى التحتية التي شرعت في تقديم خدماتها	عدد النساء المستفيدات من البنى التحتية التي شرعت في تقديم خدماتها	1531	5856
	تكوين ودعم قدرات الفاعلين في القطاع	نسبة تغطية التكوين	نسبة تغطية النساء بهذا التكوين [66]	%60	60%
الاقتصاد الاجتماعي	دعم وتنسيق اقتصاد اجتماعي وتضامني فعال	العدد الإجمالي للمستفيدين من دورات التكوين	عدد النساء المستفيدات من التكوين	591	995

المصدر: القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، 2021

الجدول35: سلسلة النتائج المستجيبة لبعد النوع لقطاع الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي

5.5. التقدم التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين

تجدر الاشارة في هذا الصدد أن القطاع شرع، كما اتُفق عليه في إطار شراكته مع الوكالة الفرنسية للتنمية، في عملية إعادة هيكلة وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودعم إرساء مكانة الأقطاب الترابية في هذا الشأن مع مراعاة بعد النوع.

[64] لم يتم تنظيم أي نشاط تدريبي، برسم سنة 2020، بسبب أزمة فيروس كورونا.

[65] بسبب الأزمة الصحية، لا يمكن إجراء عمليات التحكم في المعايير الإلزامية وعمليات التدقيق المتعلقة بعمليات إصدار الشهادات في سنة 2020.

[66] يتم حساب هذه النسبة بقسمة عدد المتدربين المسجلين خلال السنة قيد الدراسة على القدرة الاستيعابية لنفس السنة.

الملحق 1: حضور النساء في الهياكل التنظيمية بالقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية

القطاع الوزاري/المؤسسة العمومية		معدل التأنيث	معدل ولوج النساء لمناصب المسؤولية
القطاع المكلف بحقوق الإنسان		%48	%42
وزارة العـدل		%49,4	%16
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج		%15	%7
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الإدارة المركزية	%46	%34
	المصالح الخارجية	%31	%18
	المؤسسات التابعة للوزارة	%39	%28
وزارة التضامن والأسرة والإدماج الاجتماعي والأسرة		%48,26	مديرات : %32 رئيسات أقسام : %33,33 رئيسات مصالح : %32
وزارة الاقتصاد والمالية		%39	%24
القطاع المكلف بالاتصال		%43,6	%41
المندوبية السامية للتخطيط		%46	54%
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي		%47	مناصب المسؤولية: %25 مناصب الخبراء الدائمين: %39
القطاع المكلف بالطاقة		%38	33,6%
القطاع المكلف بالتنمية المستدامة		%50,7	%33,3
القطاعالمكلف بالسكنى وسياسة المدينة		%42,7	%36
القطاع المكلف بالماء		%31	%23,3
القطاع المكلف بالصحة		%63	%23
القطاع المكلف بالتربية الوطنية (ق. ت. و.)		هيئة التدريس: %52 هيئة الإدارة: %38 ق. ت. و. (الإدارة): %30,4	ق. ت. و (الإدارة) : 113من النساء في مناصب المسؤولية
القطاع المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي		30,7%[67] 45,1%[68]	الإدارة المركزية: 37 النساء في مناصب المسؤولية الجامعات: 64 النساء في مناصب المسؤولية
القطاع المكلف بالتكوين المهني		%44	%39
القطاع المكلف بالشباب		%44	21%
القطاع المكلف بالشغل		%41,1	%17,6
القطاع المكلف بالصيد البحري		%26,2	%14
القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي		43%	%22

[67] يتعلق الأمر بنسبة الاستاذات في التعليم العالي والبحث العلمي خلال السنة الدراسية 2020-2021

[68] يتعلق الأمر بنسبة تأنيث الإدارة بالتعليم العالي والبحث العلمي خلال السنة الدراسية 2020-2021

الملحق 2 : ملحقات إحصائية

1- الديمغرافيا

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
1.1- الساكنة (بالألف) (1)	**32597**	**32950**	**33770**	**34125**	**34487**	**34852**	**35220**	**35587**	**35952**	**36313**
إناث	16406	16579	16944	17123	17306	17490	17676	17861	18045	18227
ذكور	16191	16371	16826	17002	17181	17362	17544	17726	17907	18086
معدل الأنوثة (%)	**50,3**	**50,3**	**50,2**	**50,2**	**50,2**	**50,2**	**50,2**	**50,2**	**50,2**	**50,2**
0- 14 سنة	49,0	49,0	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9	48,9
15- 24 سنة	49,3	49,2	50,1	50,0	49,8	49,7	49,5	49,4	49,3	49,2
25- 34 سنة	50,9	50,8	50,9	50,8	50,8	50,8	50,8	50,7	50,7	50,6
35- 44 سنة	52,2	52,1	51,4	51,4	51,4	51,4	51,3	51,3	51,3	51,2
45 سنة فما فوق	51,2	51,3	50,6	50,7	50,8	50,8	50,9	51,0	51,1	51,2

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2018	2019
2.1- الخصوبة										
معدل الخصوبة	**2,30**	**2,23**	**2,19**	**2,59**	**2,20**	**2,10**	**2,20**	**2,19**	**2,13**	**2,12**
الوسط الحضري	2,00	2,00	1,80	2,15	1,80	1,80	2,00	1,99	1,95	1,93
الوسط القروي	2,70	2,70	2,70	3,20	2,70	2,63	2,50	2,49	2,44	2,42

	11/12	12/13	13/14	14/15	15/16	16/17	17/18	18/19	19/20	20/21
3.1- الولادات										
المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)	**18,5**	**18,3**	**18,1**	**17,8**	**17,6**	**17,4**	**17,2**	**16,9**	**16,7**	**16,5**
الوسط الحضري	16,3	16,2	16,1	16,7	16,6	16,5	16,4	16,2	16,1	15,9
الوسط القروي	21,6	21,4	21,1	19,5	19,1	18,8	18,5	18,1	17,8	17,5

	1999	2004	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
4.1- الزواج										
الحالة الزوجية للإناث البالغات 15 سنة فما فوق (%)										
عازبة	42,7	43,8	40,6	40,1	39,7	39,1	38,1	37,4	36,9	34,8
متزوجة	50,6	49,2	52,7	53,2	53,6	54,1	54,9	55,5	56,0	57,5
أرملة	4,9	5,1	5,1	5,1	5,2	5,1	5,2	5,3	5,3	5,5
مطلقة	1,8	1,9	1,6	1,6	1,6	1,6	1,7	1,7	1,8	2,2

	1982	1993	1994	1999	2001	2003	2004	2007	2010	2014
نسبة الإناث العازبات في الفئات العمرية 15-19 و20-24 (%)										
15- 19 سنة	81,5	87,5	87,2	91,4	92,4	89,0	88,9	92,9	90,7	87,1
20- 24 سنة	40,5	56,0	55,6	67,2	69,8	61,7	61,3	65,3	61,4	53,0

	1971	1982	1994	2004	2007	2009	2010	2011	2014	2018 (1)
5.1- السن المتوسط للزواج الأول										
الوسط الحضري والوسط القروي										
ذكور	25,0	27,2	30,0	31,2	31,8	31,6	31,4	31,2	31,4	31,9
إناث	19,3	22,3	25,8	26,3	27,2	26,6	26,6	26,3	25,8	25,5
الوسط الحضري										
ذكور	26,0	28,5	31,2	32,2	32,9	32,5	32,5	32,5	32,1	33,1
إناث	20,9	23,8	26,9	27,1	27,9	27,0	27,4	27,2	26,4	26,6
الوسط القروي										
ذكور	24,2	25,6	28,3	29,5	30,2	29,9	30,0	29,5	30,3	30,0
إناث	18,5	20,8	24,2	25,5	26,3	25,7	25,6	25,3	24,9	23,9

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
أرباب الأسر حسب الجنس (%)(2)										
إناث	**17,7**	**17,9**	**16,2**	**16,3**	**16,4**	**16,5**	**16,6**	**16,7**	**16,7**	**16,9**
الوسط الحضري	19,6	19,7	18,6	18,7	18,8	18,9	19,0	19,1	19,1	19,3
الوسط القروي	14,1	14,4	11,6	11,6	11,5	11,5	11,5	11,5	11,4	11,4
ذكور	**82,3**	**82,1**	**83,8**	**83,7**	**83,6**	**83,5**	**83,4**	**83,3**	**83,3**	**83,1**
الوسط الحضري	80,4	80,3	81,4	81,3	81,2	81,1	81,0	80,9	80,9	80,7
الوسط القروي	85,9	85,6	88,4	88,4	88,5	88,5	88,5	88,5	88,6	88,6

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

البحث الوطني حول السكان وصحة الاسرة 2018 (2)

(2)الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنوات 2004، 2014، البحث الوطني حول الديمغرافيا 2010 و إسقاطات مركز الدراسات و الأبحاث الديمغرافية 2014-2050

2- التربية و التكوين

	11/12	12/13	13/14	14/15	15/16	16/17	17/18	18/19	19/20	20/20
نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 6-11 سنة (%)	**97,9**	**99,6**	**99,5**	**99,1**	**97,4**	**99,1**	**99,5**	**99,8**	**100,0**	**100,0**
ذكور	98,9	100,1	99,9	99,7	98,0	99,6	99,9	100,0	100,0	
إناث	97,0	99,1	99,1	98,5	96,7	98,5	99,0	99,7	100,0	100,0
ذكور- حضري	100,5	101,9	99,5	101,1	96,0	97,7	97,2	97,1	96,7	
إناث- حضري	98,9	100,3	97,5	98,5	95,6	97,1	96,8	97,0	96,8	
ذكور- قروي	96,9	98,1	100,6	98,2	100,6	102,0	103,5	103,9	104,3	
إناث- قروي	94,8	97,7	101,0	98,4	98,2	100,3	101,9	103,3	104,2	
نسبة للتمدرس الخاصة بالفئة العمرية 12-14 سنة (%)	**83,7**	**85,1**	**87,6**	**90,4**	**85,2**	**87,6**	**89,7**	**91,8**	**94,2**	**94,7**
ذكور- حضري	103,1	103,6	104,4	105,1	95,2	97,0	98,2	99,7	101,4	
إناث- حضري	98,5	99,2	100,2	101,1	94,7	96,7	97,9	99,4	101,4	
ذكور- قروي	73,3	74,8	77,5	81,3	79,1	81,9	85,0	87,0	89,3	
إناث- قروي	55,3	57,8	61,5	68,9	66,3	69,4	72,4	75,8	79,8	
نسبة للتمدرس الخاصة بالفئة العمرية 15-17 سنة (%)	**55,4**	**58,5**	**61,1**	**70,1**	**65,3**	**66,6**	**65,8**	**66,9**	**69,6**	**71,1**
ذكور- حضري	86,5	89,3	91,2	100,9	86,1	86,3	83,8	83,7	85,7	
إناث- حضري	80,1	83,1	83,2	90,5	83,8	86,3	86,7	87,8	90,5	
ذكور- قروي	31,6	35,2	39,3	49,6	48,7	49,0	47,0	47,9	50,5	
إناث- قروي	16,3	18,8	21,9	29,4	30,1	32,0	33,1	35,6	39,2	

	11/12	12/13	13/14	14/15	15/16	16/17	17/18	18/19	19/20	20/20
عدد تلاميذ التعليم الأولي (بالألف)	**683**	**685**	**746**	**736**	**659**	**727**	**699**	**800**	**894**	**910**
إناث	290	294	326	320	292	321	313	367	417	318
ذكور	392	391	420	416	367	405	386	433	477	592
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي (بالألف)	**4017**	**4021**	**4030**	**4039**	**4102**	**4211**	**4323**	**4432**	**4536**	**4553**
إناث	1911	1915	1918	1915	1947	2000	2058	2117	2173	
ذكور	2106	2106	2112	2125	2155	2211	2265	2315	2363	
عدد تلاميذ التعليم الثانوي الاعدادي (بالألف)	**1489**	**1571**	**1618**	**1627**	**1645**	**1681**	**1695**	**1737**	**1791**	**1781**
إناث	654	697	724	734	748	769	784	809	839	
ذكور	835	875	895	893	897	912	911	928	952	
عدد تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي (بالألف)	**961**	**984**	**988**	**975**	**980**	**1012**	**1014**	**1018**	**1039**	**1168**
إناث	460	470	469	465	477	499	510	518	533	
ذكور	500	514	520	510	503	513	505	501	505	

	11/12	12/13	13/14	14/15	15/16	16/17	17/18	18/19	19/20	20/20
التعليم العالي (بالألف)(1)	**448**	**541**	**607**	**677**	**750**	**782**	**820**	**876**	**922**	**990**
إناث	213	260	295	327	359	377	400	432	466	
ذكور	235	281	313	351	392	405	420	420	420	
عدد الطلبة بمراكز التكوين المهني (بالألف) (2)	**293**	**301**	**320**	**360**	**389**	**392**	**396**	**387**	**361**	
نسبة التقنيين (%)(3)	64,1	65,5	66,9	67,2	67,6	66,7	65,4	64,8	66,1	

	1998	2004	2008	2009	2010	2013	2014	2017	2018	2019
معدل الأمية 10 سنوات فما فوق (%) (4)	**48,3**	**42,7**	**40,5**	**39,7**	**38,1**	**35,4**	**32,0**			
ذكور	**33,8**	**30,8**	**28,6**	**28,1**	**26,9**	**24,4**	**22,1**	**24,8**	**24,1**	**22,9**
الوسط الحضري	21,0	18,8	18,6	18,4	17,7	16,4	14,0	17,2	16,8	16,0
الوسط القروي	49,9	46,0	42,3	41,6	40,0	36,4	34,9	37,5	36,4	34,9
إناث	**61,9**	**55,0**	**51,9**	**50,8**	**48,8**	**45,7**	**41,9**	**44,1**	**42,9**	**41,5**
الوسط الحضري	45,5	39,5	38,4	37,9	36,2	34,4	31,0	34,4	33,5	32,4
الوسط القروي	83,0	74,5	70,7	69,0	66,9	62,8	60,1	61,0	59,8	58,2

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

- قطاع التربية الوطنية

- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي والابتكار

(1) عدد الطلبة المسجلون بالجامعات المغربية

(2) المصدر : قطاع التكوين المهني

(3) نسبة التقنين المسجلين بالتكوين داخل المؤسسات و التكوين بالتمدرس المهني العمومي والخاص

(4) المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنوات 1994، 2004، 2014 البحث الوطني حول الديمغرافيا 2010، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر بالنسبة 1998/1999، 2007 المؤشرات الإجتماعية 2007 -2014، التقرير الوطني حول أهداف الألفية للتنمية 2009-2015 والمرأة المغربية بالأرقام 2008-2016، و2017، و2018 المندوبية السامية للتخطيط،

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السكان النشيطين إناث (بالآلف)	**3080**	**3042**	**3141**	**3212**	**3203**	**3095**	**2909**	**2920**	**2877**	**2703**
الوسط الحضري	1311	1307	1326	1378	1373	1337	1538	1545	1621	1605
الوسط القروي	1769	1736	1815	1834	1830	1758	1371	1375	1256	1098

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنية حسب فئات السن (%)										
على المستوى الوطني										
15- 24 سنة	19,4	18,7	17,7	16,8	17,2	16,6	16,0	15,1	14,3	13,3
25- 34 سنة	29,1	29,3	28,5	29,1	28,8	29,1	23,2	28,4	28,6	29,1
35- 44 سنة	21,9	22,6	23,0	22,9	22,5	22,7	19,2	23,5	23,4	23,7
45 سنة فما فوق	29,5	29,4	30,8	31,3	31,5	31,6	34,8	33,0	33,8	33,9
على المستوى الحضري										
15- 24 سنة	17,1	15,5	14,8	14,1	13,9	14,3	21,0	15,6	14,6	13,3
25- 34 سنة	35,7	36,3	35,1	35,6	34,9	35,2	22,5	35,1	35,7	36,3
35- 44 سنة	24,2	25,0	24,9	24,9	24,1	24,2	19,9	24,5	24,2	24,2
45 سنة فما فوق	23,0	23,2	25,2	25,4	26,7	26,3	36,6	24,7	25,6	26,2
على المستوى القروي										
15- 24 سنة	21,2	21,1	19,9	18,8	19,6	18,4	25,9	14,6	13,9	13,3
25- 34 سنة	24,3	24,0	23,5	24,3	24,2	24,4	24,2	20,9	20,1	19,9
35- 44 سنة	20,2	20,9	21,6	21,4	21,1	21,6	18,0	22,3	22,5	22,9
45 سنة فما فوق	34,4	34,0	34,9	35,6	35,1	35,6	31,9	42,3	43,3	43,8

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل النشاط إناث (%)	**25,5**	**24,7**	**25,1**	**25,3**	**24,8**	**23,6**	**22,4**	**21,8**	**21,5**	**19,9**
الوسط القروي	36,6	35,6	36,8	36,9	36,6	34,6	29,6	28,6	27,1	23,7
عدد السكان النشيطين المشتغلين إناث (بالآلف)	**2765**	**2740**	**2840**	**2877**	**2867**	**2757**	**2483**	**2511**	**2489**	**2265**
الوسط الحضري	1034	1038	1055	1076	1075	1041	1153	1169	1268	1209
الوسط القروي	1731	1702	1785	1801	1793	1716	1329	1341	1221	1056

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل عمالة الإناث حسب الفئات العمرية (%)										
على المستوى الوطني										
15- 24 سنة	15,9	42,0	14,0	13,9	14,5	13,8	12,0	9,8	9,2	8,8
25- 34 سنة	27,0	83,9	25,0	26,1	25,7	25,7	24,6	22,0	22,0	22,3
35- 44 سنة	28,9	92,3	29,0	28,9	28,3	27,8	27,7	25,8	25,2	25,4
45 سنة فما فوق	23,8	66,5	23,0	23,4	23,2	22,5	21,0	19,8	19,3	18,7
على المستوى الحضري										
15- 24 سنة	8,5	7,0	6,3	6,0	6,0	5,8	5,1	6,1	5,8	6,0
25- 34 سنة	20,2	19,7	18,9	19,2	18,6	18,9	18,1	19,0	19,3	20,7
35- 44 سنة	19,7	19,9	19,6	19,5	19,1	18,6	19,0	20,2	19,8	20,7
45 سنة فما فوق	12,5	12,2	12,6	12,4	12,8	12,1	10,9	11,8	11,8	12,1
على المستوى القروي										
15- 24 سنة	24,8	25,0	23,3	23,6	25,2	24,0	20,8	15,4	14,4	13,0
25- 34 سنة	37,2	35,8	34,1	36,3	36,2	35,8	34,4	27,8	27,3	25,7
35- 44 سنة	45,2	46,0	45,6	45,8	44,6	44,3	43,0	36,9	36,3	35,3
45 سنة فما فوق	41,9	40,8	40,5	42,5	41,5	41,1	39,5	34,7	33,3	31,2
معدل تأنيث العمل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%)										
على المستوى الوطني										
الفلاحة والغابات والصيد البحري	39,0	40,0	40,4	39,9	41,1	41,7	41,4	40,9	34,2	33,6
الصناعة	28,9	30,3	27,4	26,7	26,5	26,3	26,3	24,9	25,9	25,9
البناء والأشغال العمومية	0,9	0,8	0,7	0,7	0,6	0,8	1,0	1,2	1,0	1,1
الخدمات	18,4	18,2	18,1	18,5	18,7	19,0	19,0	18,2	19,0	18,7
على المستوى الحضري	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الفلاحة والغابات والصيد البحري	22,3	24,0	23,2	21,0	19,7	21,5	20,7	19,6	19,5	20,0
الصناعة	28,8	30,2	27,6	26,1	26,3	26,7	26,3	25,2	26,6	26,4
البناء والأشغال العمومية	1,3	1,2	1,2	1,1	0,9	1,2	1,6	1,9	1,4	1,6
الخدمات	20,9	20,5	20,5	20,9	21,0	21,2	21,2	20,5	21,3	20,9

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق) (تابع)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل تأنيث العمل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (%) على المستوى القروي										
الفلاحة والغابات والصيد البحري	41,0	41,6	41,2	42,5	43,0	42,8	42,3	35,4	34,8	34,0
الصناعة	30,6	26,1	29,5	27,2	24,6	26,2	23,7	22,0	22,9	24,9
البناء والأشغال العمومية	0,2	0,1	0,1	0,1	0,3	0,3	0,1	0,2	0,2	0,3
الخدمات	7,1	6,7	7,2	7,9	7,8	8,5	7,6	7,4	6,9	7,2

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السكان النشيطين العاطلين إناث (بالآلف)	**315**	**302**	**301**	**334**	**336**	**338**	**427**	**410**	**388**	**438**
الوسط القروي	37	34	30	33	38	42	42	34	34	42
معدل أنوثة السكان النشيطين العاطلين (%)	**30,6**	**29,1**	**27,8**	**28,6**	**29,2**	**30,6**	**35,1**	**35,1**	**35,0**	**30,7**
الوسط الحضري	34,0	32,6	31,1	32,3	32,2	33,7	37,9	37,9	38,1	34,4
الوسط القروي	17,7	15,7	14,2	14,0	16,8	18,5	20,9	19,0	19,2	15,3
معدل البطالة إناث حسب وسط الإقامة (%)	**10,2**	**9,9**	**9,6**	**10,4**	**10,5**	**10,9**	**14,7**	**14,1**	**13,5**	**16,2**
الوسط الحضري	21,2	20,6	20,4	21,9	21,7	22,2	25,0	23,9	21,8	24,7
الوسط القروي	2,1	1,9	1,6	1,8	2,1	2,4	3,1	2,6	2,7	3,9

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة الحضري إناث حسب فئات السن (%)										
15- 24 سنة	16,1	17,4	19,2	18,1	19,1	21,4	23,3	34,3	33,6	33,4
25- 34 سنة	15,2	16,9	16,1	15,6	17,0	16,8	17,6	23,8	23,0	22,9
35- 44 سنة	6,9	7,0	6,3	6,4	7,0	6,3	6,5	8,0	7,6	6,6
45 سنة فما فوق	1,6	1,5	1,6	1,5	2,1	2,0	2,1	2,5	2,5	2,3
معدل البطالة إناث حسب الدبلوم (%)										
بدون دبلوم	3,2	2,8	2,8	2,6	2,9	3,0	2,8	3,7	3,3	2,9
دبلوم متوسط	22,1	22,8	21,0	20,0	21,8	21,1	19,1	25,8	23,6	21,3
دبلوم عالي	25,3	28,5	27,4	26,7	28,3	27,3	29,8	33,0	32,6	29,5

4-الصحة

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)	**74,8**	**74,9**	**75,1**	**75,3**	**75,5**	**75,8**	**75,9**	**76,1**	**76,3**	**76,4**
إناث	75,6	75,8	76,0	76,2	76,4	77,4	77,6	77,8	78,0	78,2
ذكور	73,9	74,0	74,2	74,3	74,5	74,2	74,3	74,5	74,6	74,8

	1979	1983	1987	1992	1995	1997	03-04	2011	2018
نسبة استعمال وسائل منع الحمل (%)	19,4	**25,5**	**35,9**	**41,5**	**50,3**	**58,4**	**63,0**	**67,4**	**70,8**
الوسط الحضري	36	42,5	51,9	54,4	64,2	65,8	65,5	68,9	71,1
الوسط القروي	9,7	15,2	24,9	31,6	39,2	51,7	59,7	65,5	70,3

	1972	78-84	85-91	92-96	94-03	04-09	2010		2017
معدل الوفيات للأمهات (100.000 ولادة حية)	**631**	**359**	**332**	**228**	**227**	132	112		**72,6**
الوسط الحضري		249	284	125	187		73		44,6
الوسط القروي		423	362	307	267		148		111,1

	87-91	1994	1995	2002	2004	2010	2011	2018
نسبة الولادات تحت إشراف جهاز طبي موهل (%)								
الوسط الحضري والوسط القروي	31,0	31,0	39,6	45,6	62,6	74,1	73,6	86,6
الوسط الحضري	64,0	63,7	80,3	75,2	85,3	93,0	92,1	96,6
الوسط القروي	14,0	13,8	19,3	26,6	39,5	56,7	55,0	74,2
نسبة الأمهات اللائي خضعن لفحص طبي علي الأقل قبل الولادة (%)								
الوسط الحضري والوسط القروي	33,0	32,3	44,7		68,0	80,2	77,1	88,4
الوسط الحضري	61,0	60,6	78,9		85,1	94,0	91,6	95,6
الوسط القروي	18,0	17,6	27,6		48,3	68,3	62,7	79,6

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط
- قطاع الصحة

الصحة (تابع)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الموظفين بوزارة الصحة (بدون احتساب المراكز الاستشفائية الجامعية (1))								
المجموع	47637	47111	47331	47364	48418		49570	52820
منها النساء	27600	27790	27998	28309			30530	
الطاقم الطبي	11079	10733	10982	11150	11848		11387	12454
الجهاز الشبه الطبي (الممرضين وتقنيين وزاة الصحة)	26036	25902	25899	25951	29738		27867	33837
هيئة الادارة والتقنيين	10522	10476	10450	10263	6832		10316	6529

المؤشرات المتعلقة بأهم البرامج الصحية

	2020
التغطية الصحية الأساسية	
نسبة النساء من المستفيدين من نظم التغطية الصحية	
نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض	49,8%
نظام المساعدة الطبية	52%

	2018		
صحة الأم			
	وطني	**حضري**	**قروي**
نسبة وفيات الأمهات (100000 مولود حي)	72,6%	44,6%	111,1%
الفحوصات قبل الولادة (زيارة واحدة)	88,4%	95,6%	79,6%
الفحوصات قبل الولادة حسب المستوى التعليمي للأم			
اعدادي وما فوق	99,6%		
دون مستوى تعليمي	82,6%		
معدل التغطية بالفحوصات قبل الولادة حسب خماسيات الرفاهة			
أغنى خماسي	96,0%		
أفقر خماسي	75,5%		
معدل التغطية بالفحوصات بعد الولادة المؤهلة حسب المستوى التعليمي للأم	21,9%	27,1%	15,6%
اعدادي وما فوق	42,8%		
دون مستوى تعليمي	16,5%		
نسبة الولادات مع طاقم مؤهل	86,6%	96,6%	74,2%
طاقم مؤهل حسب مستوى تعلم			
اعدادي وما فوق	99,8%		
دون مستوى تعليمي	80,0%		
مكان الولادة			
مؤسسة صحية	86,1%	96,0%	73,7%
البيت	13,9%	4,0%	26,3%

المصدر: قطاع الصحة

المصادر : - (1) الموارد البشرية الصحة في الأرقام

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم

مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma